الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزراة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

قياس أثر بعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية على معدلات الفقر في الجزائر للفترة: (1990-2019)

إعداد الطلبة:

- سعاد فنيك
- مبروكة عقاب
- فاطمة بودوخة

إشراف الأستاذ الدكتور:

أحمد نصير

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور نصر ضو	أستاذ محاضر.أ	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيساً
الدكتور أحمد نصير	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفاً ومقرراً
الدكتور عدنان محيريق	أستاذ محاضر.أ	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مناقشاً

السنة الجامعية: 2020-2021

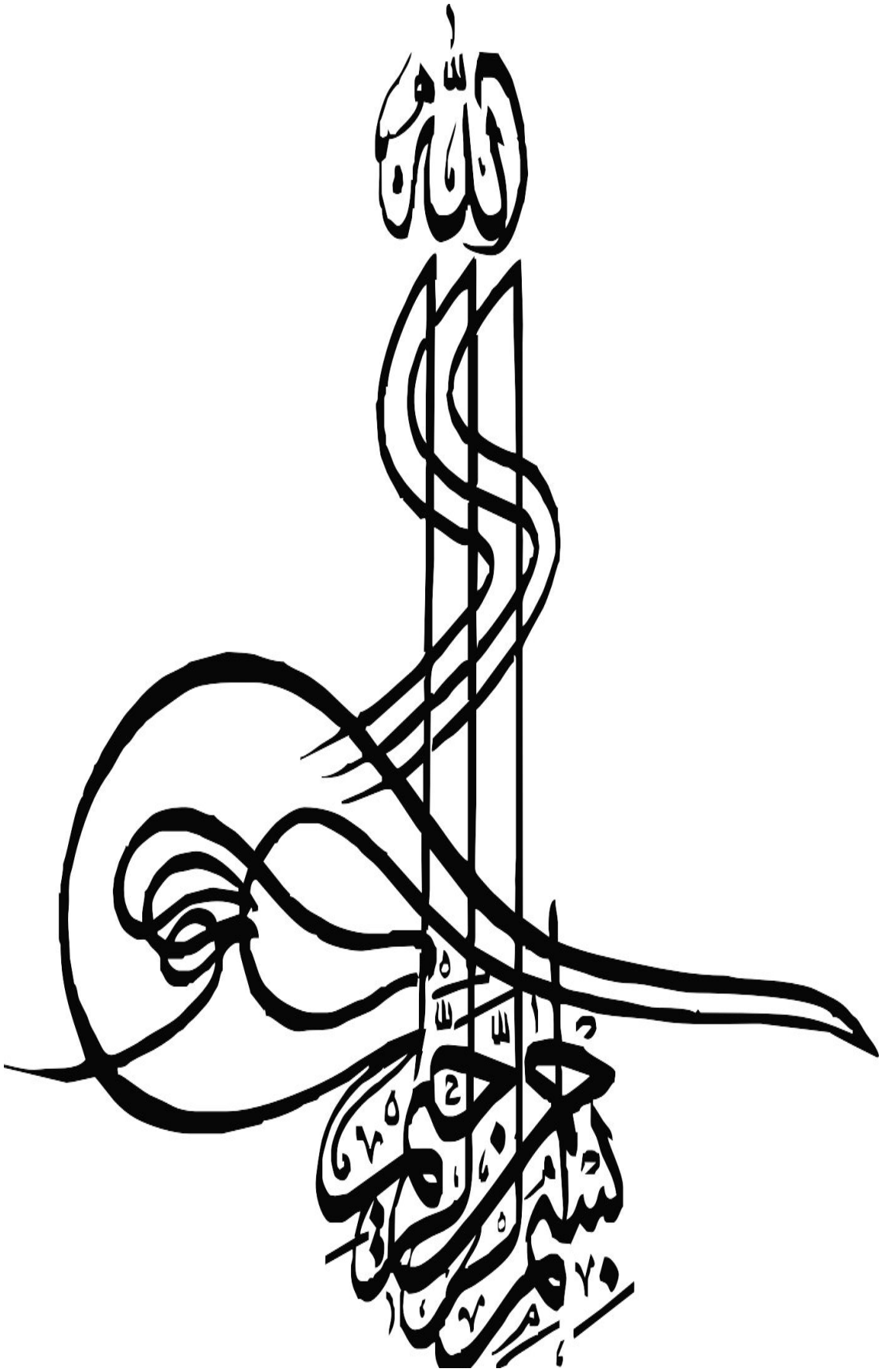
الله
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد للّه رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعاء إلى أغلى الناس

"أمي الحبيبة"

إلى من كان منبع العزة والقوة وعلمني أن العلم تاج الكرامة وحلة الأخلاق

"أبي الكريم"

إلى من قاسموني حلو الحياة ومرها

"إخوتي وأخواتي"

إلى أساتذتي الكرام

إلى كل الزملاء والأصحاب

إلى كل طالب علم

أهدي إليكم هذا العمل

سعاد

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم لك الحمد والشكر ربي على عظيم فضلك وكثير

عطائك فسبحانك لم تبخل عليا بأي شيء سألتك فيه فكنت

المستجيب.

فالحمد لله الذي هدانا للإتمام هذا العمل المتواضع وما كنا لنهتدي لولا

هديه.

والصلاة والسلام على أعظم أستاذ في الحياة وخير موجه للبشر إمام الأنبياء والمرسلين وسيّد العلماء

محمد صلى الله عليه وسلم.

أهدي ثمرة جهدي إلى أغلى إنسانة في الوجود أمي التي أفضت عليا بدعواتها وبركاتها اللهم بارك في

عمرها وأبي العزيز الذي كان سببا في دفعي إلى الأمام اللهم بارك في عمره.

إلى إخوتي وأخواتي الذين كانوا ولا زالوا عزة ومفخرة

إلى من كانو لي العون والسند في طيلة مشواري الدراسي الجامعي

صديقاتي الأعزاء.

إلى زملاء وزميلات الدراسة.

مبروكة

إهداء

أهدي ثمرة عملي ونجاحي إلى أعز مخلوقين على قلبي:

أمي الغالية حفظها اللّه التي أوقدت في داخلي شعاع الأمل كلما أخذ ينطفئ وأحاطتني بحبها ورعايتها.

والدي العزيز الذي أستمد منه دائما العزيمة والإصرار على النجاح.

إلى زوجي الطيب مودة واحتراماً وما قدمه لي من عون ومساندة.

إلى أخوتي وأخواتي وسندي في الحياة.

دون أن أنسى كل الزملاء الذين عرفتهم طيلة مشواري الدراسي.

إلى كل من صادفتهم وعرفتهم، إلى كل من تمنى لي النجاح ولو بقلبه.

إلى كل محب للمعرفة وساع إليها.

فاطمة

شكر وعرفان

يارب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك في البداية نشكر ونحمد اللّه عزّ وجل الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع.

وأتقدم بجزيل الشكر والإمتنان الكبير إلى الدكتور "أحمد نصير" على قبوله الإشراف على هذه المذكرة، وكل ماقدمه لي طيلة فترة إعدادها من توجيهات ونصائح قيمة

كما أتقدم بالشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة

كما لا يفوتني أن أشكر كل الأساتذة الذين تكونت على أيديهم

وأخيرا أتقدم بالشكر لكافة الزملاء الذين مدوا لنا يد العون والمساعدة ولو بالسؤال عن مصير هذه المذكرة.

«وللّه ولي التوفيق»

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر بعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية على معدلات الفقر من خلال دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2019. ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم استعراض الجانب النظري للفقر، مفهومه، أسبابه، طرق قياسه ومؤشراته، كما تناولت الدارسة عرض مسار تطور أهم مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 1990-2019 (مؤشر السياسة المالية، معدل النمو الاقتصادي، مؤشر السياسة النقدية، معدل البطالة، مؤشر التوازن الخارجي)، والعلاقة بينهما. ولتحقيق ذلك تم استخدام نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL). كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل الفقر وباقي مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية المستهدفة في الدراسة.حيث تساعد أصحاب القرار على رسم سياسات اقتصادية أخرى تساهم في الحد من الفقر.

الكلمات المفتاحية: معدل الفقر، مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية، اختبار منهج الحدود، نموذج ARDL.

Abstract:

This study aims to study the impact of some macroeconomic policy indicators on poverty rates through a standard study of the case of Algeria during the period from 1990-2019. In order to achieve the goal of this study, the theoretical aspect of the phenomenon of poverty, its concept, causes, methods of measurement and its indicators was reviewed. The study also dealt with the presentation of the development path of the most important macroeconomic policy indictors in Algeria during the period between 1990-2019 (fiscal policy index, economic growth rate, monetary policy index, Unemployment rate, external equilibrium index), and the relationship between them. To achieve this, an ARDL model was used. The study also concluded that there is a long-term equilibrium relationship between the poverty rate and the rest of the targeted macroeconomic policy indicators. Its helps decision-makers to formulate other economic policies that contribute to reducing poverty.

Keywords: Poverty rate, macroeconomic policy indicators, bounds test, ARDL model.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
إهداء	-
شكر وعرفان	-
الملخص	-
فهرس المحتويات	II-V
قائمة الجداول والأشكال والملاحق	VII-XI
المقدمة العامة	أ–و
الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة الفقر والسياسة الاقتصادية الكلية والدراسات السابقة لهما	
تمهيد:	8
المبحث الأول: الخلفية النظرية لظاهرة الفقر، السياسة الاقتصادية الكلية والعلاقة بينهما.	9
المطلب الأول: الإطار النظري للفقر.	9
1- مفهوم الفقر.	9
2- أسباب الفقر.	12
3- أساليب قياس الفقر.	15
4- مؤشرات قياس الفقر.	18
المطلب الثاني: ماهية السياسات الاقتصادية الكلية.	21
1- مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية.	21

2- أدوات السياسات الاقتصادية الكلية.	22
3- أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.	23
4- تقييم السياسة الاقتصادية الكلية.	26
المطلب الثالث: السياسة الاقتصادية الكلية وعلاقتها بظاهرة الفقر.	26
1- آليات تأثير السياسة المالية على ظاهرة الفقر.	26
2- آليات تأثير السياسة النقدية على ظاهرة الفقر.	28
3- تأثير السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى على ظاهرة الفقر.	30
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.	32
المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بالفقر.	32
1- الدراسات باللغة العربية.	32
2- الدراسات باللغة الأجنبية.	33
المطلب الثاني: الدراسة المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الكلية.	34
1- الدراسات باللغة العربية.	34
2- الدراسات باللغة الأجنبية.	35
المطلب الثالث: الدراسات المتعلقة بالفقر والسياسات الاقتصادية الكلية معاً.	37
1- الدراسات باللغة العربية.	37
2- الدراسات باللغة الأجنبية.	38
خلاصة الفصل.	40
الفصل الثاني: انعكاس بعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية على معدلات الفقر في الجزائر	

للفترة: (1990–2019)	
تمهيد:	42
المبحث الأول: ظاهرة الفقر والسياسات الإقتصادية الكلية المنتهجة في الجزائر للفترة: (1990-2019).	43
المطلب الأول: ظاهرة الفقر وأسبابها.	43
1- تعريف الفقر في الجزائر.	43
2- أسباب وعوامل تفشي ظاهرة الفقر.	44
3- قياس الفقر في الجزائر.	45
المطلب الثاني: السياسات الاقتصادية الكلية المنتهجة في الجزائر للفترة: (1990-2019).	47
1- السياسة الاقتصادية الكلية في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1990-1999).	48
2- السياسات الإقتصادية الكلية المنتهجة خلال الفترة: (2001-2019).	53
المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر بعض مؤشرات السياسة الإقتصادية الكلية على معدلات الفقر في الجزائر للفترة: (1990-2019).	68
المطلب الأول: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).	68
1- استقرارية السلاسل الزمنية.	68
2- منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.	71
المطلب الثاني: تقدير أثر بعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية على معدلات الفقر باستخدام نموذج ARDL.	75

1- التعريف بمتغيرات ونموذج الدراسة ودراسة الاستقرارية	76
2- تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) لأثر بعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية على معدلات الفقر.	76
3- اختبار جودة النموذج.	94
4- اختبار استقرار النموذج.	95
المطلب الثالث: نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل.	97
1- نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل.	98
2- شكل العلاقة طويلة الأجل.	100
خلاصة الفصل.	103
الخاتمة العامة	105
الملاحق	112
المراجع	137

قائمة الجداول

والأشكال والملاحق

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-02)	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004.	55
(02-02)	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.	58
(03-02)	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الإقتصادي 2010-2014.	63
(04-02)	تحديد درجة التأخير للسلسلة (pov) بالإعتماد على أقل قيمة لـ SCH).	80
(05-02)	نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام ADF و PP لـ pov.	80
(06-02)	تحديد درجة التأخير للسلسلة (mpf) بالإعتماد على أقل قيمة لـ (SCH)	82
(07-02)	نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام ADF وPP لـ mpf.	82
(08-02)	تحديد درجة التأخير للسلسلة (inf) بالاعتماد على أقل قيمة لـ (SCH)	85
(09-02)	نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام ADF وPP لـ inf.	85
(10-02)	تحديد درجة التأخير للسلسلة (gro) بالإعتماد على أقل قيمة لـ (SCH)	87
(11-02)	نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام ADF وPP لـ gro.	88
(12-02)	تحديد درجة التأخير للسلسلة (cho) بالإعتماد على أقل قيمة لـ (SCH)	90
(13-02)	نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام ADF وPP لـ cho.	90
(14-02)	تحديد درجة التأخير للسلسلة (exo) بالإعتماد على أقل قيمة لـ (SCH)	93
(15-02)	نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام ADF وPP لـ exo.	93
(16-02)	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bound Test للنموذج.	95
(17-02)	نتائج اختبار الإرتباط الذاتي.	95
(18-02)	نتائج اختبار عدم ثبات التباين..	96
(19-02)	نتائج التقدير.	98
(20-02)	شكل العلاقة طويلة الأجل.	100

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	منحنى لورنز.	20
(02-01)	هيكل السياسة الاقتصادية الكلية.	23
(01-02)	منحنى التغيرات لمعدل الفقر في الجزائر pov خلال الفترة 1990-2019.	79
(02-02)	منحنيات دوال الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة pov و Dpov	79
(03-02)	منحنى التغيرات لمؤشر السياسة المالية في الجزائر mpf خلال الفترة 1990-2019.	81
(04-02)	منحنى دالة الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة mpf.	81
(05-02)	منحنى التغيرات لمؤشر السياسة النقدية في الجزائر inf خلال الفترة 1990-2019.	83
(06-02)	منحنيات دوال الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة inf و Dinf.	84
(07-02)	منحنى التغيرات لمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر gro خلال الفترة 1990-2019.	86
(08-02)	منحنيات دوال الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة gro و Dgro.	87
(09-02)	منحنى التغيرات لمعدل البطالة في الجزائر cho خلال الفترة 1990-2019.	88
(10-02)	منحنيات دوال الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة cho و Dcho.	89
(11-02)	منحنى التغيرات لمؤشر التوازن الخارجي في الجزائر exo خلال الفترة 1990-2019.	91
(12-02)	منحنيات دوال الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة exo و Dexo.	92
(13-02)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.	96
(14-02)	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات للبواقي.	97

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(01)	يمثل تطور بعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية ومعدل الفقر خلال فترة الدراسة (1990-2019).	112
(02)	درجة التأخير (L) والتي تقابل أقل قيمة للمعيار (SCH) بالنسبة للسلسلة (pov).	113
(03)	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية pov عند المستوى باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP).	113
(04)	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية Dpov عند المستوى باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP).	115
(05)	درجة التأخير (L) والتي تقابل أقل قيمة للمعيار (SCH) بالنسبة للسلسلة (mpf).	116
(06)	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية mpf عند المستوى باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP).	117
(07)	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية Dmpf عند المستوى باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP).	118
(08)	درجة التأخير (L) والتي تقابل أقل قيمة للمعيار (SCH) بالنسبة للسلسلة (inf).	120
(09)	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية inf عند المستوى باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP).	120

(10)	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية Dinf عند المستوى باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP).	122
(11)	درجة التأخير (L) والتي تقابل أقل قيمة للمعيار (SCH) بالنسبة للسلسلة (gro).	123
(12)	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية gro عند المستوى باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP).	124
(13)	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية Dgro عند المستوى باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP).	125
(14)	درجة التأخير (L) والتي تقابل أقل قيمة للمعيار (SCH) بالنسبة للسلسلة (cho).	127
(15)	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية cho عند المستوى باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP).	127
(16)	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية Dcho عند المستوى باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP).	129
(17)	درجة التأخير (L) والتي تقابل أقل قيمة للمعيار (SCH) بالنسبة للسلسلة (exo).	130
(18)	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية exo عند المستوى باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP).	131
(19)	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية Dexo عند المستوى باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP).	132

(20)	اختبار الحدود للنموذج.	134
(21)	تقدير نموذج (ARDL).	134
(22)	نتائج اختبار الإرتباط الذاتي الخطي.	135
(23)	نتائج اختبار عدم ثبات التباين.	135

المقدمة العامة

المقدمـــــة العـــــامة:

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات والحكومات والنظريات منذ أقدم العصور. وقد شهدت نهاية القرن العشرين إعادة الإهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تثيرها ظاهرة تفشي الفقر باتساع مساحته وزيادة عمقه في الدول النامية، خاصة في ظل النتائج المتواضعة لسياسات الإصلاح الاقتصادي التي طبقت في العديد من هذه الدول. وإن كان ارتفاع معدلات الفقر واتساع التفاوت يعد إشكالية ترتبط بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية، فإن التشوهات التي تحدث في السياسات الاقتصادية تعد إحدى أهم آليات إنتاج الفقر. فارتباط هذا الأخير بكل مقومات الاقتصاد الكلي ومواضيعه، يجعل من السياسات الاقتصادية الكلية تترك آثارها وتداعياتها –بشكل مباشر أو غير مباشر– على الفقر إما إيجاباً أو سلباً.

وقد اكتسب تحليل ظاهرة الفقر في الجزائر أهمية كبيرة مع نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي وذلك في ظل النتائج المخيبة للتوقعات جراء تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث صاحب برامج التصحيح الهيكلي والإصلاح الاقتصادي في الجزائر انخفاضاً كبيراً في الاستثمارات العامة والنفقات الاجتماعية في المجالات التي تمس الفقراء بصورة مباشرة، بما في ذلك الخفض الشديد في دعم الأغذية والطاقة، وفي إنشاء البنية الأساسية في المناطق الفقيرة. كما تقهقرت معها الحالة العامة على صعيد التشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف البرامج مما دفع هذه المؤسسات إلى التسريح الجماعي للعمال إما نتيجة لإعادة الهيكلة أو حلها لعدم إيجاد مصادر التمويل، ما أدى إلى تفاقم البطالة والتي وصلت نسبتها 30% سنة 2000.

وقد صاحب ارتفاع معدل البطالة الناتج عن سياسات الإصلاح الاقتصادي انخفاض في مستوى المعيشة لنسبة كبيرة من الأسر الجزائرية، وكان لذلك أثره الملموس على نظام الأسرة الممتدة، فقد ساعد تدهور قطاع التشغيل وغياب تحسين ظروف المعيشة وتطبيق سياسات الإصلاح من زيادة أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع وتدهور المداخيل وانعدام فرص الاستفادة من أدنى الخدمات الاجتماعية على توسع ظاهرة الفقر بشكل سريع خلال فترة التسعينات، حيث وصل عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر حسب الإحصاءات الرسمية إلى أكثر من ستة ملايين مواطن جزائري، في حين وصل عدد الذين يحتاجون إلى مساعدة اجتماعية تقريبا إلى 14 مليون فرد سنة 2000، أي مايعادل نصف سكان الجزائر.

إن تحسن سعر النفط منذ بداية الألفية الثالثة انعكس إيجاباً إيرادات الدولة، ما سمح بإتباع سياسة إنفاقية توسعية تجلت من خلال إطلاق ثلاثة برامج تنموية 2001-2014. وعليه فقد عمل تحسن سعر النفط وارتفاع إيرادات الدولة على تغير توجهات الدولة الاقتصادية من خلال إتباع سياسة مالية توسعية، فضلا إعطاء دور أكثر

فعالية للسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المسطرة في السيطرة والحفاظ على استقرار الأسعار والنمو السريع للاقتصاد الوطني، وتوجه أكبر نحو الانفتاح التجاري، وكل ذلك بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين المستوى المعيشي للسكان، وتحقيق التنمية البشرية، والتخفيف من حدة البطالة والفقر.

❖ **السؤال الرئيسي:**

ارتكازاً على ما سبق، ومن أجل الوقوف على مدى توفيق السياسات الاقتصادية الكلية، المالية منها والنقدية والتجارية، والتي انتهجتها الجزائر في ظل هذه البرامج التنموية (خاصة) في معالجة مشكلة الفقر والتخفيف من حدّتها في المجتمع الجزائري، فقد جاء التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة كالآتي:

ما مدى تأثر معدلات الفقر ببعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر؟.

❖ **الأسئلة الفرعية:**

منهجياً، الإشكالية أعلاه تقتضي بحثياً تجزئتها إلى مجموعة من أسئلة ثانوية قد تسهِّل مواطن التعقد، وتتيح مجالات أوسع لفهم الفكرة الأساس حول الموضوع الذي سيُعنى بالدراسة وعليه يمكن طرح الأسئلة الآتية:

1- ما هي ظاهرة الفقر؟ وما هي الأسباب الحقيقية وراء تفاقم ظاهرة الفقر في الجزائر؟.

2- ما هو مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية؟ وفيما تتمثل الأدوات التي تستخدمها لتحقيق أهدافها المنشودة؟.

3- ما هي أهم مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية المؤثرة في معدلات الفقر في الجزائر؟.

4- هل توجد علاقة طويلة الأجل بين معدلات الفقر وبعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية؟.

❖ **فرضيات الدراسة:**

1- الفقر مشكلة اقتصادية عالمية ذات أبعاد وامتدادات اجتماعية متعددة، وهي ظاهرة يكاد لا يخلو منها مجتمع سابقاً أو حاضراً، حيث أن هذه الظاهرة شغلت حيزاً كبيراً في التحليل الاقتصادي، وأصبحت من أخطر المشاكل المعروفة على مستوى الاقتصاد الكلي إلى جانب الظواهر الاقتصادية الأخرى كالتضخم والبطالة والنقود، ولقد أدت التباينات التي تحيط بالفقر إلى ظهور اختلافات في تعريفه، وقد لوحظ أن تعريف الفقر مسألة نسبية تختلف من بلد لآخر ومن زمن لآخر.

هناك العديد من الأسباب المؤدية إلى تفاقم ظاهرة الفقر، لكن ما تعارف واتفق عليه الباحثون أن العوامل المسببة هي عوامل اقتصادية، كالبطالة والتضخم، وعدم التوزيع العادل للثروات وانخفاض معدلات النمو وعوامل اجتماعية كالصحة والسكن والتعليم، والتلوث البيئي....إلخ.

2- تعد السياسة الاقتصادية الكلية الإستراتيجية التي تقررها الحكومة لتحقيق أهدافها المتمثلة في المربع السحري لكالدور مستخدمة في ذلك أدواتها كالسياسة النقدية، المالية والتجارية.

3- يعتبر مؤشر السياسة المالية المؤشر الأكثر تأثيراً على معدلات الفقر في الجزائر.

4- توجد علاقة تكاملية طويلة الأجل بين معدلات الفقر وبعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية المختارة في الدراسة.

❖ **أهمية الدراسة:**

يكتسي البحث نظرة شاملة عن الفقر وكذا تأثره ببعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية.

كما تهدف هذه الدراسة أساساً إلى:

- ✓ محاولة تحليل واقع الفقر في الاقتصاد الجزائري؛
- ✓ محاولة بناء نموذج يحاكي الاقتصاد الوطني لمعرفة أثر بعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية على معدلات الفقر وتطبيقيه على الاقتصاد الكلي للجزائر؛
- ✓ محاولة إبراز أهمية الأدوات القياسية في البحث العلمي، وكذا دور النماذج الاقتصادية القياسية في تحليل وتفسير أثر بعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية على ظاهرة مثل ظاهرة الفقر.

❖ **أهداف الدراسة:**

تستهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل بعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية على معدلات الفقر في الجزائر، وذلك خلال الفترة 1990-2019، كما أن هناك أهداف فرعية تندرج تحت هذا الهدف الرئيسي نجملها فيما يلي:

- ✓ إبراز الإطار النظري لظاهرة الفقر، أسبابها، طرق قياسها ومؤشراتها.
- ✓ محاولة التعرف على واقع الفقر في الجزائر.
- ✓ تسليط الضوء على السياسات الاقتصادية الكلية، ومحاولة التعرف على واقع السياسات الاقتصادية الكلية المنتهجة في الجزائر وأهدافها التنموية.
- ✓ تحليل وتشريح العلاقة بين ظاهرة الفقر والسياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

- ✓ تقدير أثر بعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية على معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.

❖ **حدود الدراسة:**

حددت دراسة الموضوع في إطارين مكاني وزماني، ففي الإطار المكاني ارتكزت الدراسة على الجزائر، أما الإطار الزماني فقد حددت الفترة مابين 1990-2019، ويعود سبب اختيار هذه الفترة هو تجنباً لتكرار بعض الدراسات التي أجريت من قبل، التي شملت الجزائر بفترات زمنية أخرى.

❖ **المنهج والأدوات المستخدمة:**

بالنظر للطبيعة المعقدة لظاهرة الفقر، والجدل القائم حول الآثار التي يمكن أن تتركها السياسات الاقتصادية الكلية عليها، ارتأينا في هذه الدراسة إتباع توليفة من المناهج العلمية لمعالجة الإشكالية محل البحث معالجة علمية وموضوعية، وهي:

- ✓ المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحديد الإطار النظري للموضوع بجانبه الفكري والمفهومي، نظراً لملائمة المنهج في ذلك، والذي نستقي منه المعطيات الرقمية، وبما أن المعطيات الكمية جامدة لاتفي بالمطلوب دون تحليلها فقد إستدعى الأمر الإعتماد على المنهج التحليلي لتحليل المعطيات الكمية بالإعتماد على الجداول والرسومات البيانية لعرض وتصنيف هذه المعطيات حتى يسهل على القارىء التعمق في هذه المعطيات.
- ✓ المنهج التطبيقي الموظف لأدوات القياس الكمي لتقدير أثر بعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية على معدلات الفقر في الجزائر، من خلال الوضع القائم وكذلك المعطيات والدراسات العلمية المتوفرة، ثم تحليل تلك المعطيات والكشف عن الروابط الداخلية فيما بينها لتكوين فهم موضوعي علمي يساعد على التوقع لمعدلات الفقر في الجزائر، حيث تم الإعتماد على طريقة ARDL عن طريق برنامج Eveiws 10 وكذلك الإعتماد على برنامج Excel.
- ✓ منهج دراسة حالة، ويخص دراسة حالة الجزائر مع التركيز أكثر على الفترة 1990-2019.

❖ **أقسام البحث:**

بناء ممَّا سبق، وفي ظلال الأفكار والعلاقات التي يتضمنها السؤال الرئيسي، وتماشياً مع المرتجى ممَّا نُود طرحه، ضمَّت المذكرة فصلين، فكان الفصل الأول إطاراً نظرياً لمختلف متغيرات الدراسة إذ اشتمل على مبحثين، حيث جاء المبحث الأول ليوضح المفاهيم الأساسية للفقر والسياسات الاقتصادية الكلية والعلاقة بينهما، والمبحث الثاني فقد احتوى الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع أما الفصل الثاني من هذه الدراسة سيتطرق

إلى انعكاس بعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية على معدلات الفقر في الجزائر للفترة: (1990-2019)، حيث قُسم إلى مبحثين تم التطرق في المبحث الأول لظاهرة الفقر والسياسات الاقتصادية الكلية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، في حين خصص المبحث الثاني منه لدراسة القياسية لأثر بعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية على معدلات الفقر في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للفقر، السياسات الاقتصادية الكلية والدراسات السابقة لهما

تمهيد:

تعتبر ظاهرة الفقر حالة مزمنة، وإن كانت أكثر تشدداً في بعض الظروف، وأضعف في ظروف أخرى، لها أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية لا يخلو منها أي مجتمع إنساني، وإن اختلفت درجة تطوره ومستوياته تبعاً لهذا المجتمع أو ذلك في ضوء معايير تختلف من مجتمع إلى آخر، دون المساس بالحد الأدنى من الفقر الذي لا يخلو منه أي مجتمع.

ونظراً إلى ما يتسم به من تعددية وتعقيد الأبعاد والأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فقد يعد الفقر أحد أهم التحديات الجادة للقيم الإنسانية والأمان الاجتماعي والرقي الحضاري التي تواجهها المجتمعات والحكومات والنظريات الاقتصادية والاجتماعية منذ أقدم العصور، نتيجة العلاقات السببية المتبادلة بينه وبين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المسببة له والمتأثر بها.

وعلى الرغم من التحسنات الكبيرة والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الهائلة التي شملت معظم بلدان العالم، فما زال الفقر باقياً ضمن حدود المشكلة الإنسانية الأهم، وهو مادعى معظم الباحثين والمفكرين والاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين إلى الإهتمام والتفكير، على مختلف المستويات الدولية والقومية والمحلية، بمحاولة الوقوف على عوامل ومسببات انتشاره، والسير بإتجاه الوصول إلى شتّى السبل التي تحد من وجوده وإتساع رقعته ونموه، عن طريق استخدام السياسات الاقتصادية الكلية والتي تشكل السياسة المالية، السياسة النقدية والسياسة التجارية.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق للإطار النظري لكل من ظاهرة الفقر والسياسة الاقتصادية الكلية مع عرض العلاقة بينهما، إضافة إلى الدراسات التي سبق وأن تناولت هذا الموضوع.

- **المبحث الأول: الخلفية النظرية لظاهرة الفقر، السياسة الاقتصادية الكلية والعلاقة بينهما؛**
- **المبحث الثاني: الدراسات السابقة.**

المبحث الأول: الخلفية النظرية للفقر، السياسة الاقتصادية الكلية والعلاقة بينهما

تعتبر مشكلة الفقر من القضايا الاقتصادية الكلية التي تعاني منها مختلف دول العالم بغض النظر عن مستوى تطورها أو تخلفها الاقتصادي والاجتماعي، لذلك قامت هذه الدول بوضع السياسات الاقتصادية الكلية التي تعمل كل منها على تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف، ولعل الهدف الذي تشترك فيه الكثير من تلك السياسات إن لم نقل كلها هو الحد من الفقر.

المطلب الأول: الإطار النظري للفقر

ومن خلال هذا المطلب سنحاول تسليط الضوء على الإطار العام للفقر من خلال التطرق إلى مفهومها، أسبابها، طرق قياسها، ومؤشراتها.

1- مفهوم الفقر:

تجمع معظم الأدبيات التي تتحدث عن الفقر على أنه عبارة عن ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد والتشابك يدور حول مفهوم الحرمان النسبي لفئة من فئات المجتمع، من هنا سوف نحاول التطرق إلى تعريفه لغة وإصطلاحا.

الفقر في اللغة ضد الغنى، وهو عند العرب الحاجة، والفقير معناه الذي نزعت فقاره من ظهره فانقطع صلبه من شدة الفقر والفقير أحسن حالاً من المسكين، وقد سُئِل أبو العباس عن الفقير والمسكين فقال هو الذي له ما يأكل أما المسكين فهو الذي لا شيء له، فالفقير أفضل حالاً من المسكين، والواضح أن الدلالة اللغوية لمعنى الفقر هي الحاجة والعوز والتي هي الركيزة الأساسية في تحديد هذا المفهوم[1].

أما إصطلاحا: فقد نجد تعريفات ومفاهيم مختلفة:

1-1- المفهوم النقدي أو فقر الدخل: نعني بمفهوم الفقر من منظور الدخل ذلك المستوى من الدخل أو الإنفاق المطلوب للوصول إلى الحد الأدنى لمستوى الحياة المعيشية أو الحد الأدنى للعيش أو البقاء، كما يمثل هذا الفقر حالة أو مستوى من الرفاهية المتدنية تقاس عادة بالدخل، أو باستخدام الإنفاق الاستهلاكي الذي يترجم بقيمة نقدية، وللتفرقة بين الفقراء وغير الفقراء وفق هذا المفهوم يتم تحديد عتبة نقدية تسمى "**خط الفقر**"، من هنا نميز بين الآتي[2]:

---

[1] حليمة بحري، **دراسة قياسية اقتصادية لمحددات الفقر في الجزائر خلال الفترة: 2000-2017**، (مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، 2019/2018)، ص: 07.

[2] فطيمة حاجي، **إشكالية الفقر "دراسة قياسية الجزائر نموذجا"**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص: 02.

1-1-1- المفهوم المطلق:AbsolutePoverty الفقر المطلق يعد نقصاً في الثروة المادية أو الدخل حيث يكون اقتصادياً يتمثل في عدم القدرة على إشباع الحاجات البيولوجية مثل الملبس والمسكن والمأكل والحاجات الخدماتية كالتعليم، الصحة والنقل وذلك بصورة كلية.

1-1-2- المفهوم النسبي للفقر: Relative poverty ينظر إلى الفقر النسبي أنه مقياس لعدم التساوي بين الأفراد أي عدم قدرة الفرد على أن يعيش بنفس المستوى المعيشي الذي يعيشه غالبية من حوله في المجتمع، فإذا كان ثمانون في المائة ممن يعيشون في منطقة معينة يمتلكون سيارات فإن من لم يستطيع شراء سيارة ولكنه يستطيع شراء دراجة نارية فقط يعتبر فقير نسبياً.

كما يجدر الإشارة إلى أنواع أخرى من مفاهيم الفقر وهي:

1-1-3- الفقر المدقع:Exterme poverty هي حالة من حالات الفقر التي لايستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الغذائية الأساسية اللازمة للحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية لبقائه حياً يزاول نشاطاته الإعتيادية[1].

1-1-4- الفقر المعدم: (الفاقة) Difficult poverty وهو أن لا يوجد مع الفقير أي شيء يذكر، ويسمى كذلك الفقر المزري أو الحالة المزرية[2].

1-2- مفهوم الاحتياجات الأساسية: The basic needs concept يشمل هذا المفهوم دخل الفقر بالإضافة إلى مجموعة واسعة من الاحتياجات الاجتماعية، وفي منتصف السبعينات تم تعريف الفقر على أنه ليس فقط عدم وجود دخل، ولكن كحد أدنى الاستهلاك الفردي والذي يشمل الغذاء، الملبس، النقل، الصحة والتعليم، كما يعني كذلك تلبية الاحتياجات ذات الطابع الكيفي مثل وجود بيئة صحية وإنسانية مرضية مع المشاركة الشعبية في صنع القرار[3].

1-3- الفقر من ناحية علم الاجتماع: Poverty from a sociological persepective هو مستوى معيشي منخفض من الاحتياجات الصحية، المعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد، أو مجموعة من الأفراد. ووفق

[1] حليمة بحري، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

[2] علي وهب، **خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث**، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، 1996، ص: 151.

[3] فطيمة حاجي، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2014/2013)، ص: 04.

هذا المفهوم لا يعالج الفقر بنقل ملكية بعض السلع فقط، وإنما أيضا من خلال التضامن، والقصد والشعور الودي[1].

1-4- مفهوم الفقر من منظور التنمية البشرية: Human developement concept ofpoverty عرف تقرير التنمية البشرية عام 1990 التنمية البشرية بأنها عملية توسيع الخيارات أمام الناس، وأهم هذه الخيارات هي العيش حياة طويلة، في صحة جيدة، والتمتع بمستوى معيشي لائق، إضافة إلى خيارات أخرى تشمل الحرية السياسية، وحقوق الإنسان الأخرى....إلخ، وإذا كانت التنمية البشرية هي أمر يتعلق بتوسيع نطاق الخيارات، فإن الفقر يعني انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية، وهي العيش في صحة وإبداع، والتمتع بمستوى معيشي لائق، وبالحرية والكرامة واحترام الذات وكذلك احترام الآخرين[2].

وحدد البنك الدولي مفهوم الفقر على أنه "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة[3]"، كما عرف الفقر وفق منهج الأمم المتحدة على أنه "عدم القدرة على الوصول إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية[4]".

إذن وفقا لمنظور الأمم المتحدة يتجاوز مفهوم الفقر الحرمان المادي ليعكس[5]:

– **بعدا اقتصاديا:** يعني عدم القدرة الفرد على كسب المال، والاستهلاك، والتملك، والوصول إلى الغذاء...إلخ؛

– **بعدا إنسانيا:** عدم تمكن الفرد من الحصول على الصحة، التربية، والتغذية، والماء والمأمون، والمسكن وهي أساسيات تحسين معيشة الفرد؛

– **بعدا سياسيا:** يتجلى في غياب حقوق الإنسان، والمشاركة السياسية، وهدر الحريات الأساسية والإنسانية؛

–**بعدا وقائيا:** يتمثل في غياب القدرة على مقاومة الصدمات الاجتماعية، والاقتصادية الداخلية والخارجية؛

– **بعدا ثقافيا:** يتمثل في عدم قدرة الفرد على المشاركة بصفته محور الجماعة والمجتمع.

[1] علي عزت وبيجو فيتش، **الإسلام في الشرق والغرب**، الطبعة الأولى، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، 1994، ص: 296.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا**: محاولة بناء بيانات لمؤشرات الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص: 11.

[3] البنك الدولي، **الفقر**، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 1990، ص: 41.

[4] حليمة بحري، مرجع سبق ذكره، ص: 09.

[5] عدنان داوود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعمي، **قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 23.

1-5- مفهوم الفقر في ظل الشريعة الإسلامية: poverty concept Islamic Perspective إن مصطلح الفقر في الإسلام يراد به عدم توفر حد الكفاية وهو الحد اللائق للمعيشة الكريمة وقد اختلفت التعاريف حسب اختلاف المذاهب والأئمة[1].

وعموما نجد أن الباحثين يحددون ثلاثة أبعاد لمفهوم الفقر[2]:

- ✓ **البعد الأول**: هو الماديات فهي تلك الأشياء التي نعتبر نقصها فقراً، وهذا النقص أو الحرمان أو الفقدان يتمثل في التفرقة، وعدم المساواة، التحيز والجهل، وتعذر الحصول على الحد الأدنى من الضروريات المطلوبة للحياة كما تحددها ثقافة المرء، والجوع وسوء التغذية والتشرد، وضعف الصحة...إلخ.
- ✓ **البعد الثاني**: هو إدراك الإنسان لحالته فالمرء يعد فقيراً عندما يحس بوجود النقص في إحدى تلك الماديات أو كلها، إن تلك الماديات لا تكتسب قيمها كبعد معرفي في المفهوم، إلا مع إدراك الطابع النسبي والذاتي لمفهوم الفقر، عادة يدفع هذا البعد الذاتي الفقير إلى تخطي فقره، وتغيير موازين القوى لصالحه.
- ✓ **البعد الثالث**: قد يختلف إدراك الفقير لحاله مع رؤية الآخرين، ويترتب على هذا الإدراك رد فعل الآخر إتجاه الفقير، وثمة نوعان من أنواع رد الفعل إتجاه الفقير، التدخل المباشر أو غير المباشر من خلال الصدقة، أو المساعدة أو التربية أو القهر، وتتأثر تلك الأبعاد الثلاثة بالمكان والزمان والبيئة الاجتماعية، والثقافية الكائنة فينا.

2- أسباب الفقر:

تشير الأدبيات المتوفرة إلى تعدد أسباب الفقر اعتماداً على الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة على المستوى الدولي والإقليمي والقطري، وسيتم التطرق إلى مجمل أسباب الفقر الاقتصادية والاجتماعية.

2-1- الأسباب الاقتصادية:

تتمثل أهم الأسباب الاقتصادية في التالي:

– الإفتقار إلى الدخل والأصول اللازمة للحصول على الضروريات الأساسية (الغذاء، المأوى، الملبس، والمستويات المقبولة من الصحة والتعليم)،حيث يؤكد الفقراء دائماً على الدور المحوري للعمل في تحسين أوضاع حياتهم،

[1] طه بلكراروبي، "**محاولة قياس وتحليل ظاهرة الفقر حالة ولاية تلمسان**"، (مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكايمي في العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، 2017/2016)، ص: 10.

[2] فطيمة حاجي، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

وثروة البلد في مجموعها لها أثر كبير في ذلك، فكلما زادت البلدان ثراء تحسن وضع الفقراء في تلك البلدان في المتوسط، علماً بأن الآلية الرئيسية المؤدية كذلك هي دفع أجر أفضل مقابل العمل[1]، فمع ارتفاع النمو الاقتصادي يتناقص الفقر نتيجة ارتفاع الدخل.

– سوء استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، وعدم الاستفادة منها بالشكل الكافي لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول الفقيرة، وبالتالي يصبح الاستهلاك المحلي أكثر من الناتج الداخلي وهو ما يطرح إشكالية عدم التوازن من جديد[2].

– انخفاض إنتاجية العمال بحيث تبين النظرية النيوكلاسيكية وجود علاقة نسبية بين الإنتاجية الحدية للعمال والأجور، وتتأثر إنتاجية العمال بثلاثة عوامل هي[3]:

- ✓ إمكانية الحصول على التعليم؛
- ✓ إمكانية الحصول على الخدمات الصحية؛
- ✓ إمكانية الحصول على الأصول والإئتمان.

– السياسات الإئتمانية الحكومية غير المناسبة، بما في ذلك التحيز ضد الأنشطة ذات الإنتاجية العالية، وانحياز نمط النمو المتحقق إلى جانب الأغنياء وعلى حساب الفقراء، إضافة إلى هذا فإن الإنفاق العام على القطاعات التي تؤثر في أوضاع الفقراء لا يلقى إهتماماً من جانب السياسات المحلية.

– ارتفاع معدلات البطالة نتيجة لعدم قدرة الأجهزة الإنتاجية والخدمية على استيعاب العمالة، والطلب الإضافي سنويا، في ظل عدم فعالية ونجاعة سياسة التشغيل، ناهيك عن برنامج الخوصصة التي تؤدي إلى التسريح الجزئي أو الكلي للعمالة، وبالتالي يصبح الفرد البطال عبئاً على عائلته، ومن ثم يقترن فقر الشعب بوجود حالة من البطالة، وتزداد العلاقة بينهما قوة واتساعاً كلما ظل الأفراد الفقراء فترة طويلة بدون عمل[4].

---

[1]The World Bank, **Attacking poverty**, world development Report Washington, December 2000-2001, P: 34 .42.

[2]عبيرات مقدم، عبد الرحمن العايب، مداخلة بعنوان: **القياس الكمي لمؤشرات الفقر في إطار مسبباته وإستراتيجياته مكافحته: إشارة إلى تجربة ماليزيا**، ندوة دولية حول: **تجارب مكافحة الفقر العالمي العربي والإسلامي**، جامعة سعد دحلب، البليدة، 1-3 جويلية 2007، ص: 265.

[3]كريمة كريم، **دراسات في الفقر والعولمة: مصر والدول العربية** ، المجلس الأعلى للثقافة، ترجمة سمير كريم، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 2005، ص: 410.

[4]رضا العدل، وآخرون، **التنمية الاقتصادية**، جامعة عين شمس، مصر، 1999، ص: 182.

– يسبب النقص في الهياكل الأساسية، وضعف المنافذ إلى السوق، وانخفاض الحد الأدنى للأجور تحت خط الفقر، وعدم توفر الموارد اللازمة، هذا يؤدي إلى عدم قدرة الفقراء على الاستثمار في مشاريع ترفع من مستواهم المعيشي.

– سوء توزيع الدخل والذي يتأثر بدوره بسببين غير مباشرين هما[1]:

- ✓ عدم المساواة في توزيع الأصول المادية والمالية بين السكان؛
- ✓ عدم كفاية التحويلات إلى الفقراء.

2-2- الأسباب الاجتماعية:

تتمثل أهم الأسباب الاجتماعية فيمايلي:

– النقص في قدرة المؤسسات الاجتماعية سواء الحكومية أو المنظمات غير الحكومية في القضاء على الفقر، إضافة إلى الأمية والتعليم والتدريب المهني المتحيز وغير الملائم لمتطلبات سوق العمل.

– التحيز ضد المرأة حيث أن تهميش هذه الأخيرة يعد من أهم العوامل الرئيسية المولدة للفقر، نتيجة تعرضهن للتمييز وخاصة في المناطق الريفية، حيث يؤدي إلى إبعادهن عن السياسات التي تهدف إلى الحد من الفقر[2].

– التعرض للمعاناة من الصدمات المعاكسة المرتبطة بالعجز عن التعامل معها، حيث أنَّ التعرض لمعاناة زميل دائم للحرمان المادي، والبشري، نظراً لأوضاع الفقراء وأشباههم فهم يعيشون ويزرعون أراضي هامشية، وهم يعيشون في مراكز سكن حضرية مزدوجة، وهم يعملون بصورة غير مستقرة في القطاع الرسمي، وغير الرسمي، وهم الأكثر تعرضاً للأمراض[3].

– ظهور النظام الطبقي والتمايز بين الطبقات، الذي يؤدي إلى عدم وجود مشاركة فعالة بين أفراد المجتمع[4].

– **عوامل أخرى**: هناك عوامل كثيرة أخرى لا تقل أهمية عن العوامل السابقة منها[5]:

– النزاعات الداخلية وعدم الإستقرار السياسي، الذي كان ولا يزال سائداً في عدد كبير من الأقطار.

---

[1]مصطفى بوشامة، مراد محفوظ، **ظاهرة الفقر في العالم العربي والإسلامي، أسبابها، آثارها**، ندوة دولية حول: **تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي**، جامعة سعد دحلب، البليدة، 1-3 جويلية 2007، ص: 548.

[2]عبيرات مقدم، عبد الرحمن العايب، مرجع سبق ذكره، ص: 266.

[3]The World Bank, **Attacking poverty**, world development Report Washington, Op.Cit, P: 34.42.

[4]عاشور كنتوش، حاج قويدر قورين، مداخلة بعنوان: **مؤشرات الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية والتقارير الرقمية**، ندوة دولية حول: **تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي**، جامعة سعد دحلب، البليدة، 1-3 جويلية 2007، ص: 216.

[5]فطيمة حاجي، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

– الحروب والتي ينتج عنها المزيد من الأرامل، والأيتام والفقراء، إضافة إلى التضخم، والهجرات القسرية، والنتائج الاقتصادية السلبية للإنفاق العسكري.

– الفساد والبيروقراطية وذلك بسبب البطء في المعاملات.

3- أساليب قياس الفقر: كما سبق وأشرنا أن الفقر ظاهرة نسبية وليست مطلقة، وبالتالي فإن تعريفه وقياسه لا يتوقف فقط على الظروف المادية للفرد والسكان، بل كذلك على الظروف الاجتماعية والثقافية. إلى جانب الطابع النسبي الذي يتميز به الفقر فإنه أيضا مفهوم قياسي، بمعنى يمكن قياسه وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا الفرع.

3-1- قياس الفقر النقدي:

هناك العديد من المؤشرات التي تقيس الفقر تنصب في الآتي:

3-1-1- نصيب الفرد من الدخل الوطني: الدخل هي تلك المبالغ التي يتحصل عليها الفرد أو الأسرة في شكل رواتب، أو أموال من الدولة، ويعتبر هذا الأخير المصدر الأساسي للاستهلاك، لذا فإن أول المحاولات التي جرت لقياس الفقر، قد اعتمدت على مؤشرات قياس مستوى المعيشة ويأتي دخل الفرد أو الأسرة في مقدمة تلك المؤشرات، باعتباره يعبر عن القدرة على الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية، التي تعد المحدد الأساسي للمعيشة، وكذا هذا المؤشر وحتى وقت قريب يستخدم للمقارنة بين مستوى المعيشة في البلدان المختلفة، باعتبار أن حصة الفرد من الدخل القومي تعكس مستوى معيشته[1].

3-1-2- نصيب الفرد من استهلاك الغذاء (الإنفاق الاستهلاكي): الإنفاق الاستهلاكي هو القيمة السوقية للسلع والخدمات التي تشتريها الأسر، والإنفاق الاستهلاكي يتأثر بعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، منها الدخل، الوظيفة، التركيب الأسري، العمر، الجنس، الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلد...إلخ، ويتغير مستوى الإنفاق بتغير العوامل السابقة الذكر، وهذا المؤشر أكثر ارتباطاً بمستوى معيشة الأسرة وإمكانية تقدير الإنفاق على نحو أدق من مسوحات الأسرة، التي تجمع فيها بيانات الإنفاق والاستهلاك الفعلي لعينات الأسر.

ولم تخل هذه الطريقة في القياس من بعض المشاكل والصعوبات التي كان من أهمها اختلاف أوجه التصرف بالدخل حيث هناك من يميل إلى الإدخار، وهناك من يصرف دخله كلياً مما يؤدي به في بعض الأحيان إلى

[1] محمد علي موسى المعموري، "**تحليل سلوك الفقر بين أثر النمو الاقتصادي وإتجاهات السياسات الاقتصادية: العراق حالة دراسية**"، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، 2000)، ص: 94.

تدهورمستواه المعيشي، بالإضافة إلى اختلاف الأسر في حجمها، وفي تركيبتها من حيث العمر والجنس، لذا اقترح مقياس يدعى متوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية[1].

3-1-3- متوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية: يعتبر هذا المؤشر استكمالاً لمؤشر الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة، وقد استحدثت لمعالجة مشكلة تباين الأسر في أحجامها وتركيبتها، ويتم احتسابه من خلال قسمة الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة على ما يقابل حجمها من الوحدات الاستهلاكية.

$$Cm = Ct/Ns$$

3-2- خط الفقر:**Poverty line** هو الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء عن غير الفقراء، ويعتبر الفرد فقيراً إذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد، ويعتبر الحد الأدنى لحاجات الفرد الأساسية على أنه خط الفقر. فالأفراد أو الأسر التي يكون إنفاقها أو دخلها تحت خط الفقر تصنف على أنها فقيرة والأفراد أو الأسر التي يكون إنفاقها أو دخلها فوق خط الفقر تصنف على أنها فقيرة. وهناك من خطوط الفقر:

3-2-1- خط الفقر المطلق: **Absolute poverty line** يعرف خط الفقر المطلق على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية، والحاجات غير الغذائية الأساسية هي التي تتعلق بالمسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات، كما يعرف على أنه خط الفقر الذي لايتغير بتغير الزمان والمكان، ويتم احتساب خط الفقر المطلق بالصيغ التالية:

– طريقة السلة الغذائية: وفيها يتم تحديد سلة من المواد الغذائية التي توفر حاجات الإنسان الرئيسية بأقل تكلفة ممكنة، ويتم حساب تكلفة هذه السلة بأدنى الأسعار، وتحدد محتوياتها من قبل إختصاصيين يراعون العادات الغذائية للمجتمع المدروس، وهنا تكون تكلفة هذه السلة الغذائية الأساسية تساوي خط الفقر المدقع.
وإذا أضفنا لتكلفة هذه السلة الغذائية تكلفة السلع غير الغذائية الضرورية وفقاً لنسبة الإنفاق على المواد الغذائية من إجمالي الإنفاق ينتج لدينا خط الفقر المطلق.

– طريقة النمط الغذائي الفعلي: حيث تقوم هذه الطريقة على حساب متوسط الفرد الإجمالية من السعرات للفئات الدخلية المختلفة، ويتم اختيار الفئة الدخلية التي يكون لها متوسط أقرب إلى متوسط احتياجات الفرد من السعرات، وباستخدام الاستكمال الخطي يحدد الإنفاق الإجمالي للمتوسط المذكور فيمايلي[2]:

$$Pa = n.C$$

[1] فطيمة حاجي، مرجع سبق ذكره، ص: 35.
[2] المرجع السابق، ص: 42.

حيث أن:

n: عدد أفراد الأسرة.Ca: متوسط إنفاق الفرد الواحد لإشباع حاجاته الضرورية الغذائية وغير الغذائية.

3-2-2- خط الفقر النسبي: **Relative poverty line** الذي يعتمد على أنَّ من يقل دخله عن قيمة محددة في سلم الدخل يعتبر فقيراً، واختلف على قيمة هذه القيمة حيث اعتبرها البعض الوسيط والبعض الآخر اعتبرها العشير الرابع، وتعتبر هذه القيمة المحددة هي خط الفقر النسبي، كما يتغير بتغير الدخل من بلد إلى آخر أو من وقت لآخر، ويتم احتساب هذا المؤشر بالصيغة الرياضية التالية:

$$Z\sim = 2/3S$$

حيث أن:

~Z: خط الفقر النسبي. S: متوسط الإنفاق الشهري للأسرة.

ويختلف خط الفقر النسبي عن خط الفقر المطلق بأن خط الفقر النسبي يختلف أو يتغير مع التغيرات في مستوى المعيشة بينما يعتبر خط الفقر المطلق بأنه قيمة حقيقية ثابتة في زمان ومكان معينين.

3-2-3- خط الفقر المدقع: **Extreme poverty line** عرف خط الفقر المدقع على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته الإعتيادية اليومية، ويمكن الحصول على صيغة خط الفقر المدقع كمايلي:

$$Pc = Cf^{*}Kn^{*}m$$

حيث أن:

Pc: خط الفقر المدقع. Cf: كلفة السعرة الحرارية الواحدة. Kn: السعرات الحرارية للفرد ضمن الأسرة في اليوم. m: تمثل عدد الأيام في الشهر.

3-2-4- خط فقر الغذاء: لتحديد فقر الغذاء يوجد طرق متعددة نحاول أن نقدم أهمها[1]:

[1] سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة بالوطن العربي**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2008، ص: 50.

– **خط فقر الغذاء الأقل كلفة:** حيث يتم الاعتماد على سلة من العناصر الغذائية التي تنسجم مع الأذواق السائدة، وبالشكل الذي تعطي أقل سعرة حرارية وبأقل كلفة، بالاعتماد على الأسعار السائدة ليتم تحديد كلفة السلعة الغذائية التي يستند إليها تحديد خط الفقر.

– **خط فقر الغذاء على أساس النفقات:** يعتمد اعتماداً رئيسياً على اختيار نماذج الاستهلاك الحقيقي لبعض أجزاء المجتمع، من خلال البيانات عن متوسط الاستهلاك اليومي للفرد الواحد بالغرام، مع إهمال السلم الأدنى للتوزيع، وعندما يتم تحويل الوحدات المستهلكة إلى سعرات حرارية ليتم تحديد إجمالي السعرات الحرارية المستهلكة، التي يجب أن تتجانس مع الحد الأدنى المرغوب فيه من السعرات الحرارية المحددة، ومن ثم يتم تحديد خط فقر الغذاء القائم على أساس النفقات.

3-2-5- خط الفقر الاجتهادي: ويسمى بخط فقر ليدين، ويعتمد تقدير هذا الخط على إجابات المستجوبين أنفسهم حيث يطلب منهم تصنيف مستوى دخلهم أو استهلاكهم إن كان أعلى أو أقل أو مطابقاً لمستوى الدخل أو الإنفاق الذي يرونه مناسباً ومقبولاً اجتماعياً. ويقدر خط الفقر من خلال إجابات الأسر أو الأفراد الذين يعتقدون بأن دخلهم أو إنفاقهم مساوياً لمستوى الدخل أو الإنفاق المناسب والمقبول اجتماعياً. وهناك طرق أخرى لتحديد خط الفقر الاجتهادي كالاعتماد على الحد الأدنى للرواتب والأجور أو على الحد الأعلى لمستوى الدخل المعفي من الضريبة.

4- مؤشرات قياس الفقر:

تتمثل أهم المؤشرات لقياس الفقر كالآتي[1]:

4-1- مؤشرات نسبة الفقر: ويسمى مؤشر تعداد الرؤوس وهو النسبة الناتجة عن قسمة عدد السكان الفقراء على عدد السكان الكلي، ويحسب أيضا بقسمة عدد الأسر في المجتمع، وهو أبسط هذه المقاييس وأكثرها شيوعاً، ويحاول قياس ظاهرة تفشي الفقر، وهذا المؤشر يعبر عن عدد الأفراد أو الأسر في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر، وفق الصيغة التالية[2]:

$$H = g/n \times 100$$

حيث أن:

[1] عصام الطاهر، **قياس وتحليل أثر برنامج التكييف الهيكلي على فئات المجتمع ذات الدخل المحدود في الأردن**، (رسالة الدكتوراه، كلية الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 1999)، ص: 105.

[2] محمد علي موسى المعموري، مرجع سبق ذكره، ص: 111.

H: نسبة السكان الفقراء. g:عدد السكان الفقراء. n:مجموع السكان.

إن هذا المؤشر يمتاز عن غيره من مؤشرات الفقر بأنه سهل القراءة والتفسير والتمثيل، إضافة إلى أنه مناسب جداً لأنواع معينة من مقارنات الفقر، مثل التقدم المحقق في مكافحة الفقر، غير أن أهم الإنتقادات التي وجهت له كونه غير حساس لعمق الفقر وعدم المساواة (التفاوت) بين الفقراء، أي أن هذا المؤشر لا يتأثر بالفروقات في عمق الفقر، كما أنه لا يتأثر بتوزيع الدخل مابين الفقراء وزيادة على ذلك فإنه لا يعطي لأية فكرة عن تمركز الفقراء.

2-4- مؤشر فجوة الفقر: حيث يعكس هذا المؤشر حجم الفجوة النقدية الإجمالية اللازمة لدخول الفقراء لوضعهم على خط الفقر أي ليصبحوا غير فقراء، ولأغراض المقارنة يتم حساب هذه الفجوة كنسبة مئوية من القيمة الإجمالية لاستهلاك كافة السكان عندما يكون مستوى استهلاكهم مساو لخط الفقر، ويتم حساب هذا المؤشر كالتالي[1]:

$$P1 = 1/n \sum (Z - Y_i)Z$$

حيث أن:

n: إجمالي السكان. Z: خط الفقر المستخدم. Y_i: دخل أو إنفاق الفرد (i) من الأفراد تحت خط الفقر.

ويمكن حساب هذا المؤشر P1 من المؤشر P0 كالتالي:

مؤشر فجوة الفقر(P0) = فجوة الدخل× مؤشر عدد الأفراد (P1)

حيث أن:

$$\text{مؤشر فجوة الفقر} = \frac{\text{مجموع فجوات الدخل النسبية للفقراء}}{\text{عدد السكان}}$$

3-4- مؤشر شدة الفقر: يقيس هذا المؤشر مدى التفاوت في درجات الفقر بين الفقراء أنفسهم تحت خط الفقر، وبنفس الوقت يقيس فجوة الفقر، ويتم حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية، وهناك صيغتان لقياس شدة الفقر هما كالآتي[2]:

[1] حليمة بحري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 28، 29.

[2] المرجع السابق، ص: 29.

✓ **الصيغة الأولى: Foster-Green-Thorbecke**

$$P_s = 1/n \sum (Z - Y_i)^2 \times 100$$

حيث أن:

P_S: شدة الفقر. n: إجمالي السكان. Z: خط الفقر المستخدم. Y_i: دخل أو إنفاق الفرد (i) من الأفراد تحت خط الفقر.

✓ **الصيغة الثانية:** فجوات الفقر ونسبة الفقراء.

$$P_s = (P_g)^2/H + (P_g - H)^2/H)P$$

حيث أن:

P_s: شدة الفقر. P_g: فجوة الفقر. H: نسبة الفقر (نسبة السكان الفقراء إلى مجموع السكان).

P: مربع معامل تباين الاستهلاك بين الفقراء.

4-4- مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل:

✓ **معامل جيني:** يستخدم كمقياس لعدم المساواة في التوزيع، ويتراوح هذا المعامل بين الصفر (المساواة التامة) والواحد (التفاوت التام)، ويكون التوزيع أكثر عدالة كلما كانت قيمة معامل جيني أصغر وأقرب إلى الصفر[1].

✓ **منحنى لورنز:** Lorenz curve

يعتبر هذا المنحنى من المقاييس التي تعنى بمقياس عدالة التوزيع بين الأفراد والأسر، والشكل التالي يوضح ذلك[2].

الشكل رقم (01-01): منحنى لورنز

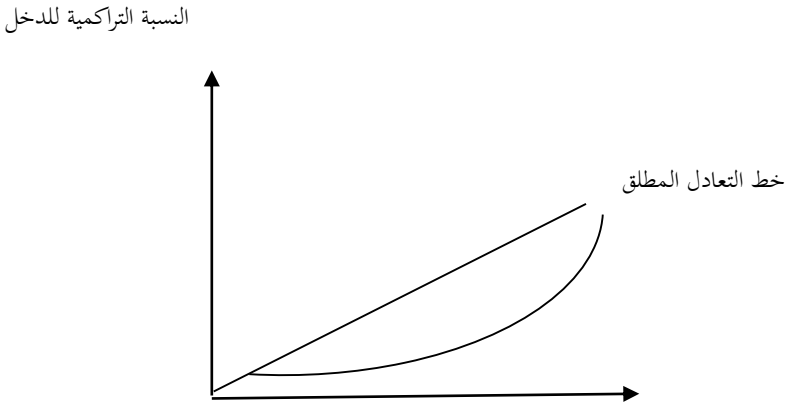

[1] ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسين ومحمود حامد محمد، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص: 205-208.

[2] حليمة بحري، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

النسبة التراكمية للسكان

Source: Amartya Sen, poverty: An ordinal Approach to measurement Econometric, econometric, vol 44, N 02, 1976, P: 226.

يمثل المحور الأفقي عدد السكان على أساس النسب التراكمية وليس المطلقة، بينما يمثل المحور العمودي حصة كل مجموعة من السكان في الدخل القومي، على أساس النسب التراكمية 100%، ويمثل الخط القطري الذي يبدأ من الزاوية اليسرى الأدنى للمربع، إلى الزاوية اليمنى الأعلى خط المساواة التامة، أي أن كل نقطة على الخط تعني أن كل نسبة من السكان تحصل على نسبة متساوية من الدخل، أما منحنى لورنز (الذي يبعد عن خط العدالة التامة) يعكس العلاقة الفعلية بين كل من نسبة السكان ونسبة الدخل، التي تحصل عليها خلال سنة معينة. حيث يتضح كذلك من خلال الشكل أيضا أن كلما ابتعد منحنى لورنز عن خط المساواة التامة، كلما زادت حدة التفاوت في توزيع الدخل القومي، والعكس صحيح، وبما أنه لا يوجد هناك بلد يتسم بالمساواة التامة في توزيع الدخل القومي، لذلك نجد أن منحنى لورنز يبتعد عادة عن هذا الخط، وتعكس درجة الابتعاد عن هذا الخط مدى خطورة التفاوت في توزيع الدخل القومي بين البلدان.

المطلب الثاني:ماهية السياسة الاقتصادية الكلية

يمكن القول أنه بعد ظهور وبلورة النظرية الاقتصادية الكلية على يد المدرسة الكنزية والنيوكنزية وما بعدها، أصبحت الحاجة إلى السياسات الاقتصادية الكلية ضرورة تفرضها حقيقة مسلم بها، وهي أنه ليس هناك اقتصاد في وقتنا الحاضر يستطيع تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع تلقائياً بالمستوى المطلوب من الكفاءة دون وجود سياسة اقتصادية كلية تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف.

1- مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية:

يقصد بالسياسة الاقتصادية الكلية كل ما يتعلق بإتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف[1]. كما يعرفها البعض بأنها الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعم في ظلها الوحدات الاقتصادية[2]، وتعبر السياسة الاقتصادية عن تصرف عام للسلطات العمومية يكون في مجال اقتصادي كأن تتعلق بالإنتاج، التبادل والاستهلاك وتكوين رأس المال[3]، كما أن السياسة تسعى إلى تحقيق عدد من

[1] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة قياسية لناذمج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص: 73.

[2] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

[3] نفس المرجع ونفس الصفحة.

الأهداف باستعمال جملة من الوسائل، وبالتالي فهي مجموعة القرارات المرتبطة المتخذة من طرف السلطات العمومية والهادفة باستخدام مختلف الوسائل إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية في الأجل القصير والأجل الطويل[1]، ويقصد بالسياسة الاقتصادية في معناها الضيق التدخل المباشر من جانب السلطات العامة في حركة أو مجرى النظام الاقتصادي عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد القومي مثل: الإنتاج، الاستثمار، الأجور، الأسعار، التشغيل والعمالة، الصادرات والواردات، الصرف الأجنبي[2].

يتضح من التعاريف السابقة أن السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، لهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات، أو بمعنى آخر استخدام أقل حجم من الموارد لتحقيق أكبر قدر من الأهداف[3]، لكن هذه الكفاءة تتوقف على أمرين[4]:

- ✓ تحقيق التوازن المالي للدولة حيث يتم التنسيق بين الإيراد العام والإنفاق الحكومي.
- ✓ زيادة حجم المدخرات المحلية لزيادة حجم الإستثمار.

2- أدوات السياسة الاقتصادية الكلية:

تشير أدوات السياسة الاقتصادية إلى تلك الوسائل التي لا يمكن اعتبارها كأهداف في حد ذاتها بل هي الوسائل التي تستعمل لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، والتي لابد من إعلانها بشكل واضح لمساعدة كل أطراف النشاط الاقتصادي على إتخاذ قرارتهم بشكل أكثر كفاءة، وتتطوي أدوات السياسة الاقتصادية الكلية عموماً على إجراءات كمية ونوعية من الضروري أن تتميز بالمرونة التي تمكنها من تحقيق الأهداف في ظل أي تغير يمكن أن يحدث في المستقبل،كما أن هناك مجموعة من المبادئ والاعتبارات تقوم عليها السياسة الاقتصادية من بينها ضرورة التساوي بين عدد الأهداف المرجوة وعدد الأدوات المتاحة، ويجب على واضع السياسة الاقتصادية علاج التناقض الموجود بين الأهداف كلما أمكنه الأمر وتتم معالجة ذلك عن طريق زيادة عدد أدوات السياسة الاقتصادية من ناحية ومن ناحية أخرى يمكن معالجة هذا التعارض من خلال عدم تحقيق

[1]Jaque Muller, **économie manuel d'application**, Duodi, paris, 2002, p:188.

[2]عبد الله الصعيدي، **النقود والبنوك، وبعض المتغيرات الاقتصادية في التحليل الكلي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص ص: 184، 185.

[3]مسعود داروسي، "**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، حالة الجزائر:1990-2004**"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005)، ص: 43.

[4]موسى إبراهيم، **السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة**، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 1998، ص: 17.

أهداف السياسة الاقتصادية دفعة واحدة، ويتضمن هيكل السياسة الاقتصادية جميع أجزاء السياسة وهو عبارة عن حزمة من السياسات الاقتصادية لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية وهو مايبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (01-02): هيكل السياسة الاقتصادية الكلية

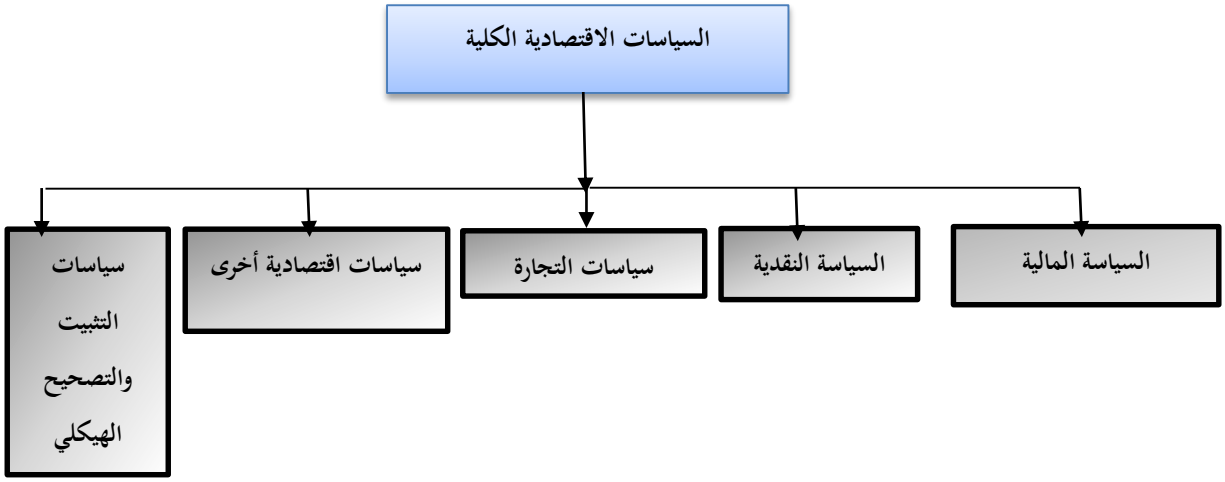

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة قياسية تطبيقية لنماذج التنمية الإقتصادية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص: 76.

3- أهداف السياسة الاقتصادية الكلية:

إن أهداف السياسة الاقتصادية الكلية تتعدد وتتنوع باختلاف النظام الاقتصادي (والاجتماعي) الذي تمثله الدولة التي تنتهج هذه السياسات الاقتصادية، ويطلق عليها الأهداف الاقتصادية للمجتمع أو الاقتصاد الوطني، ورغم الاختلاف والتعدد والتنوع في أهداف السياسة الاقتصادية الكلية إلا أنه سيكون من المفيد أن يتم التناول بشيء من التحليل لعدد من الأهداف الاقتصادية الكلية المشتركة بين كثير من السياسات مع الإشارة إلى أنه من الضروري ترجمة الأهداف إلى صورة كمية كلما أمكن ذلك، وتتلخص أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية بما يعرف بالمربع السحري لكالدور(Kaldor)* وهي:

3-1- تحقيق النمو الاقتصادي: يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة في نصيب الفرد في الناتج المحلي الحقيقي، والذي يقاس بقسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على عدد سكان القطر، والذي يهم هنا كأحد الأهداف التي يعمل المجتمع على تحقيقها هو أن يكون النمو حقيقياً، وبالتالي يتوجب حساب نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي** بالأسعار الثابتة[1]، ويميز الاقتصاديون عادة بين نوعين للنمو –نمو شامل ونمو مكثف–

[1] إسماعيل محمد دعيس، **السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص: 25.

حيث يتحقق النمو الاقتصادي الشامل عندما يتحقق النمو الاقتصادي الكثيف عندما تحقق دولة ما نمواً اقتصادياً واسعاً يزيد معها نصيب الفرد من الدخل الوطني[1]، إن اعتماد زيادة الناتج المحلي الإجمالي كأداة لقياس النمو، يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي نتيجة اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الإنتاج، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي في بلد ما يتجسد بزيادة الإنتاج خلال فترة طويلة نسبياً وهذا ما يميز اقتصاديات الدول المتقدمة ويعد الإنتاج الصناعي، الدخل الوطني والناتج ثلاث مجمعات اقتصادية تمثل النشاط الاقتصادي لبلد ما ومدى إتساع النمو، وتجدر الإشارة أنه إذا كان معدل النمو يساوي معدل التغير في الناتج المحلي الخام الحقيقي فإنه من الضروري القيام بمقارنة الناتج المحلي الحقيقي بالناتج المحلي المحتمل أو الكامن الذي يعبر عن مستوى الإنتاج القابل للتحقق باستخدام كامل الطاقة الإنتاجية لكل عوامل الإنتاج ويسمى الفرق بين الناتج المحلي الخام الكامن والناتج الفعلي بفجوة أوكن OKUN[2].

3-2- رفع مستوى التشغيل الكامل: إن تحقيق التشغيل الكامل بمفهومه الواسع ينصرف إلى الاستعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج والتي يعد عنصر العمل أهمها ولعل السؤال الذي يطرح في هذا المجال هو عن المفهوم الصحيح للعمالة الكاملة؟، إن هذا الإصلاح غامض إلى حد ما ولعله من الواضح أن شيئاً من البطالة يحدث عندما يقضي العمال وقتاً في البحث عن فرص للعمل المتاحة أمامهم، وفي ذلك الوقت يعتبرون في حالة بطالة ومنه يمكن أن نستنتج أن مفهوم العمالة الكاملة ليس انعدام البطالة حيث أن جزءاً من البطالة يعكس التغيرات في سوق العمل[3]، ويعرف الاقتصاديون العمالة الكاملة بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل مع السماح لمعدل عادي من البطالة* ينتج عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي[4].

3-3- البحث عن التوازن الخارجي وتحسين قيمة العملة: وهو توازن ميزان المدفوعات، إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد الوطني تجاه باقي الاقتصاديات. ويمكننا استعمال ميزان المدفوعات للقيام بمجموعة من التحليلات الاقتصادية باستخراج بعض المؤشرات الاقتصادية، ويؤدي إختلال ميزان المدفوعات، الذي يعبر

*نجد أهداف السياسة الاقتصادية لخصها العالم الاقتصادي "Kaldor" في أربعة نقاط سميت بالمربع السحري، وهي البحث عن النمو الاقتصادي، الحث عن التشغيل، البحث عن التوازن الداخلي، التحكم في التضخم، فالكثير من الدول قامت بإتخاذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية كالجزائر مثلا من أجل حل بعض المشاكل التي تعاني منها البطالة والفقر....إلخ.

** ويحسب الناتج المحلي الإجمالي وفق العلاقة التالية: الناتج المحلي الإجمالي= مجموع القيم المضافة+ مجموع الرسم على القيمة المضافة+ مجموع الحقوق الجمركية.

[1] Jean Philipe lotis, **Comprendre la croissance économique**, OCDE, Paris, 2004, P: 56.

[2] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص: 83.

[3] المرجع السابق، ص ص: 83، 85.

[4] جميس جواريني، **الاقتصاد الكلي، الاختبار العام والخاص**، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ، السعودية، 1999، ص ص: 206، 207.

في الغالب عن حالة عجز، إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، وإلى تدهور قيمة عملتها. وبالتالي فإن توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية، حيث أن التقلبات المفاجئة في العملة تحمل مخاطر هامة للبلدان ذات العملات الضعيفة[1].

3-4- التحكم في التضخم: إن عدم التحكم في معدل التضخم يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية الأخرى المعتمدة لإتخاذ القرارات الاقتصادية، فزيادة في معدلات التضخم تؤدي إلى عدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تذبذب في المستوى العام للأسعار، فعلى الدولة أن تضع سياسة تسعير للسلع وسياسة دعم الأسعار والهدف منها هو المحافظة على استقرار الأسعار، فعلى المستوى العالمي فإن التحكم في ظاهرة التضخم تكون صعبة المنال نظراً لتغيرات الحاصلة على المستوى الإقليمي والدولي.

3-5- أهداف اقتصادية أخرى:

إلى جانب الأهداف الاقتصادية الرئيسية المشتركة في معظم السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة في الدول المختلفة، يمكن أن نجد عدداً من الأهداف الرئيسية الأخرى، ومن أهمها مايلي[2]:

- ✓ محاربة الفقر والتخفيف من حدته.
- ✓ تحقيق أعلى درجة ممكنة من الكفاءة في مجاليْ الإنتاج والتبادل.
- ✓ أن يحقق كل من الناتج الوطني والاستهلاك المتوسط نمواً مضطرداً.
- ✓ رفع مستوى الاستهلاك الخاص في الماضي والمستقبل، حيث يرتبط بتحسين مستوى المعيشة.
- ✓ حماية البيئة من التلوث، وهو أحد الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها حديثاً وخاصة الدول النامية.

وقد لخص العالم الاقتصادي كينيث بولدنج (KENNETH BULDING)، كل هذه الأهداف في أربع أهداف وهي: التقدم والاستقرار والعدالة والحرية[3].

[1] وليد عبد المجيد عايب، مرجع سبق ذكره، ص: 85.

[2] عبد المطلب عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص: 23.

[3] رشيد بوعافية، "**السياسات الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر، دراسة تحليلية وتقويمية لحالة الجزائر 2000-2010**"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع: النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3-، 2011/2010)، ص: 18.

4- تقييم السياسة الاقتصادية الكلية: لعل من الضروري الإشارة إلى أنه لتقييم السياسة الاقتصادية الكلية التي قد تتخذها الدولة أو صانعوا السياسة الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني، فإنه يتعين على هؤلاء (وغيرهم) عند رسم السياسة الاقتصادية الكلية ومراجعتها للتوصل إلى اقتناع تام بالنقاط التالية[1]:

- ✓ أن الأهداف متوافقة مع بعضها البعض.
- ✓ أن الأدوات المتوفرة تكفي للعمل على تحقيق الأهداف.
- ✓ أن كل الأهداف وكل الأدوات محددة بوضوح لا يدع مجالاً للخلط بينهما.
- ✓ أن السياسة الاقتصادية الكلية المزمع إتباعها متناسقة.

المطلب الثالث: السياسة الاقتصادية الكلية وعلاقتها بظاهرة الفقر

اتفق المجتمع الدولي على اعتبار أن الإقلال من الفقر هو الهدف المحوري لعملية التنمية، وقد تم تضمينه في أهداف الألفية للتنمية الصادرة عن قمة الألفية للأمم المتحدة، لكن تبقى مشكلة الإقلاع من الفقر من القضايا الإقتصادية الكلية التي تدخل في وجبات الدولة المعاصرة.

للسعي نحو خفض الفقر، فإنه يقتضي إدراك أثر السياسات الاقتصادية الكلية على ظاهرة الفقر.

1- آليات تأثير السياسة المالية على ظاهرة الفقر: تؤدي السياسة المالية دوراً مهماً في خفض الفقر من خلال نمط سياسة الإنفاق، فالطبيعة المتعددة لأبعاد الفقر، مثل التنمية البشرية، والدخل والاستهلاك، وتطوير المهارات يجب أن تحتل دوراً رئيساً في إطار السياسة المالية. وذلك للأهمية التي تحتلها السياسة المالية في تصحيح النتائج التوزيعية لإخفاقات السوق، وتحقيق العدالة عن طريق تحسين توزيع الرفاهية وخفض معدلات الفقر، وذلك من خلال قناة الإنفاق العام الذي يحدث تأثيره في زيادة الطلب الكلي، وتأثير الأخير في الإنتاج والاستخدام[2].

1-1- أثر السياسة المالية على ظاهرة الفقر في إطار النمو وتوزيع الدخل: تعد السياسة المالية إحدى الأدوات الرئيسية للاقتصاد الكلي، الذي يهدف من خلالها إلى تحقيق التوازن العام، بواسطة توجيه السياسة المالية توجيهاً يتناغم وتحقيق تلك الأهداف، ولتتمكن بواسطتها من التأثير في الفقر وتوزعه داخل البلدان، من خلال آليات التأثير في معدل النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل، باعتبار أن تحقيق معدل أسرع للنمو سيؤدي إلى تخفيف الفقر، فضلاً عن إمكانية تأثيرها (أدوات السياسة المالية) في توزيع الدخل بالتأثير في النموذج التوزيعي للنمو[3].

---

[1] أحمد نصير، "**أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: (1990–2012)**"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، فرع: الإقتصاد الكمي،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر–3–، 2014/2013)، ص: 106.

[2] رشيد بوعافية، مرجع سبق ذكره، ص: 134.

[3] نفس المرجع ونفس الصفحة.

2-1- قنوات تأثير السياسة المالية على ظاهرة الفقر: إن التأثيرات التي تمارسها السياسة المالية من خلال وسائلها المباشرة وغير المباشرة على الفقراء، من خلال النظامين التوزيعية للسياسة الضريبية والإنفاق العام والإصلاحات المالية التي تتطلبها الميزانية وتأثيراتها الإجمالية في النمو الاقتصادي، تتطلب سياسات واضحة على المستوى الكلي، وذلك للروابط الرئيسية التي تضطلع بها السياسة المالية والنقدية وتأثيراتها اللولبية في إطار النمو، ومتضمنات الاقتصاد الكلي، ومن ثم آثارها المباشرة في مستويات الدخل الفردي ومستوى الفقر في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء.

وتأسيساً على ذلك، فإن السياسة المالية تمارس تأثيرها في النمو الاقتصادي وفجوة توزيع الدخل عبر قنوات رئيسية تتمثل في طرق تمويل العجز الحاصل في الميزانية ومجالات إنفاقها، فضلاً عن تأثيراتها في تخصيص الموارد واستخدامها، ومن ثم في النمو الاقتصادي. وعلى هذا الأساس، فإن المسألة تتمثل بقدرة الحكومة على معالجة عجز الميزانية دون إلحاق أي اضطرابات باستقرار الاقتصاد الكلي، وما يترتب عليها من تأثيرات سلبية قي معدلات الفقر. ففي إطار عجز الميزانية وتناقص الإدخار الحكومي الناتج من السياسة المالية التوسعية. فإنها ستولد ضغوطاً بإتجاه إمتصاص الإدخار الخاص، ولا سيما في ظل القلق الذي ينتاب المستثمرين من جراء العجز المالي للميزانية الحكومية. مما يضعف قدرة هذا القطاع على الاستفادة من الهياكل الارتكازية التي تم تنفيذها وينعكس ذلك سلباً على الاستخدام والنمو، ولا سيما في الأمد البعيد والمتوسط، ليؤدي إلى إضعاف قدرة القطاع الخاص على تسديد الضرائب المرتفعة، وبالتالي إضعاف قدرة الحكومة على توفير العوائد لتقديم الخدمات الاجتماعية ولا سيما في ظل عدم توجيه الاستهلاك الحكومي نحو أهداف تنمية رأس المال البشري أو الهياكل الارتكازية المخففة لمعدلات الفقر. في حين أن تمويل عجز الميزانية بالاعتماد على زيادة القاعدة النقدية لتمويل الإنفاق الإضافي سيولد تأثيرات تضخمية غير مرغوب فيها على الفقراء، بوصفهم أكثر عرضة للنتائج السلبية أمام زيادة الأسعار، وأن أية محاولة من قبل الحكومة لإمتصاص السيولة الفائضة في الاقتصاد بلجوئها إلى تعويم الأوراق المالية، ستؤدي إلى جذب القطاع الخاص والعام للاستثمار في هذه الأوراق المالية، كونها خالية، مما يولد انخفاضاً في مستوى الاستثمار والاستخدام[1].

ومن جانب آخر، فإن العجز المالي قد ينعكس بشكل عجز مالي في الحساب الجاري الخارجي، فضلاً عن تأثيراته في سعر الصرف الحقيقي، الذي يؤثر تأثيراً عكسياً في الصادرات، ليؤدي إلى انخفاض دخول المنتجين، وخصوصاً الفقراء[2].

[1] سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، المرجع السابق، ص ص: 145، 146.

[2] رشيد بوعافية، المرجع السابق، ص: 137.

2- آليات تأثير السياسة النقدية على ظاهرة الفقر: تمثل دراسة آثار السياسة النقدية في توزيع الدخل والفقر في إحدى أهم الدراسات في إطار العلاقة بين السياسات الاقتصادية والنمو وخفض الفقر، سواء في البلدان النامية أو المتقدمة باعتبار أن السياسات الاقتصادية تهدف إلى تحقيق النمو والرفاهية وخفض الفقر على وجه الخصوص لأن السياسات التوزيعية وسياسات خفض الفقر، غالباً ما تعتمد في طبيعتها على الوضع الاقتصادي والهيكل الاجتماعي والسياسي فضلاً عن هيكل السوق.

ولما كانت السياسة النقدية تمثل إحدى الأدوات الرئيسية لإدارة الاقتصاد الكلي، فإننا سنحاول توضيح العلاقات الرئيسية التي من خلالها تمارس السياسة النقدية فاعليتها، بوصفها أحد مقومات السياسة الاقتصادية، والقنوات التي يمكن أن تمارس تأثيرها في تخفيف التباين في الدخل وخفض الفقر في الأمدين القريب والبعيد. وعلى الرغم من الجدل القائم بين النقديين والكنزيين حول الفعالية النسبية للسياسة النقدية والسياسة المالية في المجال الاقتصادي، فإن اختلاف الرؤى النظرية بين صناع السياسة المالية، والعديد من الباحثين المطالبين بدور أوسع للسياسة النقدية، من تحفيز النمو وتخفيض البطالة والتباين الحاصل في الدخل، كونها إستراتيجية فعالة من أجل تخفيض معدلات الفقر، يجب أن تأخذ دورها في البلدان المتقدمة فحسب، بل في البلدان النامية في ظل إجراءات إصلاحية متكاملة[1].

2-1- السياسة النقدية وظاهرة الفقر: إن السياسة النقدية تواجه صعوبات كبيرة في إتجاه تخفيف معدلات الفقر، فالإجراءات التوسعية للسياسة النقدية، والمؤدية إلى حصول فترات من البطالة دون الاعتيادية، فضلاً عن زيادة مستوى الإنتاج، ليؤدي إلى رفع دخول الفقراء، وتخفيف معدلات الفقر في الأمد القصير، قد تكون صحيحة وعلى نحو مؤقت، ولكنها تكون مختلفة في الأمد البعيد، إذ تسبب الإجراءات المؤدية إلى البطالة المنخفضة ارتفاعاً في مستوى التضخم (في ظل اقتصاد في مستوى التشغيل الكامل)، ويعود مستوى الإنتاج والاستخدام إلى معدلاتها الاعتيادية، ومن ثم يعود الفقر إلى معدله الأول، وبذلك كانت السياسة النقدية التوسعية قد حققت خفضاً للفقر في مدة مؤقتة (الأمد القصير) على حساب ارتفاع التضخم. وعلى هذا الأساس، قد يلجأ صناع السياسة إلى تبني سياسة نقدية إنكماشية لإعادة التضخم إلى مستواه الإبتدائي، لتؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج، والوصول إلى مستوى أعلى من البطالة والفقر. وبذلك فإن صناع السياسة أمام القبول بإحدى السياستين: إحدهما خفض التضخم مع ارتفاع البطالة، والأخرى ارتفاع التضخم مع خفض البطالة[2].

[1] المرجع السابق، ص ص: 147، 148.

[2] رشيد بوعافية، مرجع سبق ذكره، ص: 148.

2-1-1- أثر السياسة النقدية في توزيع الدخل ومعدلات الفقر في الأمد القصير: إن التعثر الحاصل في النمو الاقتصادي، والناتج من الزيادة الحاصلة في معدلات الفائدة، فضلاً عن انخفاض سعر الصرف (المغالاة في سعر الصرف)، قد ولد تأثيراً مباشراً في معدلات البطالة، مولداً بالتالي تأثيرات إجمالية على مختلف العاملين، ولكن بدرجات متفاوتة إلا أن تأثيراته تكون أكبر في معدلات العمالة غير الماهرة مقارنة بالماهرة، إذ تفضل المنشآت في اقتصاد مفتوح زيادة معدلات البطالة من العمالة غير الماهرة على حساب الاحتفاظ بنظيرتها الماهرة، مما ولد تأثيرات سلبية بإتجاه التزايد الحاصل في تباين الدخل وتزايد معدلات الفقر في إطار الأجل القصير.

إن التباين في توزيع الدخل الناتج من تزايد معدلات البطالة نتيجة لانخفاض الحاصل في إجمالي الاستثمار، كما بيّنا أعلاه، وما ينتج منه من تأثيرات سالبة في معدل الفقر، يعتمد بالدرجة الأساسية على حساسية الاستثمار والاستهلاك لسعر الفائدة الأعلى، فضلاً عن الانخفاض في الطلب الكلي المتوقع نتيجة للزيادات الحاصلة في أسعار الفائدة (وانخفاض الاستثمار)، وما ينتج منه من تأثيرات إجمالية في تناقص الإنتاج والاستخدام، ولا سيما في ظل ارتفاع مرونة الاستخدام، وإلى جانب كل ذلك، فإن معدلات البطالة قد تعزز نحو الارتفاع في ظل انخفاض معدلات التضخم الناتج من السياسة النقدية التقييدية، لتولد ارتفاعاً في الأجور الحقيقية للعاملين دون أن يرافقها انخفاض في أجورهم الإسمية (لصلابة أو جمود الأجور الإسمية (National Rigidifiés) نحو الأسفل) تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة[1].

2-1-2- أثر السياسة النقدية في توزيع الدخل ومعدلات الفقر في الأمد البعيد: تتحكم السياسة النقدية في الأمد البعيد في كل من متوسط التضخم والتغير في الطلب الكلي، وذلك لتأثيراتها الفاعلة في معدلات النمو وتوزيع الدخل، ومن ثم في رفاهية الفقراء، ولاسيما عندما تكون الأسواق غير مكتملة، أما التضخم المرتفع، فقد يخلق حالة من عدم التأكد والاستقرار في الاقتصاد الكلي، فضلاً عن الإضطرابات في الأسواق المالية، كما تخلق معدلات عالية للضريبة على رأس المال، مما يحبط كل أنواع الاستثمار، سواء في إطار رأس المال البشري أو المادي، فضلا عن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي، ولاسيما في ظل معدلات التضخم المرتفعة، ومن ثم انخفاض مستويات المعيشة[2].

إن ارتفاع التضخم يؤثر في الفقراء من خلال توزيع الدخل، في حين تؤثر السياسة النقدية في توزيع الدخل في الأمد البعيد من خلال قنوات متعددة[3].

[1] سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص: 166.

[2] رشيد بوعافية، مرجع سبق ذكره، ص: 150.

[3] سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص: 168.

تتمثل الأولى بإعادة التوزيع الناتجة من التأرجحات الحاصلة في التضخم غير المتوقع، التي يمكن أن تؤثر مباشرة في التباين، أما القناة الثانية فهي التخفيضات في إطار رأس المال المادي، المتسببة في حالة عدم التأكد، وإضطرابات السوق المالي التي ترفع مستوى العائد على رأس المال، وتخفض الأجور الحقيقية، مما يؤدي إلى توسيع مستوى التباين في توزيع الدخل، وتتمثل القناة الثالثة بالرؤية المعكوسة للقناة الثانية من خلال قدرة التضخم على تحويل العبء الضريبي بعيداً عن الأيدي العاملة بإتجاه رأس المال، إلا أن تأثيرات العبء الضريبي غالباً ما يكون أكثر قسوة بإتجاه الأفراد المنخفضي الدخل بالمقارنة مع أصحاب رؤوس الأموال ، مما يولد زيادة في التباين، أما القناة الرابعة فهي تمثل حالة عدم التأكد، وتخفيض فاعلية الأسواق المالية المتأتية من التضخم، وعدم الاستقرار الكلي، والتخفيض الحاصل في كل من رأس المال المادي والبشري، مؤديا إلى انحراف الآلية التي يمكن بواسطتها تخفيف التباين، وبناءاً على ذلك، فإن الهدف الرئيسي من السياسة النقدية التقييدية في الأمد الطويل هو خفض التضخم، وتحقيق مستوى ملائم للأسعار لتأثيرها الفاعل في تخفيض التباين في الدخل، وتخفيف الفقر[1].

3- تأثير السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى على ظاهرة الفقر: يعد الإنفتاح الاقتصادي وحرية التجارة المكون الرئيسي لتوجهات السياسة الاقتصادية، وذلك بالنظر إلى ماتحققه هذه التغيرات من منافع واسعة بإتجاه إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية، كما أن إنجاز سياسات خفض الفقر في إطار إعادة التوزيع يتطلب العديد من الإستراتيجيات المترابطة، الخيار الرئيسي لتلك الإستراتيجيات يكون من خلال نمو اقتصادي سريع، وتوزيع للدخل أكثر عدالة، وهما يعدان مكملان لبعضهما البعض، من أجل تحقيق معدلات فقر منخفضة، تعتمد على مدى قدرتها أو فاعليتها في إعادة تخصيص الموارد[2].

3-1- أثر السياسة التجارية في النمو الاقتصادي وخفض الفقر: إن العنصر المهم في تعزيز خفض الفقر يتمثل بنمو اقتصادي متسارع يتشارك فيه الفقراء، وبالرغم من الشك الذي يساور الاقتصاديين في معدلات النمو المتحققة للبلدان النامية في الأمد القصير والمتوسط جراء الإنفتاح التجاري، فإن هذه البلدان قد تحقق مكاسب من حرية التجارة في الأمد البعيد، فالترابط الوثيق بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وما يعكسه الأخير من آثار إيجابية في إعادة تخصيص الموارد، يترتب عليه نتائج إيجابية في إتجاه تخفيف الفقر*، فزيادة الصادرات يمكن أن توظف عوائدها لتوفير المتطلبات الإستيرادية من السلع الأساسية لمجتمعات الدول النامية، وفي هذا الصدد

[1] رشيد بوعافية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 150، 151.

*تشير أغلب الدلائل إلى أن الإنفتاح التجاري يجسد النمو الاقتصادي وتخفيف الفقر، ما لم يجعل توزيع الدخل أسوأ، ولم يتم التوصل إلى إتفاق بشأن العلاقة غير الواضحة بين التجارة والتباين في الدخل.

[2] رشيد بوعافية، مرجع سبق ذكره، ص: 164.

أكد العديد من الاقتصاديين، أمثال " تايلور" (W. Tyler) (1981)، وم.روم (M. Rom)(1983) أن للصادرات آثاراً موجبة في النمو الاقتصادي، إلا أن ذلك النمو يكون محدداً بطبيعة المرحلة التنموية التي يمر بها الاقتصاد.

ويؤكد "ونتر" أن حرية التجارة تمارس تأثيراتها في النمو في الأمد البعيد، ويمكن أن تمارس تلك التأثيرات من خلال تحفيز الاستثمار (لإنتاج عدد كبير من السلع المختلفة)، كما أن الإصلاح التجاري يقترن عادة بتدفق أعلى للاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن التقدم التقني والتأثيرات التي يمكن أن يولدها في زيادة مستوى الإنتاجية والنمو، وفي السياق نفسه، فإن الإنفتاح الاقتصادي قد يجعل الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات الخارجية نتيجة للتغيرات في معدل التبادل التجاري، التي يمكن أن يكون لها تأثير فاعل في النمو الاقتصادي، ومن ثم تأثيرها في الفقر. وهنا تؤدي السياسات التكميلية المتمثلة في السياسات الاقتصادية الكلية إلى تجاوز حالات عدم التوازن الخارجي، بالشكل الذي يولد نوعاً من المرونة في نسب التبادل الخارجي، ومن ثم تعديل معوقات النمو الاقتصادي، وتخفيف معدلات الفقر[1].

3-2- آليات تأثير السياسة التوزيعية في الفقر: شهدت العقود الأخيرة إهتماماً متزايداً بإتجاه التركيز على دراسات الفقر، التي تمثلت من خلال وكلات التنمية الاقتصادية في إطار التركيز على السياسات الملائمة لخفض الفقر في البلدان النامية، ولاسيما في ظل التباين المرتفع للدخل في العديد من الدول، وخصوصاً في الاقتصاديات الانتقالية (Transitionnel Countries)، من جراء آثار النظام الاقتصادي الدولي الجديد، والمعتمد في جزء من آلياته على النظرية الاقتصادية التقليدية الحديثة (النيو كلاسيكية)، مما قد يغير من استنتاج بعض الاقتصاديين أن التوزيع البعيد الأمد للدخل قد يكون مستقراً عند مستوى مرتفع من التباين.

وعليه، فإن تحقيق أو إنجاز سياسات خفض الفقر في إطار إعادة التوزيع يتطلب العديد من الإستراتيجيات المترابطة من أجل تحقيق هذا الهدف. ولعل الخيار المركزي لتلك الإستراتيجيات يكون من خلال نمو اقتصادي سريع، وتوزيع أكثر عدالة يعدان مكملان أحدهما للآخر من أجل تحقيق معدلات فقر منخفضة، تعتمد على قدرتها أو مدى فاعليتها في إعادة تخصيص الموارد[2].

[1] سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، المرجع السابق، ص:ص: 167، 214.

[2] رشيد بوعافية، مرجع سبق ذكره، ص: 176.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

لقد تعددت الدراسات النظرية والتطبيقة لظاهرة الفقر، السياسات الاقتصادية الكلية والعلاقة بينهما، وتوصلوا من خلاله إلى عدة نتائج ونماذج والتي نذكر أهمها في هذا المبحث.

المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بظاهرة الفقر

بالإضافة إلى العديد من الدراسات الموثقة في المجلات العلمية والكتب تم الإطلاع على الكثير من الدراسات الجامعية والأبحاث التي ناقشت موضوع الفقر والتي نذكر منها مايلي:

1- الدراسات باللغة العربية:

- ✓ **الدراسة الأولى:** دراسة حليمة بحري، **"دراسة قياسية اقتصادية لمحددات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000-2017"**، (مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019/2018):

كانت إشكالية هذه الدراسة المتمثلة في ماهي المتغيرات والمحددات المفسرة والمؤثرة في ظاهرة الفقر؟ بحيث سعت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى محاولة إلقاء نظرة عامة عن الفقر من خلال إعطاء مفهوم الفقر، وأسبابه وطرق مكافحته، ومعرفة أساليب قياسه ومؤشراته، كذلك قامت الباحثة بدراسة علاقة الفقر ببعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتطور معدلات الفقر ومؤشراته في الجزائر، ثم قامت ببناء نموذج اقتصادي قياسي لمحددات الفقر وتطبيقة في الجزائر وذلك باستخدام برنامج (Eviews08) لتقدير واستخراج النتائج وإجراء الاختبارات اللازمة كما اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي والتحليلي، وقد توصلت من خلال دراستها إلى أن مواجهة الفقر يحتاج إلى تشخيص دقيق لظاهرة الفقر، وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية للحد من ظاهرة الفقر إلا أن حجم الفقر عرف تزايداً في الأونة الأخيرة كما توصلت إلى وجود علاقة قوية بين الفقر كمتغير تابع والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة فيه كالكثافة السكانية، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، والبطالة.

- ✓ **الدراسة الثانية:** دراسة نادية حصروري، **"تحليل وقياس الفقر في الجزائر–دراسة تطبيقية في ولاية–** "، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل واستشراف اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009/2008):

تناولت الباحثة في هذه المذكرة الإطار المفاهيمي ومنهجيات القياس لظاهرة الفقر وسياسة مكافحتها في الجزائر ثم قامت بوضع دراسة تحليلية لظاهرة الفقر في ولاية سطيف، وذلك بغرض الإجابة على الإشكالية التالية: ماهو واقع وأهم العناصر المحددة لظاهرة الفقر في الجزائر، وماهي أهم السياسات المتبعة من طرف الدولة لمكافحته؟. اعتمدت الباحثة على المنهج التحليلي والوصفي لقياس ظاهرة الفقر في الجزائر، فقد توصلت من خلال دراستها إلى العديد من النتائج نذكر منها:

-إن القضاء على مشكلة الفقر كان ولا يزال بمثابتة التحدي الأكبر الذي يواجه المجتمع الإنساني، وسيزداد مع زيادة النمو السكاني، وتراجع النمو الاقتصادي، وزيادة التفاوت في الدخول وتفاوت توزيع الاستثمارات بين المناطق المختلفة واستمرار عدم مشاركة الفقراء في العملية الإنتاجية فضلا عن انعدام القدرات الأساسية لديهم...إلخ.

- ✓ **الدراسة الثالثة:** دراسة نبيل عبد الحفيظ ماجد، **"الحد من الفقر الحضري في اليمن تحديات الواقع وإمكانيات المعالجة"**، مقدمة ضمن تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2012.

تناول فيها الباحث مظاهر وأسباب الفقر، آليات معالجة ظاهرة الفقر دولياً، الفقر الحضري في اليمن والوضع التنموي فيها من خلال عرض التقدم في أهم مؤشرات أهداف الألفية الإنمائية الذي حققته اليمن حتى سنة 2005.

2- الدراسات باللغة الأجنبية:

- ✓ **الدراسة الأولى:** دراسة أحمد سماحي، **"Micro finance et pauvreté: quantificationde la relation sur la population de Tlemcen"**، (رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد، جامعة تلمسان، 2010):

حيث حاول الباحث من خلال هذه الدراسة إظهار العلاقة بين القرض المصغر والفقر مع إسقاط الدراسة على عينة مكونة من 429 مستفيد في ولاية تلمسان، وتوصل إلى أن سياسة الجزائر في مجال تجربة القرض المصغر من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قد ساهمت في تخفيض نسبة الفقر، وتحسنت ظروف معيشة المستفدين من هذه القروض، حيث أن 60% من الذين تحصلوا على قروض هم فقراء جداً شكلت النساء نسبة 44.8% و55.4% هم رجال، كما أن 68% منهم تحسنت ظروف معيشتهم بشكل كبير جداً "السكن، الصحة، التعليم، الغذاء"، وبالتالي هناك علاقة مباشرة بين القرض المصغر وتخفيض نسبة الفقر.

- ✓ **الدراسة الثانية:** دراسة سمير بهاء الدين مالكي، "**Gestion de l'eau et pauvreté en Algérie: cas de la Wilaya de Tlemcen**"، (رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2006):

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تحديد العلاقة بين المياه والفقر من خلال تطبيق نموذج "**ROC**"Roceiver operating caractéristique، بحيث توصل إلى أنه في السنوات الأخيرة أعطت الدولة الجزائرية إهتماما كبيراً بمشكلة المياه، وأن الفقر في الجزائر يرتبط بالمياه كما توصل من خلال دراسته على عينة مكونة من 786 عائلة في ولاية تلمسان، أن العائلات الفقيرة التي تعاني من نقص أو انعدام الحصول على المياه النقية، وأنه يجب على أصحاب القرار إتخاذ الإجراءات بخصوص توفير المياه النقية للجميع لتقليل الفقر في الجزائر، كما قام الباحث ببناء نموذج قياسي تم من خلاله تحديد أهم المتغيرات المؤثرة على الفقر وذلك لإتخاذ السياسات والبرامج اللازمة للتخفيف من نسبته، كما تم في هذه الدراسة تقديم نماذج بعض الدول والتي استطاعت أن تحقق نجاحا كبيراً في خفض معدل الفقر، من خلال إتباع سياسات وبرامج في الحد من هذه الظاهرة.

المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الكلية

من بين الدراسات التي تناولت موضوع السياسة الاقتصادية الكلية باللغتين العربية والأجنبية نجد:

1- الدراسات باللغة العربية:

- ✓ **الدراسة الأولى:** دراسة أحمد نصير، "**أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: 1990-2012**"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع: الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -3-، 2014/2013):

تمثلت إشكالية هذه الدراسة في ماهي آثار وانعكاسات السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟. حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد قدرة ورشادة السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، محدداته واتجاهاته العالمية، الأسس النظرية للسياسات الاقتصادية الكلية، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر، وانعكاس السياسة الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة: 1990-2012.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحديد الإطار النظري للموضوع بجانبه الفكري والمفهومي، والمنهج التطبيقي الموظف لأدوات القياس الكمي لتقدير مدى تأثير السياسة الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما اعتمد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لاستخراج معادلات الخطية واستخدام أشعة الإنحدار الذاتي (VAR) مع استعمال برنامج (VIEWS04)، وقد توصل من خلال دراسته إلى أنه عند الدراسة الاقتصادية للعلاقة بين متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لوحظ أن لازال تطبيق أدوات السياسة الاقتصادية الكلية غير مؤهلة بفعالية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة الدراسة.

- ✓ **الدراسة الثانية:** دراسة سمية نعماني وغنية عبرون، "**دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات –دراسة حالة الجزئر (2000-2015)**"، (مذكرة نهاية الدراسة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، شعبة: العلوم التجارية، تخصص: مالية دولية، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة–بومرداس، 2016/2015):

تمثلت إشكالية هذه الدراسة في إلى أي مدى ساهمت السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة: 2000-2015؟. سعت هذه الدراسة إلى إعطاء الخلفية النظرية للسياسات الاقتصادية، فعالية تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والعلاقة بينهما، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الذي يعد الهدف الأسمى الذي يصبوا إليه جميع السياسات الاقتصادية الكلية في الدول المتقدمة والنامية على حدٍّ سواء، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصل إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

– تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية من أجل التوازن في ميزان المدفوعات مهم وذلك بإتباع سياسة مالية نقدية إنكماشية مصحوبة بسياسة تجارية تعمل على فرض قيود مباشرة على المعاملات الخارجية.

– بالنظر إلى دور السياسات الاقتصادية الكلية في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، إلا أن التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر يبقى رهينة تقلبات الوضع الدولي وخاصة تقلبات سعر برميل البترول، مما يؤكد الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري.

- ✓ **الدراسة الثالثة:** دراسة فلاح خلف الربيعي، **أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في دول العربية**، مقالة منشورة في مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8369، جامعة عمر المختار، ليبيا، 4 جوان 2004:

تطرق هذا الباحث إلى دراسة أثر السياسات الاقتصادية في الدول العربية من خلال بناء نموذج قياسي انحداري يضم أهم مؤشرات السياسة المالية والنقدية والتجارة الدولية والتي تؤثر في مناخ الاستثمار.

2- الدراسات باللغة الأجنبية:

- ✓ **الدراسة الأولى:** دراسة بيريرادا سيلفا، نيكولاس L، فرنسوا بورغنيون ستيرن شتيرن،مقال بعنوان: **Assessing the Impact of poverty on Economic policies: Some Analytical challenges**، تقييم أثر الفقر على السياسات الاقتصادية: بعض التحديات، العدد 121، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، مارس 2002:

تستعرض هذه الورقة الأدوات المختلفة المتاحة حالياً لتقييم تأثير السياسات الاقتصادية بشكل عام على الحد من الفقر، أو توسيع مستويات المعيشة، واستكشاف اتجاهات التحسين.إنه منظم حول الخيط المشترك "**تحليل الوقوع**"، ولكن يتم استخدام أداة التقييم الاقتصادي الجزئي الأساسية هذه بشكل مختلف السياقات وبطرق مختلفة لاستيعاب مجموعة واسعة من السياسات مع بعض التأثير المحتمل على الفقر.

وتغطي الورقة بشكل خاص الضرائب والإعانات غير المباشرة وبرامج الإنفاق العام على المستويين الوطني والمحلي المستويات ومن جهة نظر سابقة ولاحقة، وسياسات الاقتصاد الكلي، في مواقف أي منها ثابت فترات النمو أو الأزمة. من خلال اقتراح أن تحليل الوقوع يمكن أيضا تطبيقه باستخدام عينات من الشركات، فإنه أيضا يتطرق إلى دور المؤسسات والسياسات العامة الهادفة إلى تحسين مناخ الاستثمار.

- ✓ **الدراسة الثانية:** دراسة سايورى شيراى، مقال بعنوان: **The impact of IMF economic policies on poverty reduction in low-income countries**، مقالة أكاديمية حول تأثير السياسات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي على الحد من الفقر في البلدان ذات الدخل المنخفض، العدد 8، بنك اليابان للتعاون الدولي JBIC، معهد 2000:

على المدى العقدين الماضيين، أدى الحد من الفقر في البلدان منخفظة الدخل إلى تحقيق ذلك كان أحد التحديات المهمة للعالم. منذ الثمانينات من القرن الماضي، أصبح برنامج بدأ صندوق النقد الدولي (IMF) في معالجة قضية الفقر من خلال تقديم قروض مسيرة للغاية لهذه البلدان. في أوائل التسعينات، تم ذلك بشكل تدريجي دمج احتياجات الإنفاق الاجتماعي في برامج التكيف الخاصة به. في عام 1996، صندوق النقد الدولي.

وقدم البنك الدولي مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) التي تنص على تخفيف عبء الديون الرسمية. ومع ذلك، فإن انتشار الفقر في جميع أنحاء العالم أدت البلدان النامية المنخفظة الدخل إلى انتقادات شديدة على الصعيد الدولي المؤسسات المالية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي. رداً على ذلك، قدم صندوق النقد الدولي مرفق النمو والحد من الفقر (PRGF) في عام 1999 لإدماج الأهداف للحد من الفقر وتحقيق النمو بشكل كامل في عملياتها لذوي الدخل المنخفض للدول. تحاول هذه الورقة استكشاف مسألة العوامل التي أثرت على مستوى الفقر وما إذا كانت البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي قد ساهمت في ذلك الحد من الفقر في البلدان منخفضة الدخل. ثم يحدد نقاط الضعف من البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي ومحاولات تقديم الآثار السياسية المترتبة على هذه البرامج تصميمات البرامج.

المطلب الثالث: الدراسات المتعلقة بالفقر والسياسات الاقتصادية الكلية معاً

توجد العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين السياسات الاقتصادية الكلية وظاهرة الفقر معاً نذكر منها:

1- الدراسات باللغة العربية:

- ✓ **الدراسة الأولى:** دراسة محمد جصاص، "**الفقر والسياسات الاقتصادية في الجزائر–دراسة تحليلية–**"، ملخص أطروحة دكتوراه، مجلة دراسات اقتصادية، العدد رقم: 3-2016:

تمثلت إشكالية هذه الدراسة في ما هو أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الفقر في الجزائر؟. سعت هذه الدراسة أولا للتعرف على ملامح الجهد البحثي الذي قام به الباحثون ومراكز البحث والهيئات الدولية حول العلاقة بين السياسات الاقتصادية والفقر، ثم ثانيا إبراز تطور وخصائص ظاهرة الفقر في الجزائر، ومدى تأثير السياسات الاقتصادية المتبناة خاصة خلال فترة البرامج التنموية 2001-2014 على هذه الظاهرة، مع عرض للإستراتيجيات التي انتهجتها الجزائر للحد من الفقر، وتحليل نتائجها وآثارها بناءاً على تحقق من تقدم في أهداف الألفية الإنمائية.

- ✓ **الدراسة الثانية:** دراسة رشيد بوعافية، "**السياسة الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر: دراسة تحليلية وتقويمية لحالة الجزائر من (2000-2010)**"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، فرع: النقود المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -3-، 2011/2010):

حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن السياسة المالية في الجزائر من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على الفقراء سواء في ظل الاقتصاد الموجه أو اقتصاد السوق، وتعتبر سياسة الإنفاق العام من بين أهم الأدوات

التي توليها الجزائر أهمية بالغة، كما أن التدابير التي تم وضعها لإتاحة الشغل وتوفير السكن والمساعدة لعديمي الدخل قد أخفقت بسبب تظافر عاملين هما: عدم ترشيد تدابير السلطات العمومية وضخامة الحاجات، واعتبرت هذه التدابير بأنها ظرفية تلعب دور المسكن من تدهور الأوضاع الاجتماعية وليس استئصال ظاهرة الفقر من المجتمع، كما أن اعتماد الجزائر على الإستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفقر تميزت بطموح كبير لكن تقييم هذه الإستراتيجية ومواصلتها لم يتم، مما يدل على الضعف في التنفيذ فضلا أن هذه الإستراتيجية كانت قصيرة ومحدودة من حيث القطاعات والمناطق.

- ✓ **الدراسة الثالثة:** دراسة فطيمة حاجي، "**إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014**"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013):

حيث يكمن الهدف الأساسي للدراسة التوصل إلى المساهمة في إلقاء الضوء على جوانب مشكلة الفقر وزيادة الوعي والمعرفة بعناصرها المختلفة وذلك من خلال الإرتكاز على الإشكالية التالية: ما انعكاسات البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة: 2005-2014 على معدلات الفقر؟، وخلصت الدراسة في النهاية إلى أنه الانخفاض في معدل الفقر يبقى مؤقتاً وغير مستداماً، نتيجة مواصلة الجزائر بالاعتماد على مورد واحد في إيراداتها وهو البترول. كما أن التحسن الذي سجل في معدلات البطالة لم يكن نتيجة إنشاء مناصب دائمة، حيث أن نسبة كبيرة من مناصب الشغل الجديدة هي مناصب مؤقتة.

2- الدراسات باللغة الأجنبية:

- ✓ **الدراسة الأولى:** دراسة تولوس تامبونان، مقال بحثي بعنوان: **Economic Growth, Appropriate policies poverty Reduction in a Developing country: Some Experiences from Indonesia**، مجلة جنوب آسيا الاقتصادية، العدد 12، 01 مارس 2005:

يحاول هذا المقال تحليل تأثير النمو الاقتصادي على الحد من الفقر في إندونيسيا خلال حقبة النظام الجديد (1966-1998). كما يناقش الفقر إلى سياسات وبرامج " **مكافحة الفقر**" مقابل التنمية " **المناصرة للفقراء**" للحد من الفقر. تتناول الورقة بعض الأسئلة التي طال أمدها في اقتصاديات التنمية. أولا، هل تدعم البيانات الواردة من إندونيسيا فكرة أن النمو مفيد للفقراء؟. ثانيا، هل النمو في الزراعة مهم للحد من الفقر؟. ثالثا، أيهما كان المسؤول الأكبر عن الانخفاض الملحوظ في مستوى الفقر خلال حقبة "لا": سياسات مكافحة الفقر" أم " سياسات التنمية لصالح الفقراء"؟. من خلال تحليلات إحصائية بسيطة، تظهر الدراسة أن النمو الاقتصادي يرتبط ارتباطا إيجابيا بالحد من الفقر، ويبدو أن الناتج أو نمو الدخل في الزراعة له أقوى تأثير على الحد من الفقر

مقارنة بالقطاعات الأخرى. هذه النتيجة تقترح وتدعم الفكرة العامة القائلة بأن النمو الزراعي ضروري للحد من الفقر. وتخلص هذه الدراسة أيضا إلى أن برامج "**مكافحة الفقر**" كانت ذات أهمية ثانوية في التخفيف من حدة الفقر مقارنة بأداء الاقتصاد الكلي المصحوب بسياسات "**التنمية لصالح الفقراء**".

- ✓ **الدراسة الثانية:** دراسة بينيث أو أوبي، عنوان الدراسة: **Fiscal policy and poverty Alleviation: Some policy option for Nigeria**، إتحاد البحوث الاقتصادية من أجل بحوث اقتصادية في إفريقيا، ورقة بحث 164، العدد 43، إتحاد البحوث الاقتصادية الإفريقية، نيروبي، فيفري 2007:

تحاول هذه الدراسة تفسير ارتفاع السياسة المالية كأداة لإدارة الاقتصاد الكلي وانتشار اللامساواة والواسع النطاق من حيث التفاوت في الدخل إلى تجديد الإهتمام باستخدام السياسة المالية في التخفيف من حدة الفقر وتقليل التفاوت في الدخل. تهدف هذه الدراسة إلى فحص فاعلية السياسة المالية كأداة للتخفيف من الفقر. تستخدم الدراسة نموذج توازن عام ثابت محسوب من الجانب الحقيقي كإطار عمل. تم فحص ثلاثة سيناريوهات خاطئة. هذه عبارة عن تحويلات للأسر الفقيرة، تستهدف الإنفاق الحكومي وتعديل تعريف الإستيراد. لاحظت الدراسة أن استهداف الإنفاق الحكومي يبدو أنه الأداة الأكثر فاعلية للحد من الفقر بشكل فعال. علاوة على ذلك، يميل تعديل التعرفة إلى تفاقم التفاوت في الدخل / الفقر بين الأسر. في ضوء ذلك، تقترح الدراسة أنه في السعي للحد من الفقر في نيجيريا، ينبغي تصميم السياسة المالية بحيث يتم تركيز الإنفاق الحكومي بشكل صحيح لضمان توفير السلع التي تطلبها الأسر الفقيرة من خلال الوسائل العامة.

خلاصة الفصل:

بعد دراستنا لهذا الفصل، يمكن استخلاص أن ظاهرة الفقر تعد أحد أكبر القضايا الأكثر تداولاً على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مختلف بلدان العالم كما تعد من أقدم المعضلات التي تعاني منها المجتمعات.

وقد شهدت نهاية القرن العشرين إعادة الإهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تثيرها هذه الظاهرة خاصة في الدول النامية، وذلك من خلال إتباعها لمجموعة من الإجراءات للحد من توسع الفقر المنتشر في المجتمع سواء المتعلقة بالسياسة المالية أو النقدية أو السياسات الاقتصادية الأخرى، إلا أن هذه الإجراءات قد تحقق أهدافها الجزئية في مواجهة الفقر على المدى القصير أما القضاء عليه على المدى البعيد.

الفصل الثاني:

انعكاس بعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية

على معدلات الفقر في الجزائر

للفترة: (1990-2019)

تمهيد:

لقد مضى أكثر من خمسين سنة منذ بدأت التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، وبالرغم مما أتاحته هذه التنمية من تحسن في بعض المؤشرات منها التعليم، الصحة والزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، إلا أنها مازالت قاصرة على الإرتقاء بالغالبية العظمى من أفراد المجتمع الجزائري إلى مصاف الفرد بالدول المتقدمة، ويرجع هذا القصور لمجموعة من المعوقات التي ما تزال قائمة بالمجتمع الجزائري حتى وقتنا الراهن.

ومن أجل مكافحة الفقر أبرمت الجزائر اتفاقيات (إصلاحات) وانتهجت سياسات اقتصادية متعددة الجوانب والمستويات في مواجهة ظاهرة الفقر، وهذا خلال الفترة: (1990-2019)، فقد كانت تلك الإصلاحات والسياسات تهدف في مجموعها إلى التأثير على مختلف المتغيرات، التي تحدد درجة تفشي أو عمق الفقر .

سنحاول القيام بالتحليل القياسي لهذه الظاهرة وتحديد أهم بعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية الأكثر تأثيراً في معدل الفقر باستخدام طرق قياسية وإحصائية وبالإعتماد على منهجية حديثة في القياس الإقتصادي، والتي تتمثل في نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).

وبغرض الإلمام أكثر بموضوع الدراسة تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: ظاهرة الفقر والسياسات الاقتصادية الكلية المنتهجة في الجزائر للفترة: 1990-2019؛**
- **المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر بعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية على معدلات الفقر في الجزائر للفترة: 1990-2019.**

المبحث الأول: ظاهرة الفقر والسياسات الاقتصادية الكلية المنتهجة في الجزائر للفترة: 1990-2019

تعد ظاهرة الفقر من أخطر التحديات التي تواجه كثيراً من الدول، وتمثل مع جملة عوامل أخرى سـبباً من أسباب عدم استقرارها، مايفرض على الجهات المعنية في تلك الدول ومن بينها الجزائر، أن تسعى بصورة جادة للتخفيف من حدة الفقر.

توجهت الجزائر إلى تنفيذ سلسلة من الإصلاحات خلال الفترة: 1990-1999 مع الصندوق والبنك الدوليين لحل أزمة الاقتصاد الجزائري في ظل شروط قاسية مفروضة عليها، وخلال الفترة: 2001-2019 انتهجت مجموعة من البرامج التنموية ووضعت في الحسبان تحقيق أهداف رئيسية من بينها محاربة الفقر، خلق مناصب شغل جديدة وإحداث توازن جهوي.

المطلب الأول: ظاهرة الفقر وأسبابها

إن الفقر من أكثر المشكلات التي تعيق التنمية في العالم ومنها الجزائر، فقد تعرض النسيج الاجتماعي إلى صدمة عنيفة لا سيما في العشرية السوداء، وما تبعها من تفاقم في حجم الفقر الذي بدوره انعكس على المجتمع الجزائري فأصبح الإهتمام متزايد بظاهرة الفقر في الجزائر إذ تقف خلفه جملة من الأسباب المتعددة والمتغيرة.

1- تعريف الفقر في الجزائر:

عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفقر "كونه حالة أفراد أو جماعة أفراد، تعرف نقصاً في الموارد المتوفرة، وتدنياً في المكانة الاجتماعية، وإقصاء من نمط الحياة مادياً وثقافياً"[1].

وعرف الفقر في الندوة الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء في الجزائر في أكتوبر 2000، على أنه عدم الإكتفاء في الاستهلاك الغذائي كماً وكيفاً*، بالإضافة إلى عدم كفاية الاحتياجات الأساسية (السكن، التعليم، الصحة، الملبس) على أن يكون الإشباع بصفة متوسطة على الأقل خاصة عندما يتعلق الأمر بحد الفقر الأعلى، بالإضافة إلى تغطيته للجانب المادي، فإنه يرتبط ببعض الجوانب غير المادية.

وهناك تعريف لوزارة العمل والتضامن الوطنية للفقراء على أنهم الفئة التي ليس لها دخل نقدي (مثل فئة المعوقين 100%)، والأشخاص الذين ليس لهم عمل (ليس لهم عمل أو بطالين)، لكن بقي هذا التعريف ناقصاً[2].

إلا أنّ التعريف الشامل للفقر يعتمد على تعريف البنك الدولي وعلى تعريف PNUK** الذي يعتمد على الفقر النقدي (الإيرادات، الدخل)، والتي يجب أن تأخذ الحد الأدنى للسعرات الحرارية، التي يحصل عليها

---

[1] Conseil National économique et social, **la maitrise de la globalisation: une nécessité pour les plus faibles, session plénière,** Algérie, mai 2001, P: 107.

*يقصد بالكم نسبة الاستهلاك إلى الدخل، أما الكيف فنوعية هذا الاستهلاك.

[2] Ministère de la Santé et de la réforme Hospitalière, **Population et développement en Algérie**: pauvreté, journée Mondiale de la population, bibliothèque El Hama, Alger 12 juillet 2002.

** برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

الفرد، لكن PUNK لا يأخذ فقط انخفاض الدخل في تعريف الفقر بل يضـــيف احتياجات أخرى مثل العلاج والخدمات الأخرى (التعليم، العمل، الملبس، الكهرباء، الغاز، الماء، الإيجار...إلخ)[1].

2- أسباب وعوامل تفشي ظاهرة الفقر:

من بين أهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهور وتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر كالآتي[2]:

2-1- حجم الأسرة: إن حجم الأسرة يعتبر من مسببات الفقر، حيث يؤدي كبر حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة، إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة، وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير، وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار وتتفاقم وينتج عنها الفقر، فأكثر الأسر في الجزائر يعيلها رب أسرة متقاعد بنسبة 27.9%، يليها رب أسرة ذو معاش بنسبة 16.7%، وفي المرتبة الثالثة العامل اليدوي بنسبة 14.52%، في حين لا تمثل نسبة الأسر التي يكون فيها رب العائلة يعمل براتب شهري بنسبة 10.76%، هذا في وقت يخصص المواطن أكبر قسط من مدخوله اليومي أو الشهري للنفقات الغذائية، والتي تفوق ميزانيتها 58%، في حين تقسم نسبة 41% من الميزانية المتبقية بين نفقات السكن، والنقل، والصحة.

2-2- التضخم: يعرف التضخم بأنه الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبراً عنه بالنقود، الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وبالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر وتصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها، وتصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر، فالتضخم سيزيد في عبء الإعالة التي تقع على العاملين في إعالة غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع، ولقد بلغت نسبة التضخم السنوي في الجزائر في بداية التسعينات بأكثر من 17%.

2-3- برنامج التصحيح الهيكلي: تعتبر برامج التعديل أو التصحيح الهيكلي واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر وازدياد معدلاته خاصة في الجزائر، حيث أن تحرير الأسعار ورفع الدعم عن المواد الغذائية الناتج عن تغيير طبيعة دور الدولة، أدى إلى تسريح ما يقارب 500.000 عامل سنة 1995، وغلق أكثر من 503 مؤسسة تضم 96000 عامل، وبدأت ظاهرة البطالة تطفو على السطح مشكلة العنصر الأساسي في الفقر.

[1] Saida Henni, **pauvreté de la capacité et développement durable en Algérie**: paupérisation des sociétés Maghrébines, volume 4, Cread, 2006, P: 156.

[2] فطيمة حاجي، مرجع سبق ذكره، ص: 135-137.

إن تراجع دور الدولة وما إنجر عنه قد ساهم في تدهور مستوى معيشة السكان، فإلغاء التدعيمات الغذائية (على سبيل المثال فقط) قد أدى إلى انخفاض القوة الشرائية بنسبة (5/1)، لا سيما بالنسبة للفئات الأكثر حرماناً.

2-4- الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر بداية التسعينات: عانت الجزائر من أزمة أمنية حادة تعود إلى أحداث أكتوبر 1988، وبعدها تلتها أحداث أخرى زادت من حدة الأزمة وخطورتها، هذه الظروف أدت إلى وجود نسبة كبيرة من الفقر في هذه الفترة.

2-5- الفساد والبيروقراطية: تساهم البيروقراطية في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية المنشودة، بسبب البطء في التصرف، وتعقيد الإجراءات، وعدم الإكتراث بمصالح المجتمع والمواطنين، وصنف مؤشر إدراك الفساد الذي تعده منظمة الشفافية الدولية لسنة 2010 الجزائر في المركز 105 من أصل 178 دولة شملها التقرير، ورغم تسجيل الجزائر تحسناً نسبياً بإحرازها 2.9 على 10 بالمقارنة مع 2.8 والمركز 111 سنة 2009، إلا أن الجزائر لا تزال مصنفة ضمن البلدان الأكثر فساداً في العالم.

هذه النتائج تؤثر بدرجة كبيرة جداً على البنية التحتية، ومن ثمة على تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء من خلال رفعه تكلفة رأس المال، فالفساد يؤذي الفقراء بشكل غير مباشر لأنه يعرقل النمو الاقتصادي، ويكرس عدم المساواة، ويلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام[1].

3- قياس الفقر في الجزائر:

إن ظاهرة الفقر معقدة ومتشعبة، ورغم هذه الصعوبات التي تكتنف مفهوم الفقر والذي يتعدد بتعدد الفقراء أنفسهم، فإن المختصين قد اتفقوا على أن مفهوم الفقر في الجزائر، إنما يمثل "قصور الاستهلاك الغذائي كماً ونوعاً وعدم تلبية متوسطة للحاجات الإجتماعية الأساسية"، إن هذا النوع من الفقر إنما يميز " **الفقر المطلق**"، وهي السمة المشتركة بين أغلب البلدان المتخلفة، ولكن إذا أخذنا عامل المحيط الإجتماعي بعين الإعتبار، فإن السمة الغالبة هي الفقر النسبي، وقد وضعت الجزائر والبنك العالمي معايير للقياس الفقر في الجزائر وهذا ما نحاول إبرازه في هذا الفرع.

[1] المرجع السابق، ص: 137.

1.3. البنك العالمي: لقد حدد البنك العالمي في (1999/01/20) عتبات ثلاثة مختلفة للفقر في الجزائر وذلك لسنوات (1988-1995)، عتبة فقر أقصى وتعبر عن مجموع المبالغ الضرورية لتلبية الحاجات الغذائية الدنيا، أي ما يعادل 2100 حريرة في اليوم ولكل شخص، والمعادلة لمقدار 10.94 دج سنوياً.

وبناءاً على المعايير التي اعتمدت في الجزائر، فإن ظاهرة الفقر تتخذ أشكالاً مختلفة (الصفات الثلاثة التالية) وهي:

- الفقر المطلق الأقصى؛
- الفقر ذو المستوى الأقل؛
- الفقر ذو المستوى الأعلى (الفقر الهيكلي PAUVERTE STRUCTURELLE).

3-2- على مستوى الجزائر: على مستوى الجزائر التحقيق الوحيد (المتوفر) الذي قام به الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) حول مستويات المعيشة لسنة 1995 إنما يرتكز أساساً على حدود ثلاثة للفقر، وذلك إنطلاقاً من تحقيقات لسنتي (1988-1989) حول نفقات الاستهلاك العائلي.

وترتكز هذه الحدود ، وباستعمال طريقة تكلفة الحاجات الأساسية على فرضية الوجبة الغذائية الدنيا (ration alimentaire minimale) والمقدرة بـ 2100 حريرة للشخص البالغ يومياً، والتي تشكل أدنى مستوى ممكن (حد الفقر الغذائي)، إضافة إلى بعض النفقات الأخرى لتلبية الحاجات الأخرى غير الغذائية، وعلى هذا النحو تم تحديد أنواع حدود الفقر وهي:

– الحد الأقصى للفقر أو حد الفقر الغذائي: قد اعتمد الديوان الوطني للإحصائيات في ذلك، كمرجعية، على سلة للمواد الغذائية الأساسية.

وقد قدرت القيمة النقدية بـ 2172 دج للفرد الواحد في سنة 1988، أما في سنة 1995 فقد ارتفعت هذه القيمة إلى 10.943 دج للشخص الواحد سنوياً. وقد سمح تطبيق هذا الحد بتقييم أثر الفقر بنسبة 3.6% من السكان سنة 1988، أي ما يعادل 849.900 شخص، وبنسبة 5.7% في سنة 1995، أي ما يعادل 1.611.400 فقير[1].

[1] بشير معطيب، "**إشكالية الفقر في الجزائر**"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2005/2004)، ص: 172.

ويتضح جلياً، وبمقارنة هذين الرقمين فقط، أن عدد الأشخاص الذين هم في حالة فقر قصوى قد تضاعف أي بزيادة 89.5% ما بين (1988-1995)، ناهيك عن أن سنة 1995 هي بداية تطبيق سياسات التعديل الهيكلي، وهذا معناه أن العدد الحقيقي للفقراء أعلى بكثير[1].

– حد الفقر الأدنى: ويتم الحصول على هذا النوع من الحد وذلك بزيادة في حد الفقر الغذائي، والذي يتطابق النفقات الأخرى غير الغذائية "لأولئك الذين لهم إمكانية لتلبية حاجاتهم الغذائية فقط". ويترتب على ذلك أن الأشخاص الذين يتميزون بمستوى استهلاك أقل من هذا الحد يعتبرون "أكثر فقراً". وقد قدرت هذه القيمة بـ2.791 دج للشخص الواحد سنوياً في سنة 1988، ثم قيمة 14.827 دج في سنة 1995.

وعلى ضوء هذا تبين أن عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت هذا الحد (الخط) يقدر بـ 3.986.200 دج شخص في سنة 1995، أي بنسبة 14% من إجمالي السكان[2].

– حد الفقر الأعلى: إن ما يميز هذا الحد هو أنه يتضمن مستوى نفقات جد مرتفع للمواد الغذائية، مقارنة بسابقيه. إلا أن مستوى النفقات الغذائية بقى مماثلاً لحد الفقر الغذائي. ويعكس هذا الحد، والمقدر بقيمة 3.215 دج للشخص الواحد في 1988 و18.191 دج في 1995، عند الأشخاص الذين يمسهم الفقر،أي 2.850.000 في 1988، وهو ما يعادل 12% من إجمالي السكان و6.360.000 شخص في سنة 1995، أي ما يعادل 22.6%.

غير أن الدراسة التي أعدتها وزارة العمل والحماية الاجتماعية حول الشبكة الاجتماعية قد قدرت حد الفقر بقيمة 975 دج للشخص الواحد يومياً، منها 234 دج للنفقات غير الغذائية مع الإشارة إلى أن هذا الحد قد بني على أساس حصة غذائية دنيا " **ضرورية لحياة إجتماعية عادية في الجزائر**"، وتم تحديد قيمة الموارد الضرورية بما يعادل 11.700 دج للشخص الواحد سنوياً، منها 8.812 دج للنفقة الغذائية والباقي أي 2.808 دج للنفقات الأخرى.[3]

المطلب الثاني: السياسات الاقتصادية الكلية المنتهجة في الجزائر للفترة: 1990-2019

من خلال هذا المطلب نبرز أولا دور الدولة في الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها والتمويل الذي اعتمدت عليه من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وهذا عن طريق وضع شروط محددة، ويرجع ذلك بعد أزمة انخفاض

[1] رشيد بوعافية، مرجع سبق ذكره، ص: 316.

[2] رشيد بوعافية، مرجع سبق ذكره، ص: 316.

[3] نفس المرجع السابق، ص ص: 316، 317.

أسعار البترول في سنة 1986 وكذلك التطرق إلى مضمون ومحتوى البرامج التنموية والمبالغ المخصصة لها أو ما يسمى برنامج الإنعاش الاقتصادي والتي أتت بعد ترأس رئيس الجمهورية الحالي مقاليد الحكم سنة 1999 وهذا بعد البحبوحة المالية التي عرفتها البلاد آن ذاك نتيجة ارتفاع في أسعار البترول في الأسواق العالمية.

1- السياسة الاقتصادية الكلية في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1990–1999): إن الوضعية الاقتصادية الهشة التي ميزت الاقتصاد الجزائري بعد أزمة 1986، أدت بالجزائر إلى الدخول في محادثات مع المؤسسات المالية الدولية "صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير" إبتداء من سنة 1987، وذلك من أجل الحصول على تمويلات تسمح لها بتغطية جزء من احتياجات التمويل الخارجية، وهكذا مع بداية سنة 1988 تشكل أول فوج للتفاوض مع البنك العالمي حول برنامج التصحيح الذي يتمثل في الإصلاح بالتدرج وكان ذلك في سرية تامة، هذا بالإضافة مع صندوق النقد الدولي لبدأ أول الإتفاقيات سنة 1989[1].

1-1- الإتفاق الاستعدادي الإئتمائي الأول: أمضت الجزائر أول إتفاق مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989، تحصلت بموجبه على قروض من الصندوق وكذلك من البنك العالمي، وذلك في إطار مايسمى ببرامج التثبيت أو الاستقرار، ويعتمد صندوق النقد الدولي هذا النوع من البرامج لمساعدة الدول على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير لمعالجة عجز ميزان المدفوعات، وذلك باستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، وذلك عن طريق تخفيض الطلب الكلي والعمل على تحريك قوى السوق في إتجاه تعزيز الإنتاج المحلي[2].

لقد تم الإتفاق الاستعدادي الإنتمائي الأول عن طريق عمليتان هما[3]:

- ✓ **العملية الأولى**: تمثلت في السحب من الشريحة الإحتياطية، التي تمثل الفارق بين حصة البلد العضو في الصندوق والموجودات لديه من عملة هذا البلد، وفق تشريعات الصندوق فإن السحب داخل الشريحة الإحتياطية يكون دون شروط ويتم بصورة آلية بعد تصريح البلد العضو بحاجته لتمويل عجز في ميزان مدفوعاته.

- ✓ **العملية الثانية**: وهي طلب مساعدة الصندوق في الحصول على حق استخدام موارده في الحدود المسموح بها خارج الشريحة الإحتياطية، وذلك بالتفاوض معه حول "**تسهيل تمويل تعويضي**"، لتمويل

[1] أحمد ضيف، "**أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، 2015/2014)، ص ص: 219، 220.

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تقييمية وتحليلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 273.

[3] بدر الدين زبيدي وآخرون، "**انعكاسات البرامج التنموية على النمو الإقتصادي في الجزائر: دراسة الفترة 2001-2016**"، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2018/2017)، ص ص: 24، 26.

*وحدة حقوق السحب الخاصة DTS تعادل ما قيمته 1.456234 دولار أمريكي.

العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن انخفاض إيرادات الصادرات من المحروقات وارتفاع أسعار الحبوب المستوردة.

ومن خلال هاتين العمليتين، حصلت الجزائر على تمويل في حدود 619 مليون دولار (470.5 مليون حقوق سحب خاصة*) موزعة بين الشريحة الإحتياطية بـ 218 مليون دولار (155.3 مليون حقوق سحب خاصة) أي 25% من حصة الجزائر في الصندوق مع نهاية 1988، وتمويل تعويضي بمبلغ 401 مليون دولار (315.2 مليون حقوق سحب خاصة)، وتوازنا مع ذلك حصلت الجزائر على قرض من البنك العالمي في حدود 300 مليون دولار[1].

العملية الثانية التي استجاب لها الصندوق كانت مشروطة بتنفيذ أول برنامج للتثبيت (الاستقرار) الاقتصادي بعد مفاوضات تمت في سرية تامة، حيث أبلغت الجزائر الصندوق بالتدابير المالية والاقتصادية التي تنوي تنفيذها مع الاستمرار في تسديد إلتزاماتها الخارجية، وتوجت المفاوضات بعقد أول إتفاق استعدادي إئتماني في 31 ماي 1989 مدته 12 شهراً، وإرتكز محتواه على ما يلي[2]:

- ✓ صرامة أكثر للسياسة النقدية؛
- ✓ القضاء على عجز الميزانية؛
- ✓ مواصلة تخفيف قيمة الدينار؛
- ✓ إدخال المرونة على نظام الأسعار.

إن البرنامج الاستعدادي الإئتماني الأول مس في أغلبه الجانب المالي والنقدي، ويعود هذا إلى طبيعة صندوق النقد الدولي باعتباره مؤسسة مالية، ويبين لنا الأدوات الأساسية التي يعتمدها في إجراء أي إصلاح اقتصادي، حيث تكون السياسة المالية والنقدية هي محور كل إصلاح.

1-2- الإتفاق الاستعدادي الإئتماني الثاني 1991: كان هدف الحكومة خلال هذه الفترة هو دفع عجلة الإصلاحات، مما جعل المفاوضات تتواصل بينها وبين صندوق النقد الدولي مع بداية سبتمبر 1990 وقد توصلت الحكومة الجزائرية إلى عقد إتفاق ثاني مع صندوق النقد الدولي في 03 جوان 1991، حيث تم تحرير رسالة

[1] Maamar Boudersa, **la ruine de l'économie algérienne sous Chadli**, Algérie : éditions Rahma, 1993, P: 34.

[2] Hocine Benissad, « **L'ajustement structurel: l'expérience du magghreb »**, édition O.P.U, Algérie, 1999, P: 59.

حسن النية في 21 أفريل 1991، وحصلت الجزائر بموجبه على قرض يقدر بـ 300 مليون DTS، أي ما يعادل 403 مليون دولار موزعة على أربعة أقساط.

ويستمر تحريرها بناءاً على الإلتزام بتنفيذ بنود الإتفاق الموقع بخصوص الإصلاحات الاقتصادية التي تتضمنها رسالة حسن النية، واستعمال هذا القرض كان مشروطاً بوضع برنامج تثبيت قصير الأجل 10 أشهر يهدف إتفاق الاستعداد الإئتماني هذا إلى[1]:

- ✓ تحرير التجارة الخارجية من خلال العمل على قابلية تحويل الدينار.
- ✓ رفع معدل الفائدة على القروض البنكية.
- ✓ التقليص من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد.
- ✓ إصلاح النظام الجبائي.
- ✓ ترشيد الاستهلاك والإدخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع.
- ✓ سن شبكة اجتماعية للعائلات لإمتصاص الغضب الاجتماعي الناتج عن تطبيق هذا البرنامج.

وزع هذا القرض إلى أربعة أقساط متساوية، أي ما يعادل 100 مليون دولار لكل قسط، ويستمر تحرير الأقساط بناء على تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الإتفاق والمتمثلة في الإصلاحات الاقتصادية التي تضمنتها رسالة حسن النية 21 أفريل 1991 التي صادق عليها الصندوق، وقد وزعت الأقساط الأربعة على النحو التالي:

الأول في جوان 1991، الثاني في سبتمبر 1991، الثالث في ديسمبر 1991، والرابع في مارس 1992.

إن تنفيذ هذا الإتفاق من طرف الجزائر كان صعباً في ظل ظروف داخلية وخارجية متأزمة، حيث إمتاز الظرف الداخلي بالإضطرابات السياسية تتعارض مع برنامج صندوق النقد الدولي، حيث كان على الحكومة تنظيم انتخابات تشريعية تتطلب نوعاً من السِلم الاجتماعي يتعارض مع رفع الأسعار ونزع الدعم عن المواد الواسعة الاستهلاك وتخفيض قيمة العملة الوطنية، بالإضافة إلى الظرف الخارجي المتمثل في حرب الخليج وانهيار

[1] هادي الخالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، الجزائر، 1996، ص: 116.

المعسكر الإشتراكي، ولذلك كان هامش تحرك الحكومة ضيقاً جداً، ومن جهة أخرى أن أي تراجع عن تطبيق برنامج الإستقرار يؤدي إلى وقف تحرير قروض جديدة[1].

1-3- الإتفاق الاستعدادي الإئتماني أفريل 1994: لجأت الجزائر للمرة الثالثة إلى طلب مساعدات صندوق النقد الدولي لحل الإختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري، والتي يمكن اعتبارها قيود تعرقل إعادة التوازن الداخلي والخارجي، وتم عقد هذا الإتفاق في ظروف عسيرة جداً نتيجة التراجع الكبير عن مسار الإصلاحات خلال سنتي 1992 و1993، والتي نتج عنها عودة الإختلالات للتوازنات الاقتصادية الكلية وعدم قدرة الجزائر على الإلتزام بتسديد الديون، ومع نهاية شهر ماي 1994 تم التوقيع على هذا الإتفاق والذي كانت مدته سنة واحدة، ولقد تمحورت أهداف هذا الإتفاق حول ما يلي[2]:

- ✓ التقليص من الكتلة النقدية، وذلك عن طريق مراجعة سعر الصرف والحد من التضخم النقدي وتحرير التجارة الخارجية.
- ✓ إعادة التوازن لميزان المدفوعات وذلك عن طريق تخفيض عبىء خدمات الديون.
- ✓ الاستمرار في عملية تحرير الإقتصاد خاصة في مجال الأسعار.
- ✓ القضاء على عجز الميزانية العمومية أو على الأقل تخفيضه، وذلك بتخفيض النفقات العمومية وبزيادة الإيرادات بواسطة تحسين المردود الضريبي.

على هذا الأساس تحصلت الجزائر على قرض قدره 1037 مليون دولار أي ما يعادل DTS 731.5 ، وزع هذا القرض إلى قسطين الأول قدره DTS 389 وتسلمه مباشرة بعد الإتفاق، والثاني يسلم خلال السنة على شكل دفعات. وكإجراءات عملية لجأت الجزائر إلى إتخاذ عدة تدابير في هذا الإطار نذكر منها ما يلي:

- تعديل معدل الصرف ليصبح 1 دولار= 36 دينار، أي تخفيض قيمة الدينار بمعدل 40.17%.
- تحرير جزئي للتجارة الخارجية بهدف دعم إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي.
- تخفيض عجز الميزانية إلى 3.3% من الناتج الداخلي الخام.

[1] بدر الدين زبيدي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

[2] هادي خالدي، مرجع سبق ذكره، ص: 203.

– تقليص وتيرة التوسع النقدي (الكتلة النقدية)، وذلك عن طريق رفع معدل الفائدة على الإدخار من 10% إلى 14%، وفي نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض إلى 23.5%.

لقد سمح هذا الإتفاق مع صندوق النقد الدولي بإعطاء مؤشر إيجابي للدائنين، حيث تم الإتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994 وحددت مدة التسديد 16 سنة في إطار نادي باريس، مما مكن الجزائر بعد ذلك من إبرام 17 إتفاقية ثنائية، الأولى كانت مع كندا في ديسمبر 1994 والأخيرة كانت مع إيطاليا في فيفري 1995. ولكن رغم ذلك لم تمنع كل هذه التدابير الاقتصادية والاجتماعية رغم صرامتها من تواصل ظهور الإختلالات والعجز على مستوى الميزانية وميزان المدفوعات أثناء فترة هذا البرنامج "فتنفيذ هذا البرنامج بصرامة كبيرة لم يمنع استمرار المشاكل المالية والهيكلية"، وهو ما أجبر الجزائر مرة أخرى على اللجوء لصندوق النقد الدولي لإعادة جدولة ثانية ارتبطت بتعديلات هيكلية عميقة[1].

1-4- إتفاق التصحيح الهيكلي ماي 1995–ماي 1998: بعد انقضاء برنامج الاستقرار وجهت السلطات الجزائرية رسالة حسن نية في 30 مارس 1995 إلى صندوق النقد الدولي، وذلك بغرض دعم السياسات التي تنوي الجزائر تطبيقها، وبذلك تم إبرام إتفاق بين السلطات الجزائرية وصندوق النقد الدولي في ماي 1995 في إطار برنامج التصحيح الهيكلي، وهذا لمدة 03 سنوات من ماي 1995 إلى ماي 1998، وكان يهدف هذا البرنامج إلى توزيع وتخصيص أفضل للموارد بما يضمن رفع كفاءة الأداء الاقتصادي، وهي بذلك تتجه إلى إصلاح الأطر الخاصة بالسياسة الاقتصادية أي إصلاح الهيكل الاقتصادي بما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى المتوسط والطويل[2].

لقد كان يهدف هذا الإتفاق إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي[3]:

- ✓ رفع معدل النمو الاقتصادي للتصحيح الهيكلي على الفئات السكانية الأكثر تضرراً.
- ✓ استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من إحتياطيات النقد الأجنبي.

من خلال هذا الإتفاق تم الحصول على مبلغ مالي يقدر بـ 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 127.9% من حصة الجزائر في الصندوق، وتبعاً لمصادقة مجلس إدارة الصندوق على طلب الجزائر فإنها ستطلب من الدول الأعضاء في نادي باريس ونادي لندن إعادة جدولة مستحقاتها المتعلقة بخدمة الدين

[1] Hocine Benissad, OP-Cit, P: 64.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 274.

[3] كريم النشاشيبي وآخرون، **الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 1998، ص: 123.

الخارجي التي يحين موعد سدادها خلال مدة الإتفاق، وعلى هذا الأساس قامت الجزائر في جويلية 1995، بعقد إتفاق إضافي لإعادة جدولة الديون المستحقة السداد بين 01 جوان 1995 و31 ماي 1998 بالإضافة الفوائد المستحقة السداد مابين 01 جوان 1995 و31 ماي 1996، وتقرر سداد هذه المبالغ على 25 قسطاً من الأقساط نصف السنوية المتزايدة تدريجياً إبتداءاً من 30 نوفمبر 1999 وتستمر حتى سنة 2011.

لتحقيق الأهداف السابقة تبنت الجزائر خلال الفترة 1995–1998 عدة إجراءات وقرارات نذكر منها:

- حل وإعادة تنظيم وحتى التطهير المالي للمؤسسات العمومية ثم خوصصة بعضها؛

- إنشاء شركة للتأمين على الصادرات من أجل تنويع الصادرات وترقيتها؛

- إنشاء البنوك الخاصة برأسمال محلي أو مختلط أو فروع لبنوك أجنبية؛

- إنشاء بورصة القيم المنقولة لتدعيم خوصصة المؤسسات العمومية.

بشكل عام، تضمنت برامج التعديل الهيكلي الذي يدعمه كل من الصندوق النقدي الدولي والبنك العالمي مجموعة من إجراءات السياسات الاقتصادية المعدة لتحقيق أهداف اقتصادية كلية، مثل تحسين ميزان المدفوعات، واستعمال أفضل للقدرة الإنتاجية، وارتفاع في معدل النمو الطويل الأجل، وغالباً ما يأخذ برنامج التعديل شكل إجراءات سياسة اقتصادية التي ينوي البلد المعني القيام به، وتخضع هذه السياسات لتقييم الصندوق لإجازة دعمه المالي كما أن فهم آليات تأثير السياسة النقدية والمالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية يلعب دوراً مهماً في هذه البرامج التصحيحية، ولقد كانت القاعدة الأساسية لهذه البرامج سياسات تسيير الطلب –ما كان الحديث عن سياسات التثبيت– ثم دعمها بسياسات أخرى مثل سياسة سعر الصرف وسياسات بنيوية: سياسة الأسعار، سياسات المداخيل، السياسة التجارية، سياسات الإنفاق العمومي والسياسة الضريبية.

2- السياسات الاقتصادية الكلية المنتهجة خلال الفترة: (2001-2019): يعد تحسين المستوى المعيشي للمواطنين ومكافحة الفقر من بين أهم الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية الحالية في الجزائر، كسياسة تنمية المناطق الريفية والفلاحية، وسياسات التشغيل، الإجراءات السكنية، التكوين المهني، كذلك من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي طبق خلال الفترة: 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014 وبرنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015-2019.

2-1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 PSRE*: لاحظت السلطات العمومية، خلال سنة 2001، أن المجتمع يتمتع بموارد مالية معتبرة وفي نفس الوقت بمعدل نمو اقتصادي ضعيف لا يسمح بتكفل الإختلالات الاجتماعية الموجودة. وعليه قررت وضع برنامج للإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة ما بين 2001 و2004 ووضعت في الحسبان تحقيق أهداف رئيسية من بينها محاربة الفقر، خلق مناصب شغل جديدة وإحداث توازن جهوي[1].

إن تنفيذ هذا البرنامج يعتمد على نفس إجراءات التنفيذ المعمول بها في تنفيذ ميزانية الدولة (قسم التجهيز)، وعليه فإن مشاريع هذا البرنامج سجلت ضمن مخطط الإستثمارات للميزانية العامة للدولة للإستفادة من تراخيص البرامج المتعددة السنوات حتى يتم تغطية التكلفة النهائية للمشاريع (أي التسجيلات) ومنح الإعتمادات المالية السنوية حسب تقدم الأشغال للتكفل بالنفقات السنوية للمشاريع (أي ضمان التنفيذ)، وعليه فقد جندت الدولة مبلغ 525 مليار دج أي مايعادل 7.5 مليار دولار، وهو المبلغ الإجمالي لهذا البرنامج، والذي يتمحور حول ما يلي[2]:

- **في ميدان إنجاز المرافق العمومية:** إنجاز وإعادة تأهيل المؤسسات التعليمية.

- **في ميدان الصحة:** إنشاء المؤسسات المتخصصة.

- **في ميدان قطاع الموارد المالية:** إنجاز شبكات التطهير وإيصال المياه الصالحة للشرب ونظام السقي، إنجاز السدود ومحطات معالجة المياه.

- **في ميدان المنشآت الاقتصادية:** إنجاز الطرق الولائية والبلدية والطرق السريعة وتشييد الجسور.

- **في ميدان الموانىء والمطارات:** إنشاء وتدعيم أرضية المطارات وتوسيع البعض منها.

- **في الميدان الفلاحي:** تدعيم الفلاحين لإنشاء وتوسيع المستثمرات الفلاحية وتجهيزها.

* Programme de Soutien à la Relance Economique برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

[1] Algérie, Chef du Gouvernement, Circulaire nº 05-2001 du 14 juillet 2001, Programme d´Appuis à la Relance économique de 2001 à 2004.

[2] بدر الدين زبيدي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

قدرت القيمة الإجمالية للإعتمادات المالية التي خصصت لهذا البرنامج بحوالي 7.5 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل 525 مليار دينار جزائري، وتمثل هذه الإعتمادات مبلغ قياسي نظراً لوضعية الجزائر في تلك الفترة حيث بلغ إحتياطي الصرف الأجنبي سنة 2001 حوالي 11.2 مليار دولار أمريكي[1].

وتم التركيز خلال هذا البرنامج على ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الإنفاق العام كآلية لدعم النمو وخلق مناسب الشغل، بجانب تعزيز الهياكل القاعدية باعتبارها ركيزة أساسية لتنشيط الاقتصاد الوطني وقد تضمن البرنامج على المجالات الأساسية التي ترتبط بتعزيز التنمية البشرية ودعم القطاعات الإنتاجية إضافة إلى تعزيز الإصلاحات وتطوير الخدمات العامة والهياكل القاعدية[2]، وذلك وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02-01): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ "مليار دج"	المجموع (نسبة مئوية)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	93	7.02	37.6	2.0	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	70.2	53.1	6.5	204.2	%38.9
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري.	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات.	30.3	15.0	-	-	45.0	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر السداسي الثاني، 2001، ص: 87.

يبين الجدول أعلاه أن:

[1] زكريا مسعودي، **فعالية برامج الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر منذ 2001**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي: **تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013، ص: 13.

[2] بدر الدين زبيدي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر بـ 210.5 مليار دج على مدى أربع سنوات ما يعادل 40.1% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج يدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الإقتصادية التي عرفتها البلاد منذ سنة 1986 والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين والتي أجبرت الحكومة على تقلص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للميزانية العامة كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية "العامة والخاصة" من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة "مباشرة أو غير مباشرة" وبالتالي تقليص نسبة البطالة، وسيساهم الاستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للاستثمار وبالتالي رفع معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية.

كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية 38.9% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعد مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.

أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل إلا مبلغ 65.4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعود ذلك أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص إبتداءاً من سنة 2000 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PAND وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فيقدر بـ 45 مليار دج أي بنسبة 8.6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساساً لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

أما فيما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي فنلاحظ أنه تركز أساساً على سنوات 2003/2002/2001 بقيمة 205.4% مليار دج، 185.9 مليار دج، 113.2 مليار دج على التوالي أي بنسبة 39.12%، 35.4%، 21.76% من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج في حين أن في سنة 2004 تم تخصيص له مبلغ 20.5 مليار دج أي بنسبة 3.9% من حجم المبلغ المرصود للبرنامج وهو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات والمشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة بغرض تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد وما

تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين والتي كانت لها انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان.

ومن أهم نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي ما يلي[1]:

– تحقيق معدل نمو اقتصادي قدر بـ 3.8% في المتوسط خلال فترة البرنامج، مع تسجيل معدل معتبر سنة 2003 قدر بـ 6.8%؛

– تراجع ملحوظ في معدل البطالة من 29% في بداية الفترة إلى أقل من 24% عند نهاية الفترة؛

– إنجاز العديد من المشاريع القاعدية كالسكنات والمدارس والمستشفيات إلى الشروع في تحديث وتوسيع شبكة الطرق؛

– تقلص المديونية العمومية الداخلية من 1059 مليار دج سنة 1999 إلى 911 مليار دج سنة 2003.

2-2- البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC 2005-2009*: يعتبر برنامج التكميلي لدعم النمو انعكاساً لسياسة اقتصادية مكملة لسياسة الإنعاش وتهدف بشكل أساسي إلى وضع حجم أكبر من الاستثمارات المحلية والأجنبية بهدف تسريع وتيرة النمو والحد من البطالة من خلال استحداث مناصب شغل في مختلف القطاعات الإنتاجية[2].

وقد تم اعتماد هذا البرنامج نتيجة الاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية لولاية رئاسية ثانية في أفريل 2004 مما وفر مناخ ملائم لتعزيز الاستثمار بشكل عام، حيث استكملت جهود التنمية الشاملة من خلال اعتماد برنامج ثاني 2009/2005 ويهدف بشكل أساسي إلى تعزيز الجهود التنموية التي بذلت من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، وقد ساند كل هذه التوجهات تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية التي بلغت مستوى 38.5 دولار للبرميل سنة 2004، وتمحورت السياسات المعتمدة لهذا البرنامج حول تعزيز النمو المستدام من خلال التركيز على المجالات الأساسية التالية[3]:

---

[1] كريم زرمان، **التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2019**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2010، ص: 204.

*Programme Complémentaire de Soutien à la Croissance البرنامج التكميلي لدعم النمو.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

[3] مبارك بوعشة، **الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية –مقارنة نقدية–**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي: **تقييم برامج الاستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار** كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013، ص ص: 12، 13.

- تحفيز الإستثمار ورفع كفاءة الإقتصاد الوطني من خلال تحسين معدل النمو الإقتصادي؛

- تحديث وتطوير شبكة البنى التحتية؛

- تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الشراكة وإعطاء فرص أكبر للقطاع الخاص؛

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة.

وقد تم تخصيص مبلغ غير مسبوق للبرنامج التكميلي لدعم النمو قدر بـ 4202.7 دج وهو ما يعادل حوالي 55 مليار دولار أمريكي، وقدد خصص أيضاً مبلغ إجمالي بلغ 143 مليار دينار لمدّ شبكة الكهرباء والغاز[1]، والجدول التالي يوضح بالتفصيل التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو.

الجدول رقم (02-02): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

القطاع	حجم الاعتمادات "مليار دج"	النسبة المئوية
برنامج تحسين معيشة السكان	1908.5	%45.41
برنامج تطوير البنية التحتية	1703.1	%40.52
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8.03
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	%4.85
برنامج التكنولوجيات الجديدة والاتصالات	50	%1.19
المجموع	4202.7	%100

المصدر: مجلس الأمة، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، ص: 06.

[1] بدر الدين زبيدي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

يبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة بوضوح رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعالية النشاط الإقتصادي وذلك في شكل المحاور التي يشملها كمايلي[1]:

– تحسين ظروف معيشة السكان: يمثل محور تحسين ظروف المعيشة النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو والمقدرة بـ 45.41% أي "1908.5" مليار دج، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الآداء الإقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على حركة النشاط الإقتصادي.

ووزعت هذه الحصة على عدة قطاعات كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن "555 مليار دج" ويليه قطاع التربية الوطنية "200 مليار دج" في شكل إنشاء مزيد من الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي "141 مليار دج" لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي.

– تطوير البنية التحتية: احتلت المرتبة الثانية بنسبة 40.52% من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهذه النسبة تعكس الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشأة الأساسية، حيث وزعت هذه القيمة "1703.1% مليار دج" على أربعة قطاعات فرعية كمايلي:

– النقل "700 مليار دج"، الأشغال العمومية "600 مليار دج"، الماء سدود وتحويلات"393 مليار دج"، تهيئة الإقليم "10.15 مليار دج".

– دعم التنمية الاقتصادية: يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الإقتصادية في خمس قطاعات رئيسية وهي كما يلي:

– الفلاحة والتنمية الريفية: حيث خصص له ما قيمته "300 مليار دج" وهو بذلك يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الإقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات.

[1] نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2010/2000**، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 12، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ديسمبر 2012، ص: 253.

– **الصناعة**: حيث خصص لهذا القطاع "13.5 مليار دج" وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية.

– **ترقية الاستثمار**: حيث خصص له ما يقارب "4.5 مليار دج" قصد توفير أفضل السبل وتهيئة المناخ لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

– **الصيد البحري**: حيث خصص له ماقيمته "3.2 مليار دج" بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحي.

– **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية**: نظراً للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة ومناصب الشغل ، وكذا الأهمية التي تحوزها مناطق الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري حيث خصصت الدولة لها ما قيمته "4 مليار دج".

تطوير الخدمة العمومية وتحديثها الهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات، وخصص في هذا الإطار "203.9 مليار دج" موزعة على القطاعات التالية:

– **البريد والتكنولوجيا الإعلام والإتصال**: حيث يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية.

– **العدالة**: حيث يعتبر قطاع العدالة قطاع حساس يمثل الضمان الكامل والأمثل لمصالح الأفراد والمؤسسات ومن ثم فهو يمثل عاملاً مهماً في زيادة الثقة بين المتعاملين الإقتصاديين، ويتضمن هذا البرنامج إنشاء 14 مجلساً قضائياً و34 محكمة و51 مؤسسة عقابية.

– **الداخلية**: والغرض منه هو تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية.

– **التجارة**: إذ أنه قصد تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي، جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف:

- ✓ إنجاز مخابر مراقبة النوعية.

- ✓ إقتناء تجهيزات مراقبة النوعية.
- ✓ إنجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود.

-المالية: تهدف إلى تحديث وعصرنة الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب على وجه الخصوص.

ومن أهم أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو وهي كما يلي[1]:

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الإقتصادية أثر سلباً على نوع وحجم الخدمات العامة بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة ومن جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الإقتصاد الوطني.

- تحسين مستوى معيشة الأفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.

- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية: وذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والإستعانة بالتكنولوجيا كما أن البنى التحتية لها دور هام جداً في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

- رفع معدلات النمو الاقتصادي: يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، والهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر، حيث أنه نتيجة لعدد من العوامل والظروف والتي من بينها تحديث الخدمات العامة، تحسين المستوى المعيشي وتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.

[1] نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص: 253.

2-3- برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014 PCCE*: اعتمد برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014 في إطار الجهود الرامية لتعزيز التنمية الشاملة، وهو ما يعكس الإدارة السياسية في مواصلة ديناميكية الإعمار الوطني من خلال[1]:

– استكمال المشاريع الجاري إنجازها ضمن إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو مثل الطرق، والسكك الحديدية، والسدود بمبلغ إجمالي يقدر بـ 9700 مليار دينار وهو ما يعادل 130 مليار دولار أمريكي.

– إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي قدر بـ 11.534 مليار دينار أي ما يقارب 156 مليار دولار.

والملاحظ أن برنامج دعم النمو الاقتصادي خصص له مبلغ قدر بـ 21.214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار وهو ما يعكس حرص الحكومة على تثمين الاقتصاد الوطني ضمن إطار شامل يتضمن الإهتمام بمختلف المتطلبات التنموية للمواطن، فالبرنامج يهدف إلى تدعيم النمو الإقتصادي من خلال تعميق تنوع الاقتصاد الوطني والتنافسية وتحضيره للإندماج بشكل كامل مع الاقتصاد العالمي، ويهدف بشكل أساسي إلى استكمال جهود التنمية الشاملة التي بدأت سنة 2001 عن طريق عدد من السياسات المعتمدة من خلال البرنامج أهمها ما يلي[2]:

– الحد من البطالة عبر خلق 3 ملايين منصب عمل؛

– دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل وتعزيز قدرات الأفراد؛

– ترقية اقتصاد المعرفة وتحسين المناخ العام للاستثمار؛

– تطوير الإدارة وتفعيل آليات الحكم الراشد؛

– تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية ودعم القطاع الفلاحي وترقية السياحة والصناعة التقليدية.

وقد أولى برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة أولوية قصوى فيما يتعلق بتعزيز التنمية البشرية من خلال التركيز على الأبعاد الثلاث للتنمية البشرية وهي التعليم والصحة، حيث تم تخصيص ما يقارب من نصف القيمة

* Programme de Consolidation de la Croissance Economique برنامج دعم النمو الاقتصادي.

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الإثنين 24 ماي 2010.

[2] محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد 10، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2012، ص: 147.

الإجمالية من الاستثمارات العمومية لتعزيز التنمية البشرية، إضافة إلى المجالات التنموية الأساسية الأخرى كالبنى التحتية والخدمة العمومية والتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02-03): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014.

القطاع	حجم الإعتمادات "مليار دج"	النسبة المئوية
التنمية البشرية	10.122	%49.5
تطوير البنية التحتية	6.448	%31.5
تحسين الخدمة العمومية	1.666	%8.1
التنمية الإقتصادية	1.566	%7.6
الحد من البطالة	360	%1.7
البحث العلمي	250	%1.6
المجموع	20.412	%100

المصدر: بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الإثنين 24 ماي 2010.

يخصص برنامج الاستثمارت العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص[1]:

– أكثر من 3100 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانىء؛

– أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومدّ شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات؛

[1] ناجية صالحي، **أثر برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي 2001-2014**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي: **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013، ص: 10.

– ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم، وما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

وعلاوة على حجم النشاطات التي يستفيد بها أدى إلى إنجاز مشاريع كبرى حيث خصص هذا البرنامج أكثر من 1500 مليار دج لدعم تنمية الإقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:

– أكثر من 1000 مليار دج يتم رصدها التنمية الفلاحية والريفية؛

– وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض؛

– ستعبىء التنمية الصناعية أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البيروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية.

أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج لموافقة الإدماج المهني لخرجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيذرها في تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء 3 ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمسة المقبلة.

وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج 2010-2014 مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

وعليه فالملاحظ لهذا البرنامج يلامس بأن هناك جهود كبيرة للدولة تبذل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فالجزائر خصصت خلال سنوات 2010-2014 غلافاً مالياً لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تطوير الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2-4- برنامج توطيد النمو الاقتصادي PACE 2015-2019*: لقد باشرت الحكومة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة عدداً من (الإصلاحات والمبادرات) الرامية بشكل خاص إلى الاقتصاد، وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الأمن الطاقوي، وحماية البيئة، وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر، والنهوض بالمجالات الترابية)، غير أنه يجب تعزيز هذه المبادرات وربطها فيما بينها بشكل أفضل في إطار استراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر، تشجيع

أنماط مستديمة للإنتاج والاستهلاك مع المساهمة في إيجاد الثروات ومناصب الشغل، ويجب أن ترتكز هذه الإستراتيجية على مقاربة معتمدة على الرهانات المحلية ويكون بمقدوره الإستجابة لتحديات الإستدامة البيئية.

تشجيع الخطة الخماسية الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال 2015-2019 لزيادة دعم مسيرة (النمو والتنمية) التي بدأت منذ العشرية التي سبقت على الاستثمار في القطاعات الرئيسة للاقتصاد الأخضر بالأخص (الزراعة والمياه، إعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة). وخصص لهذا البرنامج الخماسي ميزانية تقدر بـ 22.100 مليار دج؛ أي: 280 مليار دولار[1]، ويشمل هذا المخطط مجموعة من المجالات وعلى العموم يمكن تلخيصها في[2]:

– تم اقتراح استكمال المشاريع التي هي في طور الإنجاز والتي ستكتمل قبل نهاية 2014، بمبلغ 15 ألف و100 مليار دينار، يصب مجملها في دعم مشاريع الإستثمار الخاصة بالسكن التي تم إطلاقها مؤخراً على غرار برنامج الوكالة الوطنية لدعم السكن وتطويره «عدل»، بالإضافة إلى تخصيص غلاف مالي لإعادة تقييم المخطط الخماسي قدر بـ 2.500 مليار دينار سيتم توزيعها خلال الفترة القادمة بمعدل 500 مليار دينار سنوياً كما تحوي هذه الميزانية تسجيل مشروع التدخل الإستثنائي للدولة في المنح الموضوعة في حسابات المهمات الخاصة والتي حددت لها ميزانية تقدر بـ 2500 مليار دينار، بمعدل 500 مليار سنوياً، تكون في صالح المستجدات التي قد تطرأ على البلاد والتي لم تدخل في حسابات المخططات التي تم تحديدها مسبقاً.

– **تنمية الصناعة الغذائية:** من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وإيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة كما سيتم تنفيذ مخطط خاص بتهيئة 172.000 هكتار من المساحات الغابية، وبغية محاربة مشكلة الإنجراف. خصصت الحكومة برنامجاً لسقي 340.000 هكتار من الأشجار منها 100.000 شجرة فاكهة.

– ومن أجل أن تضمن الحكومة موقعها في السوق العالمي وأمنها الطاقوي طويل المدى، قررت تكثيف جهودها في (البحث والتنقيب) عن حقول نفط وغاز جديدة، وتطوير عمليات الإنتاج الحالية من خلال تزويد كل من تمنراست وجانت بـ 14 خط أنبوب لنقل النفط والغاز، بالإضافة إلى إطلاق برنامج لتحقيق 06 مصاف جديدة، وهذا بغية زيادة طاقة تخزين الوقود بـ 60 مليون طن وهذا بحلول 2018.

[1] بدر الدين زبيدي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

* Programme d'appula Croissance Economique برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

[2] بدر الدين زبيدي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 41-43.

– تزويد 1.5 مليون مشترك جديد بالكهرباء و02 مليون مشترك بالغاز الطبيعي، كما أنه سيتم تعزيز قدرة توليد الطاقة الكهربائية بعد إنتهاء الأعمال بمصنع تربينات الغاز ومحولات القوة.

– **إنشاء برنامج واسع للطاقات المتجددة:** حيث أن أول مركز للتهجين دخل حيز العمل في 2011 بالإضافة إلى 23 محطة ضوئية ومحطة لطاقة الرياح ستبدأ الإنتاج قريباً.

– حاولت الحكومة الجزائرية من خلال هذا البرنامج استغلال الإمكانات الطبيعية المتاحة لدعم التنمية السياحية من خلال إنشاء 50.000 سرير و15 منتج سياحي.

– **وباعتبار الدور المزدوج الذي تلعبه الصناعات الحرفية:** بإعتبارها مساهماً في التنمية الاقتصادية من ناحية دورها في تأصيل التراث التاريخي من ناحية أخرى قررت الحكومة ضرورة وضع اللمسات الأخيرة على برنامج تصميم الغرف الحرفية، ودعم الحرفيين بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

– كما سيتم إعادة إطار (تشريعي وتنظيمي وقانوني) جديد من أجل تأمين الحفاظ على الاستثمارات والتسيير الإداري الحديث للبنى التحتية من أجل ضمان إستدامة الخدمات والمرافق العمومية بما يتماشى مع المتطلبات المتزايدة.

– ستواصل الحكومة –من خلال هذا البرنامج استكمال مشاريعها فيما يخص تكملة 663 كلم من الطريق البرية الخاصة بالهضاب العليا– إنشاء خط جديد يربط بين الجنوب والهضاب العليا من مسافة 2000 كلم، ومن المتوقع مضاعفة المزيد من خطوط السكة الحديدية وتهيئة الخطوط الخاصة tramway et métro télécabine.

– أما فيما يخص المجال البحري قررت الحكومة استلام ميناء جنجن والبدء في إنجاز 4 محطات بحرية جديدة منها ميناء خاص بالمياه العميقة بالعاصمة، وتعزيز الموانىء بسفن جديدة سواء للبضائع أو السكان.

– وسيتم تعزيز الشركات الوطنية للطيران المدني بـ 16 طائرة جديدة، كما سيتم إطلاق العمل في برنامج بناء المحطات الجديدة بالجزائر العاصمة ووهران، مع برنامج إعادة تأهيل المطارات القديمة.

– كما تعتزم الحكومة –بغية تحديث البنية التحتية للإتصالات– إلى تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وتعزيز التكامل بين المجتمع في اقتصاد قائم على المعرفة والخبرة، بالإضافة إلى تراخيص الجيل

الثالث +G3 الممنوحة لشركات الإتصالات المتنقلة والثابتة، وأيضاً الجيل الرابع G4 الذي بالفعل غطى جميع المراكز الإدارية من الولايات.

– إن هذا النشر للنطاق العريض والنطاق العريض جداً سيسمح بربط كل المدن، المناطق الصناعية والمؤسسات (التعليمية والصحية) ببعضها كما ستجسد الحكومة حدائق تكنولوجية بكل من عنابة، وهران وورقلة كما سيشهد أمن المعلومات ثورة كبيرة.

– كما تتعهد الحكومة لتحسين التوزيع العقلاني للبلاد من خلال النشر المتوازن من النشاطات الإنتاجية، وتكثيف النسيج المؤسساتي لصالح المجتمعات الأكثر حرماناً في العمالة والتنمية، وسوف يتم هذا العمل من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الجبلية والمناطق الحدودية وإنشاء التكتلات الاقتصادية في العديد من محافظات البلاد.

– سوف يتم تجسيد برنامج خاص يتعلق بحماية البيئة من مخاطر التلوث كما سيتم تشجيع الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر وجمع ومعالجة إعادة تدوير واسترجاع النفايات.

– التمسك ببرنامج الإسكان الحالي بجميع صيغه، وأكثر من 2.2 مليون سكن منها 2.1 مليون في طور الإنجاز، كما تم تسليم 300.000 سكن في السنة 2016، و600.000 ستبدأ بها الأشغال قريباً.

– تسعى الحكومة إلى (تطوير إستراتيجية الدولة للشباب، ومكافحة الآفات الاجتماعية وتوفير مناصب العمل، والمساواة في الحصول على السكن، والرياضة، والتنقل والترفيه)، وسيتم تشجيع التنمية المتوازنة ضمن مختلف الأصعدة، وتعزيز البنية التحتية المحلية، وتعزيز الرياضة المدرسية والأكاديمية والنسوية كما سيتم إتخاذ تدابير جديدة لدعم الرأي العام للأندية المحترفة والهواة، ومكافحة الملاعب الرياضية والكشف عن المنشطات.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر بعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية على معدلات الفقر في الجزائر للفترة: 1990-2019

تعتبر دراسة أثر بعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية على معدلات الفقر أحد أهم المسائل الهامة في التحليل الاقتصادي الكلي، والتي ما يزال الجدل قائماً حولها. فبعد التحليل النظري لأثر بعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية على الفقر، وبعد التطرق لواقع الفقر والإصلاحات والسياسات الاقتصادية الكلية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، سنحاول في هذا المبحث القيام بالتحليل القياسي لأثر بعض مؤشرات السياسة الإقتصادية الكلية على معدلات الفقر في الجزائر بالإعتماد على منهجية حديثة في القياس الاقتصادي، والتي تتمثل في نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).

المطلب الأول: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)

في هذا الإطار، سيتم عرض أهم المتطلبات النظرية للنمذجة القياسية بواسطة نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، وأبرز أهم مزايا هذه المنهجية الحديثة.

1- استقرارية السلاسل الزمنية: قبل دراسة أي نموذج قياسي فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية (المتغيرات) المستعملة في التقدير والتنبؤ، ولدراسة استقرارية السلاسل الزمنية تستعمل أغلب الدراسات اختبار ديكي فولر الموسع Dickey Fuller Augmentes واختبار فيليب بيرون Philip Perron، حيث تظهر هذ الاختبارات السلاسل الزمنية المستقرة أو غير المستقرة، وذلك من خلال تحديد ما إذا كان هناك جذر الوحدة وإتجاه عام زمني، إذ تكون العلاقة بين المتغيرات غير المستقرة ليست حقيقية إنما مضللة وهذا ما يسمى بالإنحدار الزائف أو المضلل[1].

1-1- تعريف وخصائص السلاسل الزمنية: تعرف السلسة الزمنية بأنها مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة أو هي مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن المرتب ترتيباً تصاعدياً.

[1] علي عبد الزهرة حسن وعبد اللطيف حسن شومان، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 9، العدد 34، 2013، ص: 176.

يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية، سلاسل زمنية مستقرة وسلاسل زمنية غير مستقرة، وتعتبر السلسلة مستقرة إذا كانت ناتجة عن تطور مستقر، أي أنها لاتحتوي على مركبة الإتجاه العام ولا على المركبة الفصلية، وهذا معناه أن مستوياتها تتغير مع الزمن دون تغير متوسطها[1]، بمعنى أنها تتذبذب حول وسط حسابي مستقل عن الزمن، أما إذا كانت البيانات في حالة ارتفاع أو هبوط ويعتمد على إتجاه زمني فتكون السلسلة غير مستقرة. ونقول عن سلسلة زمنية مستقرة إذا تحققت الشروط الآتية[2]:

-ثبات متوسط القيم عبر الزمن $\sum(y_t) = \mu$؛

-ثبات التباين عبر الزمن؛ $var(y_t) = \sum(y_t - \mu)^2 = j^2$

-أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية k بين القيمتين $(y_t\text{-}k)$ وy_t وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير.

$$cov(y_t - \delta_{t-k}) = \sum(y_t - \mu)(\delta_{t-k} - \mu) = \delta_k$$

2-1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية، ومن أهم هذه الاختبارات نجد اختبار ديكي فولر الموسع واختبار فليب بيرون.

1-2-1- اختبار ديكي فولر الموسع Dickey Fuller Augmentes : يعتبر هذا الاختبار أكثر تطوراً من اختبار ديكي فولر البسيط، لأنه يأخذ بعين الاعتبار عدم ترابط الأخطاء، ويعتمد اختبار (ADF) على الفرضية البديلة $|\varphi_1| < 1$،ويتم تقدير النماذج التالية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)[3]:

$$\Delta X_T = px_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \ldots\ldots (1)$$

$$\Delta X_T = px_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \ldots\ldots (2)$$

$$\Delta X_T = px_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta x_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \ldots\ldots (3)$$

حيث $p = \varphi - 1$ (p درجة التأخير). ε_t: تشويش أبيض .

[1] صالح تومي، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي: الجزء الثاني**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص: 173.

[2] خليل كامل عيدان، **أثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف الأجنبي في العراق للمدة (1990-2012)**، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 17، جامعة واسط، 2015، ص ص: 21، 22.

[3] Dickey W.Fuller, **likelihood ration statistics for autoregressive series with a unit root**, Econometrica, 1981, P P: 1057, 1072.

ويتم اختبار الفرضيات التالية:

$$H_0: \varphi_1 - 1 = 0$$

$$H_0: \varphi_1 - 1 < 0$$

وقد تم حساب القيمة المقدرة (φ_1) من قبل ديكي فولر، واستخرج جدولاً للقيم الحرجة بحيث يتم مقارنتها مع Z المحسوبة

فإذا كانت $Z_{cal} \geq Z_{tab}$، فهذا يعني عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي نرفض الفرضية (H_0) والسلسة تكون مستقرة. أما إذا كانت $Z_{cal} < Z_{tab}$، فهذا يعني وجود جذر الوحدة، أي السلسلة غير مستقرة (p) عن طريق معياري. في حالة ما إذا تم قبول فرض العدم ومنه اكتشاف أن السلسلة غير مستقرة، سيتطلب الأمر الإتجاه إلى الفروق أو التغايرات الأولى لها، ومنه تعود إلى قاعدة التقرير السابقة من جديد، فإذا تم رفض الفرض العدمي، نقول أن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، وإلا فسوف يتم الإتجاه إلى فروق الفروق، أي الفرق من الدرجة الثانية، وإذا تم رفض الفرض العدمي عندئذ نقول أن السلسلة الزمنية مستقرة من الدرجة الثانية والأخيرة غالباً[1].

1-2-2- اختبار فيليب بيرون Philip Perron: يأخذ هذا الاختبار بالاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التغيرات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد PP (1988)[2] على نفس التوزيعات المحددة لاختبار ADF ويمر هذا الاختبار بأربعة مراحل وهي[3]:

-تقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) للنماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي فولر مع حساب الإحصائيات المرافقة؛

-تقدير التباين قصير المدى؛

-تقدير العامل المصحح (المسمى التباين طويل المدى) المستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة.

[1] مختار بن عابد، "**فعالية قيادة السياسة الاقتصادية الدورية المغلقة: مقاربة قياسية لحالة الجزائر**"، (مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014)، ص: 402.

[2] Philip P and Perron P, **Testing a unit root in Time series Regression**, Biometrica, 75(2), 1988, P P: 335, 346.

[3] حسيبة مداني، "**أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي**"، (مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة جيلاني اليابس، سيدي بلعباس، 2017/2016)، ص ص: 317، 318.(بتصرف)

ومن أجل تقدير هذا التباين في المدى الطويل، يجب تحديد عدد التأخرات L ويتم تقديره من خلال المشاهدات.

2- منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL): تعتبر منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) منهجية حديثة قام بتطويرها كل Pesaran (1997)، Shinand and Sun (1998) وكل من Pesaran et Al. ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الإثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2)، كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة (Engel-grager 1997) ذات الخطوتين أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن Johansen cointegration test في إطار نموذج متجه الإنحدار الذاتي VAR[1]، التي يتم من خلالها تحديد علاقات التكامل المشترك اعتماداً على القيم الذاتية لمصفوفة البواقي الناتجة عن إنحدار تغيرات السلاسل الزمنية المقدرة[2].

2-1- مميزات منهجية ARDL: إن اختبارات التكامل المشترك المتعارف عليها، نلاحظ اشتراطها أن تكون السلاسل الزمنية المراد اختبار علاقة التكامل المشترك بينهما متكاملة من نفس الدرجة وفي غير مستوياتها الأصلية، وهذا يوضح محدودية استخدام هذه الاختبارات. لكن هناك اختبار بديل كمنهج للتكامل المشترك يتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) لصاحبيه (Pesaran and Shin)، والذي يقدم جملة من المنافع مقارنة بالاختبارات الأخرى، والتي تتجسد في[3]:

- ✓ يعتبر هذا الأسلوب هو نسبياً أكثر قوة في العينات الصغيرة التي تتضمن بين 30-80 من المشاهدات.
- ✓ يستخدم هذا الأسلوب بغض النظر عما إذا كان الإنحدار من الرتبة (0) أي I(0) أو الرتبة (1) أي I(1) أو في حالة الخليط بينهما، "نموذج (ARDL) يكون غير فعال في حالة ما إذا كانت أحد السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة (2) أي I(2)".

[1] محمد أدريوش دحماني، "**إشكالية التشغيل في الجزائر**"، (مذكرة دكتوراه غير منشورة في اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان –الجزائر–، 2013/2012)، ص: 236.

[2] Soren Johansen and Katrina Juslius, **Maximum likelihood estimation and inference on cointegration with applictions to the demand for money**, Oxford bulletin of economics and statistics, volume 52, Issue 2, 1990, P: 169.

[3] محمد أدريوش دحماني، مرجع سبق ذكره، ص: 254.

- ✓ يطبق نموذج (ARDL) إطار نمذجة من العام إلى الخاص من خلال إتخاذ عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانات. وهو يقدر عدد $(p+1)^k$ من الإنحدارات بغرض الحصول على طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير، حيث p هي أقصى إبطاء يمكن أن تستخدم وk هو عدد المتغيرات الداخلة في المعادلة، ويتم اختيار النموذج على معايير احصائية مختلفة مثل: Akaike Info Criterion (AIC) أو Schwarz Info Criterion (SIC) أو Hannan-Quinn (HQC).
- ✓ علاوة على ذلك، تعاني النماذج التقليدية لاختبارات التكامل المشترك من مشكلة النمو الداخلي، في حين تستطيع طريقة نموذج (ARDL) التمييز بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والقضاء على المشاكل التي قد تطرأ بسبب وجود الإرتباط الذاتي والنمو الداخلي، كما يستطيع نموذج (ARDL) تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل في آن واحد، كما يقدم تقديراً غير متحيز وذي كفاءة. والاستعمال الأكثر ملائمة لنموذج (ARDL) هو أن يستند على إطار المعادلة الواحدة.

2-2- مدخل إلى نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL): في نماذج السلاسل الزمنية، قد توجد فترة زمنية طويلة نسبياً في متغيرات صنع القرار الإقتصادي والتأثير النهائي في متغير السياسة، وبصيغة أخرى إن التعديل في المتغير التابع (الإستجابة) Y بسبب التغيرات في المتغير التوضيحي X تتوزع على نطاق واسع عبر الزمن فإذا كانت المدة الفاصلة بين الإستجابة والتأثير كافية طويلة نسبياً فإن المتغيرات التوضيحية المتباطئة يجب تضمينها في النموذج.هذا، وتكون إحدى طرائق بناء نماذج الإستجابة الديناميكية بتضمين المتغيرات المتباطئة لـ (X) كمتغيرات توضيحية أي يكون استخدام نماذج الإبطاء Distributed Models Lag في ذلك، حيث إن الأساس في نماذج الإبطاء يكون بتضمين سلسلة من متغيرات الإبطاء التوضيحية لضمان عملية التعديل وفق النموذج البسيط التالي:

$$Y_t = a_0x_t + a_1x_{t-1} + a_2x_{t-2} + \cdots + a_px_{t-p} + \mu_t$$

ويمكن أن يعبر السلوك الديناميكي من خلال الاعتماد على القيمة السابقة للمتغير الداخلي أي Y_t يعتمدعلى القيم السابقة (Y) ويتمثل بنموذج الإنحدار الذاتي AR(P) Autoregresstive Model:

$$Y_t = \beta_0x_t + \beta_1y_{t-1} + \beta_2y_{t-2} + \cdots + \beta_py_{t-p} + \varepsilon_t$$

بمعنى آخر أن الطريقة الإضافية أو البديلة لاحتواء المركبة الديناميكية في السلوك الاقتصادي تكون من خلال تضمين متغيرات داخلية متباطئة إلى جانب المتغيرات الخارجية توضيحية. في حين في دراسات السلاسل الزمنية تكون نماذج الإنحدار الديناميكية متضمنة كلا من المتغيرات الداخلية والخارجية المتباطئة كمتغيرات توضيحية. ويمكن التعبير في حالة وجود k من المتغيرات التوضيحية بالنموذج التالي:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 y_{t-2} + \cdots + \beta_p y_{t-p} + a_0 x_t + a_1 x_{t-1} + a_2 x_{t-2} + \cdots + a_p x_{t-p} + \varepsilon_t$$

وتعبر هذه المعادلة عن الشكل الأساسي لنموذج الإنحدار الذاتي الموزع " Autoregressive-Distrbuted Lag" (ARDL)، حيث، ε_t: حد الخطأ العشوائي -التشويش الأبيض-، والنموذج هو نموذج انحدار ذاتي ، بمعنى أن المتغير Y_t هو مفسر (جزئياً) بواسطة القيم المبطأة للمتغير نفسه، كما أن لديه مكونات إبطاء موزع، وذلك في شكل إبطاءات متتالية للمتغير التفسيري X وأحيانا يتم استبعاد القيمة X_t نفسها من هيكل نموذج الإبطاء الموزع، كما أن β_0: يمثل الحد الثابت،p : رتبة المتغير التابع Y (عدد فترات الإبطاء للمتغير X_t)، t: متغير الزمن (الإتجاه الزمني). ويمكن التعبير عن المعادلة اختصاراً بـ ARDL(p,q). وهذا النوع من النماذج مستند إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير مقيد Unrestricted Error Correction (UECM).

وبصورة أشمل تكون الصيغة العامة لنموذج $ARDL(p,q_1,q_2 \ldots,q_k)$ مكون من متغير تابع Yوعدد k من المتغيرات التفسيرية $x_1,x_2,\ldots,x_k$ على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{p1} \beta_2 \Delta X_{1_{t-1}} + \sum_{i=0}^{p2} \beta_3 \Delta X_{1_{t-1}} + \cdots + \sum_{i=0}^{pk} \beta_k \Delta X_{k_{t-1}} + a_1 Y_{t-1} + a_2 X_{1_{t-1}} + a_3 X_{2_{t-1}} + \cdots + a_k X_{k_{t-1}} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

c: الحد الثابت Δ: الفروق من الدرجة الأولى k: عدد المتغيرات p: فترة إبطاء المتغير التابع Y

$q_1, q_2, \ldots,q_k$: فترات إبطاء المتغيرات التفسيرية $X_1, X_2, \ldots X_k$ على التوالي.

$\beta_1, \beta_2 , \ldots,\beta_k$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل،و $\alpha_1, \alpha_2 , \ldots,\alpha_k$: معاملات العلاقة طويلة الأجل ε_t: حد الخطأ العشوائي.

ويتم اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج ARDL من خلال فرضيتين:

$-H_0$: فرضية العدم، عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات، والتي تتمثل في:

$$\alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = \alpha_5 = \alpha_6 = 0$$

$-H_1$: الفرضية البديلة، وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات، والتي تتمثل في:

$$\alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \alpha_4 \neq \alpha_5 \neq \alpha_6 \neq 0$$

وقبل النمذجة القياسية بواسطة نموذج ARDL لابد من المرور على خطوات[1]، وهي:

- التأكد من أن من المتغيرات ليست متكامل من الرتبة الثانية، وذلك باستخدام جذر الوحدة.

- صياغة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد.

- تحديد فترة التباطؤ المناسب للنموذج.

- التأكد من أن أخطاء النموذج مستقلة ذاتيا.

- التأكد من أن النموذج مستقر ديناميكياً.

- تنفيذ الحدود "Bounds Test" لرؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

- إذا كانت النتيجة إيجابية في الخطوة أعلاه، يتم تقدير العلاقة في الأجل القصير والطويل، فضلا عن فصل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد

- استعمال نتائج النموذج المقدر في الخطوة أعلاه لقياس حركية تأثيرات العلاقة قصيرة الأجل، والعلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين المتغيرات.

ولتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL يتم اعتماد أربعة إجراءات، حيث[2]:

1- يتمثل الإجراء الأول في اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج UECM، وذلك باستخدام نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد Vector Unresyricted Model Autoregressive، ويتم ذلك باستخدام أربعة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة وهي معيار Hannan and Quinn (HQ,1978)، معيار Akaike (AIC,1973)، معيار Schwars (SC,1979)، معيار خطأ التوقع النهائي Final Predition Error (FPE) المقترح من قبل Akaike (1969).

2- يتمثل الإجراء الثاني في تقدير UECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، ولتحديد كل نموذج من هذه النماذج يتم إتباع إجراء اختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص General to Specific والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصائية t الخاصة به أقل من الواحد الصحيح، وذلك بشكل متتالي.

[1] مالك علام عفات عودة الدليمي، "**قياس وتحليل محددات الطلب علة النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (1985-2015)**"، (رسالة ماجستير،سنة 2018)، ص: 120.

[2] مجدي الشورجي، **العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان**، الملتقى العالمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 27-28 نوفمبر 2007، ص: 18-19.

3- يتمثل الإجراء الثالث في اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة بواسطة اختبار Wald (إحصائية اختبار F).

4- أما الإجراء الرابع،فيتمثل في مقارنة قيمة إحصائية F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطأة لفترة واحدة بقيمة إحصائية F الحرجة (الجدولية) المناظرة المحسوبة في Pesaran et al (2001)، ونظراً لأن اختبار F له توزيع غير معياري، فإن هناك قيمتين حرجتين لإحصائية هذا الاختبار: قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في قيمها الأصلية (أو في مستواها)، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر أي I(0).قيمة الحد الأعلى وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح I(1)، حيث:

- ✓ إذا كانت إحصائية F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى، سيتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بغض النظر عن رتب التكامل المشترك للمتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.
- ✓ إذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى، فلا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.
- ✓ أما إذا كانت قيمة F تقع بين قيم الحدين الأعلى والأدنى، ستكون النتائج غير محددة، ولا يمكن إتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.
- ✓ إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة (1)، أي I(1)، فإن القرار الذي يتم إتخاذه لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه سوف يتم على أساس مقارنة قيم إحصائية F المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأعلى، وبالمثل، إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة (0)، أي I(0)، فإن هذا القرار يتم إتخاذه على أساس مقارنة إحصائية F المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأدنى.

المطلب الثاني: تقدير أثر بعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية على معدلات الفقر في الجزائر للفترة: (1990-2019) باستخدام نموذج ARDL.

يتأثر معدل الفقر عموماً بالعديد من المؤشرات والعوامل الداخلية والخارجية، وفي دراستنا القياسية لأثر بعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية على معدلات الفقر في الجزائر، اخترنا هذا الموضوع ليكون مجالا للبحث من خلال الرغبة في دراسة الموضوع ومحاولة الإلمام به خاصة مع التحديات التي عرفتها الجزائر، إضافة إلى إسقاط المكتسبات التي تحصلنا عليها خلال المشوار الدراسي الجامعي. ولكون أن طبيعة الاقتصاد الجزائري

تفرض على كل باحث دراسة مثل هذه المواضيع والعلاقة المباشرة بتخصصنا الاقتصاد الكمي، حيث تم الاعتماد على بيانات سنوية بعدد 30 مشاهدة لكل متغيرة محسوبة، كما تحصلنا على المعلومات من مصادر مختلفة كبنك الجزائر*، الديوان الوطني للإحصائيات**، وزارة المالية***، تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PUND)****، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي*****، بالإضافة إلى البنك الدولي******.

1- التعريف بمتغيرات ونموذج الدراسة ودراسة الاستقرارية: بناءا على هدف الدراسة والمتمثل في استقصاء أثر بعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية على معدلات الفقر في الجزائر، تم الاعتماد على مؤشرات السياسة النقدية الممثلة في التضخم، ومؤشرات السياسة المالية الممثلة في مؤشر السياسة المالية ،معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة ومؤشرات السياسة الخارجية الممثلة في مؤشر التوازن الخارجي في النموذج بغرض الإلمام بمختلف مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية ومعرفة أيهم يمارس أكثر تأثيراً على معدلات الفقر.وسنستعين في هذه الدراسة ببرنامج القياس الاقتصادي والسلاسل الزمنية (Eviews10) في معالجة المتغيرات واختبارها وكذا تقدير النموذج.

1-1- متغيرات الدراسة: من أجل الوصول إلى هدف الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات المستقلة ومتغير تابع، والتي تمكننا من بناء نموذج تفسيري لأثر بعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية على معدلات الفقر في الجزائر.

1-1-1- المتغير التابع: يتمثل في

– معدل الفقر: ويرمز له بالرمز (pov).

1-1-2- المتغيرات المستقلة: تضم كل من

– مؤشر السياسة المالية: يمثل عجز أو فائض الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ويرمز لها بالرمز (mpf).

– مؤشر السياسة النقدية : من خلال معدله يعكس أثر التغير في المستوى العام للأسعار ويرمز له بالرمز (inf).

– معدل النمو الاقتصادي: يمثل زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أي معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ويرمز له بالرمز (gro).

– معدل البطالة: تمثل المعدل السنوي للبطالة في الجزائر ويرمز لها بالرمز (cho).

– **مؤشر التوازن الخارجي:** عجز أو فائض في موازين المدفوعات إلى الناتج الوطني الإجمالي ويرمز له بالرمز (exo).

2-1- نموذج الدراسة: يمكن صياغة النموذج في صيغته الرياضية على الشكل التالي:

$$\text{pov} = \text{f}(\text{mpf}, inf, \text{gro}, \text{cho}, \text{exo})$$

3-1- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة) لمتغيرات الدراسة: يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات الداخلة في النموذج، وبغرض التأكد من استقرار بيانات السلاسل الزمنية، حيث أنه إذا كانت هذه السلاسل غير مستقرة أو مستقرة عند الفروقات من الرتبة الثانية، عندها يصبح من غير الممكن تقدير نموذج (ARDL).

وبما أن معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية تتصف بخاصية عدم الاستقرار، تم اختبار صفة سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) وفيليب بيرون (PP)، بحيث تكون الفرضية الصفرية في كلا الاختبارين هي احتواء السلسلة الزمنية على جذر الوحدة، أي أنه غير مستقر، ويتم الحكم على هذه الفرضية بالقبول أو الرفض بمقارنتها بالقيم الحرجة الموافقة لها أو بملاحظة القيمة الإحتمالية. فإذا كانت أقل من (0.05) فهذا يعني أن القيمة المحسوبة لإحصائية ديكي فولر المطور (ADF) أو فيليب بيرون (PP) أكبر من القيمة الجدولية لها، مما يعني رفض الفرضية الصفرية بوجود جذر الوحدة، وتكون النتيجة هي استقرار السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة[1].

1-3-1- دراسة استقرارية السلسلة pov: سنعرض بيانيا التطور التاريخي للسلسة الزمنية لمعدل الفقر pov ودالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة pov وDpov في الأشكال التالية:

[1] Régis Bourbonnais, **Économétrie : cours et exercices corrigés**, 9éme édition, Dunod, Paris, 2015, P: 245.

الشكل رقم (02-01): منحنى التغيرات لمعدل الفقر في الجزائر pov خلال الفترة: 1990-2019.

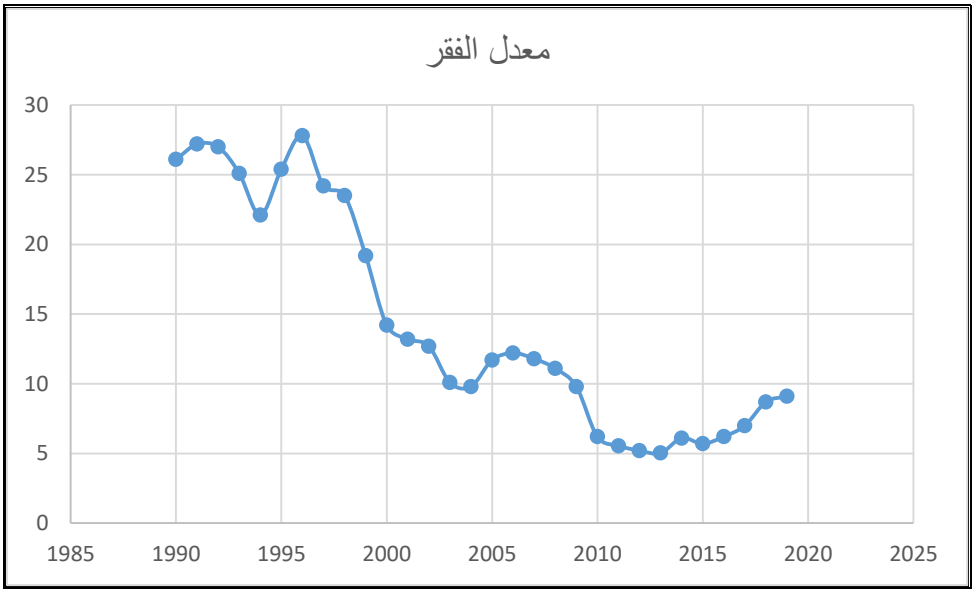

المصدر: من إعداد الطالبات باستخدام برنامج (Excel) بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01).

من خلال الرسم البياني لمعدل الفقر في الجزائر نلاحظ أنها تتناقص عامة من الفترة 1996 إلى 2013 حيث كانت تبلغ قيمته 27.8% وانخفضت إلى نسبة 5.03% ثم ارتفعت نسبيا سنة 2014 بقيمة قدرها 6.1%، وواصلت الارتفاع لتبلغ نسبة 9.1% سنة 2019. وإحصائيا يفسر هذا الإضطراب الكبير في قيم السلسة بعدم ثبات التباين مما يوحي بعدم استقرارية هذه السلسلة، وهذا ما سنتأكد منه باستعمال الاختبارت الإحصائية.

الشكل رقم (02.02): منحنيات دوال الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة pov و Dpov

Date: 05/12/21 Time: 10:03
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.924	0.924	28.235	0.000
		2	0.818	-0.240	51.155	0.000
		3	0.708	-0.047	68.988	0.000
		4	0.597	-0.078	82.129	0.000
		5	0.505	0.078	91.907	0.000
		6	0.399	-0.214	98.278	0.000
		7	0.268	-0.224	101.27	0.000
		8	0.155	0.092	102.31	0.000
		9	0.054	-0.026	102.45	0.000
		10	-0.027	-0.004	102.48	0.000
		11	-0.085	-0.010	102.85	0.000
		12	-0.142	-0.031	103.93	0.000

Date: 05/12/21 Time: 10:04
Sample: 1990 2019
Included observations: 29

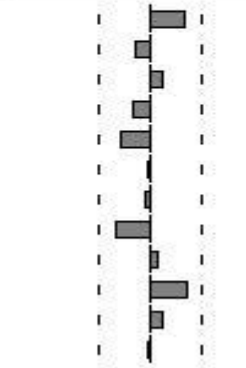

	Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
			1	0.262	0.262	2.2041	0.138
			2	-0.111	-0.193	2.6140	0.271
			3	0.093	0.199	2.9128	0.405
			4	-0.137	-0.290	3.5876	0.465
			5	-0.220	-0.031	5.4038	0.369
			6	-0.009	-0.019	5.4070	0.493
			7	-0.036	-0.044	5.4608	0.604
			8	-0.248	-0.249	8.0851	0.425
			9	0.060	0.211	8.2455	0.510
			10	0.273	0.101	11.780	0.300
			11	0.098	0.099	12.261	0.344
			12	-0.010	-0.168	12.266	0.425

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه:

الجزء العلوي:دالة الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية لسلسلة pov

نلاحظ أن معاملات الإرتباط المحسوبة من أجل الفجوات h=12 أغلبها معنوية لا تختلف عن الصفر (تقع خارج مجال الثقة)، ويظهر عدم استقرارية السلسلة مع الانخفاض السريع لقيم دالة الإرتباط الذاتي مع تزايد قيم التأخيرات.

الجزء السفلي: دالة الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية لسلسلة dpov

نلاحظ أن معاملات الإرتباط الذاتي المحسوبة من أجل الفجوات h=12 كلها غير معنوية (تقع داخل مجال الثقة)، وبالتالي يمكننا قبول الفرضية البديلة بمستوى معنوية 5% والإقرار باستقرارية السلسلة الزمنية.

كما أن الاحتمال عند التأخر h=12 يساوي 0.425 أي أكبر من 5% إذن سنرفض الفرض البديل ويمكن بذلك أن تكون السلسلة مستقرة ولنتأكد من ذلك سنجري اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP) على السلسة الزمنية.

وبغرض القيام باختبارات ديكي فولر المطور أو فيليب بيرون لجذر الوحدة يجب في البداية تحديد درجة التأخير (L) والتي تقابل أقل قيمة للمعيار (SCH). والتي توافق (L=2) بالنسبة للسلسلة (pov)، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (02-04): تحديد درجة التأخير للسلسلة (pov) بالاعتماد على أقل قيمة لـ (SCH)

L	0	1	2	3	4
SCH	5.137	3.605	3.599*	3.676	3.695

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10 (أنظر الملحق 02).

L: درجة التأخير.

نستعمل اختبار ديكي فولر المطور (ADF) أو اختبار فيليب بيرون (pp) من أجل معرفة استقرارية السلسلة من عدمها، والجدول التالي يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة.

جدول رقم (02-05): نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام ADF و PP لـ pov

الاختبار	صنف النموذج	القيم الحرجة عند 5%	المستوى	الفرق الأول t_{φ_l}
ديكي فولر المطور (ADF)	Trend-Intercept	-3.5887527	-1.011623 (0.9255)	-3.889420 (0.0268)
	Intercept	-2.976263	-1.666953 (0.4360)	-3.593429 (0.0128)
	None	-1.953858	-2.121618 (0.0348)	-3.249576 (0.0022)
فيليب بيرون (PP)	Trend-Intercept	-3.574244	-1.125484 (0.907)	-4.144419 (0.0150)
	Intercept	-2.967767	-1.346137 (0.5942)	-3.958506 (0.0052)
	None	-1.952910	-1.951676 (0.0501)	-3.721368 (0.0006)

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10 (أنظر الملحق 03 والملحق 04).

نلاحظ من خلال الجدول السابق بمقارنة t_{φ_l} المحسوبة بالمجدولة t_{tab} عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ أن القيمة المحسوبة لاختبار ديكي فولر أو فيليب بيرون أقل من القيمة المجدولة عند المستوى I(0)، لكن عند القيام بالفرق الأول I(1) لاحظنا أن القيمة المحسوبة لاختبار ديكي فولر أو فيليب بيرون أكبر من القيمة المجدولة وبالتالي فإن السلسلة pov غير مستقرة لكن السلسلة Dpov مستقرة.

ومنه يمكن القول أن سلسلة pov متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

1-3-2- دراسة استقرارية السلسلة mpf: سنعرض بيانيا التطور التاريخي للسلسلة الزمنية لمؤشر السياسة المالية mpf ودالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة mpf وDmpf في الأشكال التالية:

الشكل رقم (02-03): منحنى التغيرات لمؤشر السياسة المالية في الجزائر mpf خلال الفترة: 1990-2019.

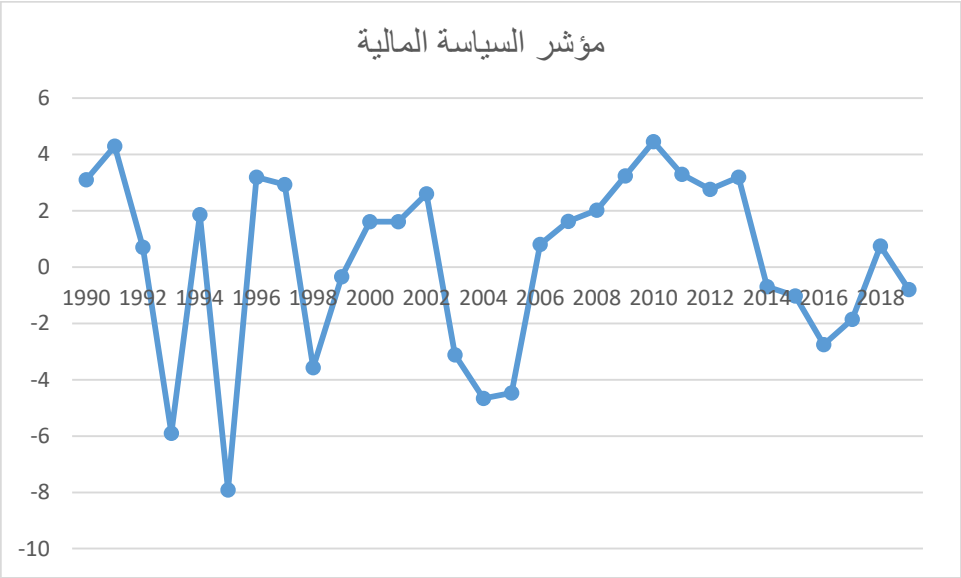

المصدر: من إعداد الطالبات باستخدام برنامج (Excel) بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01).

من خلال الرسم البياني لمؤشر السياسة المالية في الجزائر نلاحظ أنه من الفترة 2001 إلى 2002 بلغ قيمة 2.6% ومن الفترة 2002 إلى 2005 قدر بـ 4.5-% ومن الفترة 2005 إلى 2010 قدر بـ 4.4% ومن الفترة 2010 إلى غاية 2016 قدرت بقيمة 2.8-% ومن 2016 إلى غاية 2019 بلغت 0.8-%. أما عن استقرار السلسلة الزمنية فاختبارات الاستقرارية ستكشف لنا ذلك.

الشكل رقم (02-04): منحنى دالة الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة mpf

Date: 05/12/21 Time: 10:05
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

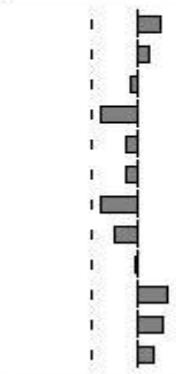

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.174	0.174	0.9998	0.317
		2	0.087	0.058	1.2564	0.534
		3	-0.063	-0.090	1.3977	0.706
		4	-0.279	-0.270	4.2689	0.371
		5	-0.083	0.015	4.5364	0.475
		6	-0.090	-0.038	4.8608	0.562
		7	-0.294	-0.338	8.4790	0.292
		8	-0.181	-0.207	9.9060	0.272
		9	-0.023	0.062	9.9300	0.356
		10	0.225	0.240	12.367	0.261
		11	0.200	-0.073	14.382	0.213
		12	0.125	-0.105	15.210	0.230

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه:

نلاحظ أن معاملات الإرتباط الذاتي المحسوبة من أجل الفجوات h=12 كلها ذات معنوية إحصائية معدومة (تقع داخل مجال الثقة)، وبالتالي يمكننا قبول الفرضية البديلة بمستوى معنوية 5% والإقرار باستقرارية السلسلة الزمنية.

كما أن الاحتمال عند التأخر h=12 يساوي 0.230 أي أكبر من 5% إذن سنرفض الفرض البديل ويمكن بذلك أن تكون السلسلة مستقرة ولنتأكد من ذلك سنجري اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP) على السلسة الزمنية.

وبغرض القيام باختبارات ديكي فولر المطور أو فيليب بيرون لجذر الوحدة يجب في البداية تحديد درجة التأخير (L) والتي تقابل أقل قيمة للمعيار (SCH). والتي توافق (L=1) بالنسبة للسلسلة (mpf)، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (02-06): تحديد درجة التأخير للسلسلة (mpf) بالاعتماد على أقل قيمة لـ (SCH)

L	0	1	2	3	4
SCH	4.931310	4.563631*	4.592675	4.712688	4.859569

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10 (أنظر الملحق 05).

L: درجة التأخير.

نستعمل اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (pp) من أجل معرفة استقرارية السلسلة من عدمها، والجدول التالي يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة.

جدول رقم (02-07):نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام ADF وPP لـ mpf

الاختبار	صنف النموذج	القيم الحرجة عند 5%	المستوى	الفرق الأول t_{φ_l}
ديكي فولر المطور (ADF)	Trend-Intercept	-3.580623527	-3.297751 (0.0873)	-8.286262 (0.0000)
	Intercept	-2.971853	-3.261173 (0.0268)	-8.410871 (0.0000)
	None	-1.953381	-3.343860 (0.0016)	-8.551394 (0.0000)
فيليب بيرون (PP)	Trend-Intercept	-3.574244	-4.329667 (0.0096)	-8.286262 (0.0000)
	Intercept	-2.967767	-4.392207 (0.0017)	-8.410871 (0.0000)
	None	-1.952910	-4.476665 (0.0001)	-8.551394 (0.0000)

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10 (أنظر الملحق 06 والملحق 07).

نلاحظ من خلال الجدول السابق بمقارنة t_{φ_l} المحسوبة بالمجدولة t_{tab} عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ أن القيمة المحسوبة لاختبار ديكي فولر أو فيليب بيرون أكبر من القيمة المجدولة عند المستوى I(0)، وبالتالي فإن السلسلة mpf مستقرة أي متكاملة من الدرجة صفر I(0).

1-3-3- دراسة استقرارية السلسلة inf: سنعرض بيانيا التطور التاريخي للسلسة الزمنية لمؤشر السياسة النقدية inf ودالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة inf وDinf في الأشكال التالية:

الشكل رقم (02-05): منحنى التغيرات لمؤشر السياسة النقدية في الجزائر inf خلال الفترة: 1990-2019.

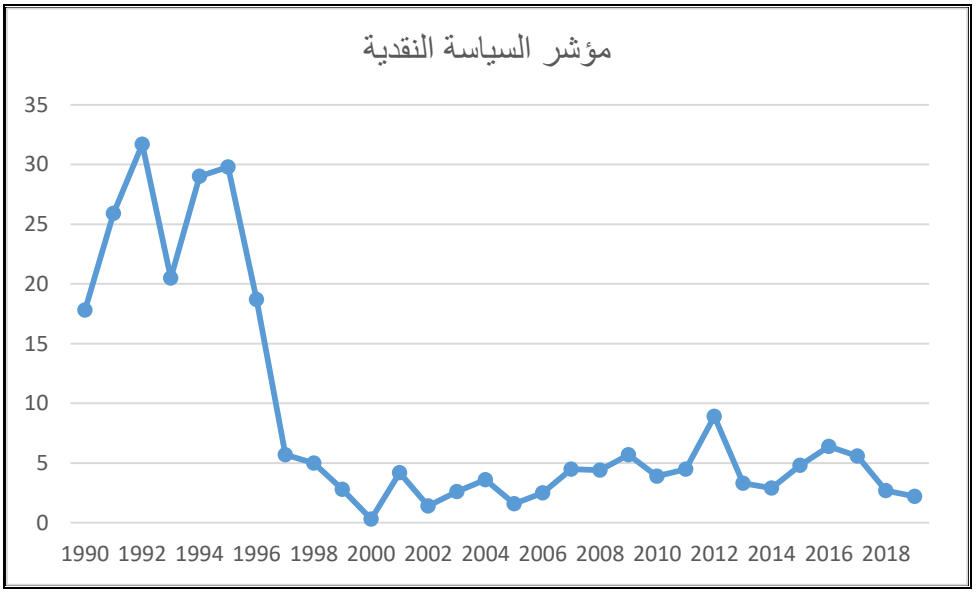

المصدر: من إعداد الطالبات باستخدام برنامج (Excel) بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01).

من خلال الشكل يتضح أن معدل التضخم عرف عدة مراحل فقد شهدت الفترة ما بين 1990 إلى غاية 1995 ارتفاعا ملحوظا إذ بلغ المعدل سنة 1992 بـ 31.7%، سنة 1995 معدل 29.8% ويرجع ذلك إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، التحرير الشبه كلي للأسعار، إضافة إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري وإلغاء كل أشكال الدعم على السلع، وفي نهاية التسعينات نلاحظ تراجع وانخفاض متواصل لمعدلات التضخم حيث يصل سنة 1998 إلى 5% وسجل أدنى مستوى له سنة 2000 بمعدل 0.3% ثم بدأ في التذبذب من سنة إلى أخرى بين ارتفاع وانخفاض لكنه أقل بكثير من السنوات السابقة وهذا راجع لعدة أسباب منها: استقرار قيمة الدينار، ارتفاع أسعار البترول، انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي، كما يعود هذا الارتفاع إلى ثلاثة عناصر أساسية هي: ارتفاع الأجور من دون أن تقابلها زيادة في الإنتاجية، ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية، ارتفاع معدل نمو فائض السيولة المصرفية. أما عن استقرار السلسلة الزمنية فاختبارت الاستقرارية ستكشف لنا ذلك.

الشكل رقم (02-06): منحنيات دوال الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة inf و Dinf

Date: 05/12/21 Time: 10:07
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.841	0.841	23.407	0.000
		2	0.654	-0.180	38.091	0.000
		3	0.512	0.050	47.416	0.000
		4	0.348	-0.200	51.889	0.000
		5	0.132	-0.275	52.557	0.000
		6	-0.030	0.025	52.594	0.000
		7	-0.116	0.054	53.154	0.000
		8	-0.138	0.159	53.983	0.000
		9	-0.147	-0.004	54.975	0.000
		10	-0.168	-0.160	56.327	0.000
		11	-0.157	-0.032	57.576	0.000
		12	-0.149	-0.136	58.757	0.000

Date: 05/12/21 Time: 10:08
Sample: 1990 2019
Included observations: 29

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.016	-0.016	0.0082	0.928
		2	-0.234	-0.234	1.8289	0.401
		3	0.222	0.226	3.5274	0.317
		4	0.049	-0.009	3.6151	0.461
		5	-0.253	-0.167	6.0035	0.306
		6	-0.154	-0.207	6.9256	0.328
		7	-0.018	-0.131	6.9388	0.435
		8	-0.083	-0.084	7.2307	0.512
		9	0.061	0.131	7.3984	0.596
		10	-0.067	-0.126	7.6112	0.667
		11	-0.059	-0.082	7.7834	0.733
		12	-0.000	-0.187	7.7834	0.802

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه:

الجزء العلوي:دالة الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية لسلسلة inf

نلاحظ أن معاملات الإرتباط المحسوبة من أجل الفجوات h=12 أغلبها معنوية تختلف عن الصفر (تقع خارج مجال الثقة)، ويظهر عدم استقرارية السلسلة مع الانخفاض السريع لقيم دالة الإرتباط الذاتي مع تزايد قيم التأخيرات.

الجزء السفلي: دالة الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية لسلسلة Dinf

نلاحظ أن معاملات الإرتباط الذاتي المحسوبة من أجل الفجوات h=12 كلها ذات معنوية إحصائية معدومة (تقع داخل مجال الثقة)، وبالتالي يمكننا قبول الفرضية البديلة بمستوى معنوية 5% والإقرار باستقرارية السلسلة الزمنية.

كما أن الاحتمال عند التأخر h=12 يساوي 0.802 أي أكبر من 5% إذن سنرفض الفرض البديل ويمكن بذلك أن تكون السلسلة مستقرة ولنتأكد من ذلك سنجري اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP) على السلسة الزمنية.

وبغرض القيام باختبارات ديكي فولر المطور أو فيليب بيرون لجذر الوحدة يجب في البداية تحديد درجة التأخير (L) والتي تقابل أقل قيمة للمعيار (SCH). والتي توافق (L=0) بالنسبة للسلسلة (inf)، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (02-08): تحديد درجة التأخير للسلسلة (inf) بالاعتماد على أقل قيمة لـ (SCH)

L	0	1	2	3	4
SCH	4.282117*	4.380880	4.520192	4.637022	4.660044

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10 (أنظر الملحق 08).

L: درجة التأخير.

نستعمل اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (pp) من أجل معرفة استقرارية السلسلة من عدمها، والجدول التالي يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة.

الجدول رقم (02-09):نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام ADF وPP لـ inf

الاختبار	صنف النموذج	القيم الحرجة عند 5%	المستوى	الفرق الأول t_{φ_l}
ديكي فولر المطور (ADF)	Trend-Intercept	-3.574244	-1.845353 (0.6563)	-5.473543 (0.0007)
	Intercept	-2.967767	-1.489918 (0.5244)	-5.493872 (0.0001)
	None	-1.952910	-1.503870 (0.1219)	-5.441955 (0.0000)
فيليب بيرون (PP)	Trend-Intercept	-3.574244	-1.845353 (0.6563)	-5.473543 (0.0007)
	Intercept	-2.967767	-1.489918 (0.5244)	-5.493872 (0.0001)
	None	-1.952910	-1.503870 (0.1219)	-5.441955 (0.0000)

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10 (أنظر الملحق 09 والملحق 10).

نلاحظ من خلال الجدول السابق بمقارنة t_{φ_l} المحسوبة بالمجدولة t_{tab} عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ أن القيمة المحسوبة لاختبار ديكي فولر أو فيليب بيرون أقل من القيمة المجدولة عند المستوى I(0)، لكن عند القيام بالفرق الأول I(1) لاحظنا أن القيمة المحسوبة لاختبار ديكي فولر أو فيليب بيرون أكبر من القيمة المجدولة وبالتالي فإن السلسلة inf غير مستقرة لكن السلسلة Dinf مستقرة.

ومنه يمكن القول أن سلسلة inf متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

1-4-3- دراسة استقرارية السلسلة gro: سنعرض بيانيا التطور التاريخي للسلسلة الزمنية لمعدل النمو الاقتصادي gro ودالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة gro و Dgro في الأشكال التالية:

الشكل رقم (02-07): منحنى التغيرات لمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر gro خلال الفترة: 1990-2019.

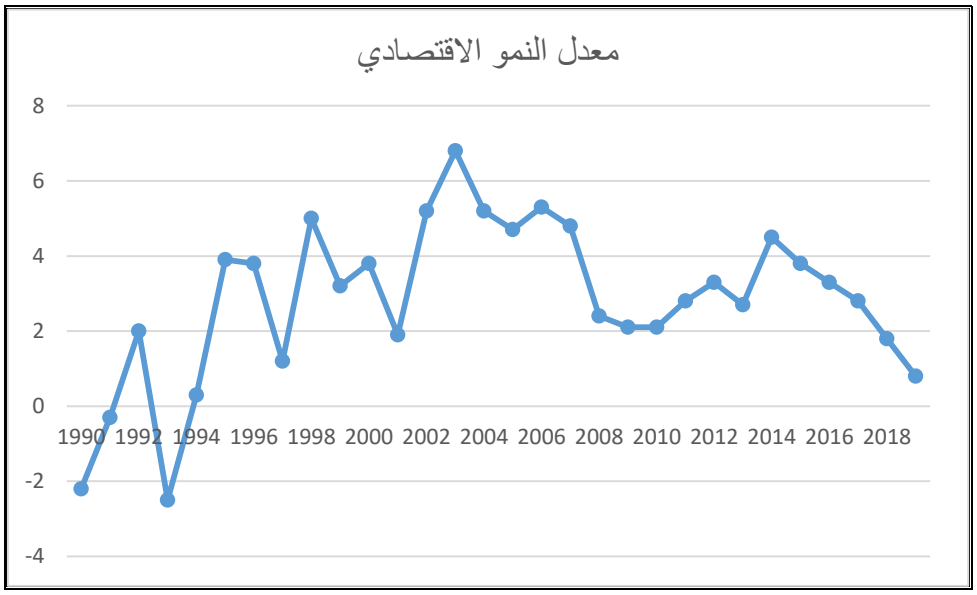

المصدر: من إعداد الطالبات باستخدام برنامج (Excel) بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01).

من خلال الرسم البياني لمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر نلاحظ أنه في الفترة الممتدة 2001-2003 ارتفع من قيمة مقدراها 1.9% سنة 2001 إلى 6.8% في سنة 2003 وانخفض من قيمة مقدارها 6.8% سنة 2003 2.7% سنة 2013 ثم ارتفع من قيمة مقدارها 2.7% سنة 2013 إلى 4.5% سنة 2014 بعد ذلك انخفض بقيمة 0.8% في سنة 2019، ويتبين لنا نوعا ما من خلال الرسم البياني للسلسلة الزمنية لتطور معدل النمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2019 أن السلسلة لاتحوي على إتجاه عام وهذا ما سوف نحاول الكشف عنه لاحقا باستعمال الاختبارات الإحصائية.

الشكل رقم (02-08): منحنى دالة الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة gro

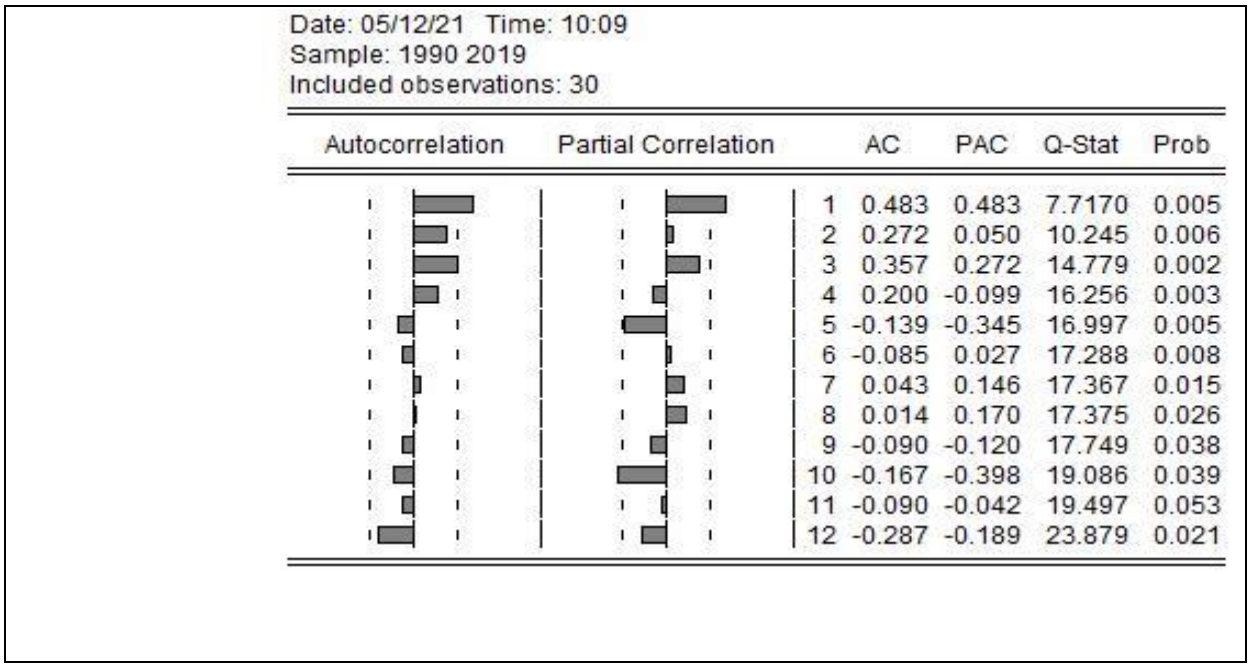

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه:

أن معاملات الإرتباط الذاتي المحسوبة من أجل الفجوات h=12 أغلبها ذات معنوية إحصائية معدومة (تقع داخل مجال الثقة)، وبالتالي يمكننا قبول الفرضية البديلة بمستوى معنوية 5% والإقرار باستقرارية السلسلة الزمنية.

كما أن الاحتمال عند التأخر h=12 يساوي 0.021 أي أصغر من 5% إذن سنرفض الفرض العدم ويمكن بذلك أن تكون السلسلة غير مستقرة ولنتأكد من ذلك سنجري اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP) على السلسة الزمنية.

وبغرض القيام باختبارات ديكي فولر المطور أو فيليب بيرون لجذر الوحدة يجب في البداية تحديد درجة التأخير (L) والتي تقابل أقل قيمة للمعيار (SCH). والتي توافق (L=1) بالنسبة للسلسلة (inf)، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (02-10): تحديد درجة التأخير للسلسلة (gro) بالاعتماد على أقل قيمة لـ (SCH)

L	0	1	2	3	4
SCH	3.771325	3.508817*	3.649663	3.788051	3.918558

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10 (أنظر الملحق 11).

L: درجة التأخير.

نستعمل اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (pp) من أجل معرفة استقرارية السلسلة من عدمها، والجدول التالي يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة.

جدول رقم (02-11):نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام ADF وPP لـ gro

الاختبار	صنف النموذج	القيم الحرجة عند 5%	المستوى	الفرق الأول t_{φ_l}
ديكي فولر المطور (ADF)	Trend-Intercept	-3.580623	-2.346596 (0.3973)	-7.042680 (0.0000)
	Intercept	-2.971853	-2.769699 (0.0755)	-6.829765 (0.0000)
	None	-1.953381	-1.085488 (0.2446)	-6.956284 (0.0000)
فيليب بيرون (PP)	Trend-Intercept	-3.574244	-3.006689 (0.1475)	-7.042680 (0.0000)
	Intercept	-2.967767	-3.398370 (0.0193)	-3.398370 (0.0193)
	None	-1.952910	-1.436860 (0.1376)	-6.956284 (0.0000)

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10 (أنظر الملحق 12 والملحق 13).

نلاحظ من خلال الجدول السابق بمقارنة t_{φ_l} المحسوبة بالمجدولة t_{tab} عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ أن القيمة المحسوبة لاختبار ديكي فولر أو فيليب بيرون أكبر من القيمة المجدولة عند المستوى I(0)، وبالتالي فإن السلسلة gro مستقرة عند المستوى. ومنه يمكن القول أن سلسلة gro متكاملة من الدرجة صفر I(0).

1-5-3- دراسة استقرارية السلسلة cho: سنعرض بيانيا التطور التاريخي للسلسلة الزمنية لمعدل البطالة cho ودالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة cho وDcho في الأشكال التالية:

الشكل رقم (02-09): منحنى التغيرات لمعدل البطالة في الجزائر cho خلال الفترة: 1990-2019.

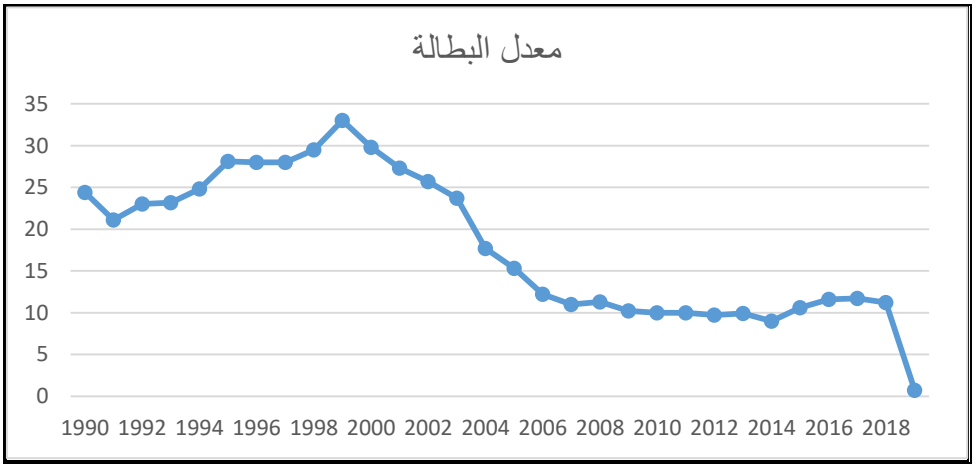

المصدر: من إعداد الطالبات باستخدام برنامج (Excel) بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01).

من خلال هذا الشكل يمكن ملاحظة أن معدل البطالة في الجزائر في إنخفاض ملحوظ من نسبة 27.3%سنة 2001 إلى نسبة 0.7% سنة 2019، ويمكن تفسير هذا الانخفاض المستمر لمعدلات البطالة في هذه الفترة إلى تحسين الوضعية الأمنية والاقتصادية للبلاد التي ساعدت على الاستقرار السياسي مع تحسين المؤشرات الاقتصادية.أما عن استقرار السلسلة الزمنية فاختبارات الاستقرارية ستكشف لنا ذلك.

الشكل رقم (02-10): منحنى دالة الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة cho و Dcho

Date: 05/12/21 Time: 10:12
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.866	0.866	24.814	0.000
		2	0.802	0.211	46.890	0.000
		3	0.722	-0.038	65.406	0.000
		4	0.627	-0.120	79.938	0.000
		5	0.515	-0.168	90.119	0.000
		6	0.377	-0.231	95.800	0.000
		7	0.253	-0.107	98.480	0.000
		8	0.135	-0.050	99.270	0.000
		9	0.028	-0.002	99.307	0.000
		10	-0.081	-0.053	99.622	0.000
		11	-0.177	-0.043	101.20	0.000
		12	-0.243	0.028	104.35	0.000

Date: 05/12/21 Time: 10:13
Sample: 1990 2019
Included observations: 29

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.196	0.196	1.2325	0.267
		2	0.109	0.073	1.6258	0.444
		3	0.069	0.036	1.7898	0.617
		4	-0.015	-0.043	1.7973	0.773
		5	-0.059	-0.060	1.9275	0.859
		6	-0.157	-0.141	2.8928	0.822
		7	-0.154	-0.096	3.8599	0.796
		8	-0.242	-0.185	6.3743	0.605
		9	-0.189	-0.103	7.9838	0.536
		10	-0.131	-0.066	8.7978	0.551
		11	-0.227	-0.206	11.372	0.413
		12	-0.130	-0.116	12.266	0.425

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه:

الجزء العلوي:دالة الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية لسلسلة cho

نلاحظ أن معاملات الإرتباط المحسوبة من أجل الفجوات h=12 أغلبها معنوية تختلف عن الصفر (تقع خارج مجال الثقة)، ويظهر عدم استقرارية السلسلة مع الانخفاض السريع لقيم دالة الإرتباط الذاتي مع تزايد قيم التأخيرات.

الجزء السفلي: دالة الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية لسلسلة Dcho

نلاحظ أن معاملات الإرتباط الذاتي المحسوبة من أجل الفجوات h=12 كلها ذات معنوية إحصائية معدومة (تقع داخل مجال الثقة)، وبالتالي يمكننا قبول الفرضية البديلة بمستوى معنوية 5% والإقرار باستقرارية السلسلة الزمنية.

كما أن الاحتمال عند التأخر h=12 يساوي 0.425 أي أكبر من 5% إذن سنرفض الفرض البديل ويمكن بذلك أن تكون السلسلة مستقرة ولنتأكد من ذلك سنجري اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP) على السلسة الزمنية.

وبغرض القيام باختبارات ديكي فولر المطور أو فيليب بيرون لجذر الوحدة يجب في البداية تحديد درجة التأخير (L) والتي تقابل أقل قيمة للمعيار (SCH). والتي توافق (L=1) بالنسبة للسلسلة (cho)، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (02-12): تحديد درجة التأخير للسلسلة (cho) بالاعتماد على أقل قيمة لـ (SCH)

L	0	1	2	3	4
SCH	6.905779	4.954823*	5.039305	5.238451	5.387355

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10 (أنظر الملحق 14).

L: درجة التأخير.

نستعمل اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (pp) من أجل معرفة استقرارية السلسلة من عدمها، والجدول التالي يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة.

جدول رقم (02-13):نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام ADF وPP لـ cho

الاختبار	صنف النموذج	القيم الحرجة عند 5%	المستوى	الفرق الأول t_{φ_l}
ديكي فولر المطور (ADF)	Trend-Intercept	-3.580623	-2.367362 (0.3872)	-2.770568 (0.2188)
	Intercept	-2.971853	0.147094 (0.9538)	-2.589785 (0.1069)
	None	-1.953381	0.910343 (0.3133)	-2.407491 (0.0180)
فيليب بيرون (PP)	Trend-Intercept	-3.574244	-1.615648 (0.7617)	-2.770568 (0.2188)

-2.589785 (0.1069)	0.042652 (0.9552)	-2.967767	Intercept	
-2.407491 (0.0180)	-1.301829 (0.1738)	-1.952910	None	

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10 (أنظر الملحق 15 والملحق 16).

نلاحظ من خلال الجدول السابق بمقارنة t_{φ_l} المحسوبة بالمجدولة t_{tab} عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ أن القيمة المحسوبة لاختبار ديكي فولر أو فيليب بيرون أقل من القيمة المجدولة عند المستوى I(0)، لكن عند القيام بالفرق الاول I(1) لاحظنا أن القيمة المحسوبة لاختبار ديكي فولر أو فيليب بيرون أكبر من القيمة المجدولة وبالتالي فإن السلسلة cho غير مستقرة لكن السلسلة Dcho مستقرة.

ومنه يمكن القول أن سلسلة cho متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

1-3-6- دراسة استقرارية السلسلة exo: سنعرض بيانيا التطور التاريخي للسلسلة الزمنية لمؤشر التوازن الخارجي exo ودالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة exo وDexo في الأشكال التالية:

الشكل رقم (02-11): منحنى التغيرات لمؤشر التوازن الخارجي في الجزائر exo خلال الفترة: 1990-2019.

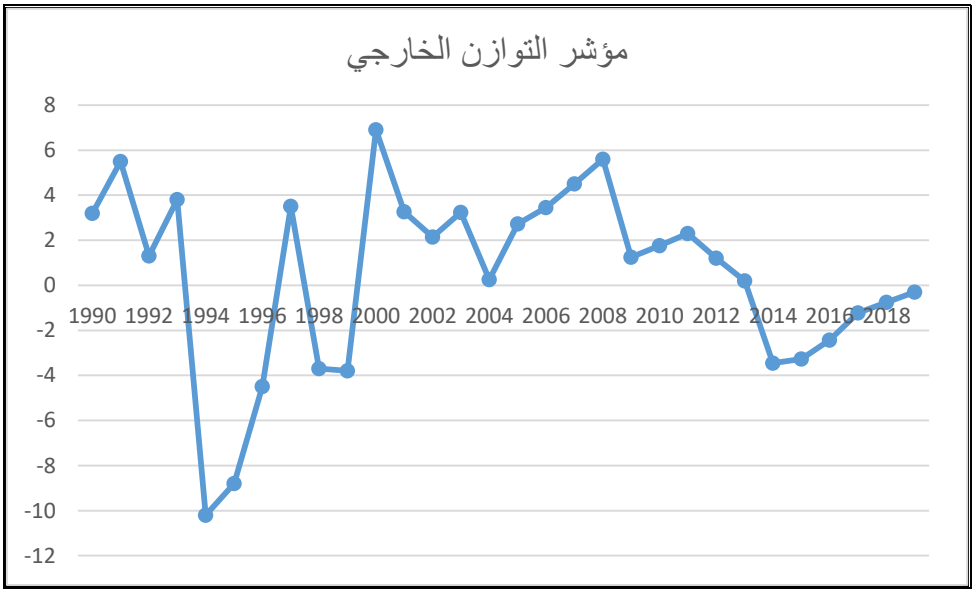

المصدر: من إعداد الطالبات باستخدام برنامج (Excel) بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01).

نلاحظ من الرسم البياني لمؤشر التوازن الخارجي في الجزائر أنها في تذبذب مستمر طوال الفترة 2001-2019 وقد بلغت أقصى نسبة قدرها 0.3% سنة 2004 أما أدنى قيمة لها فكانت سنة 2014 بنسبة قدرها 3.5-%. أما عن استقرار السلسلة الزمنية فاختبارات الاستقرارية ستكشف لنا ذلك.

الشكل رقم (02-12): منحنى دالة الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة exo و Dexo

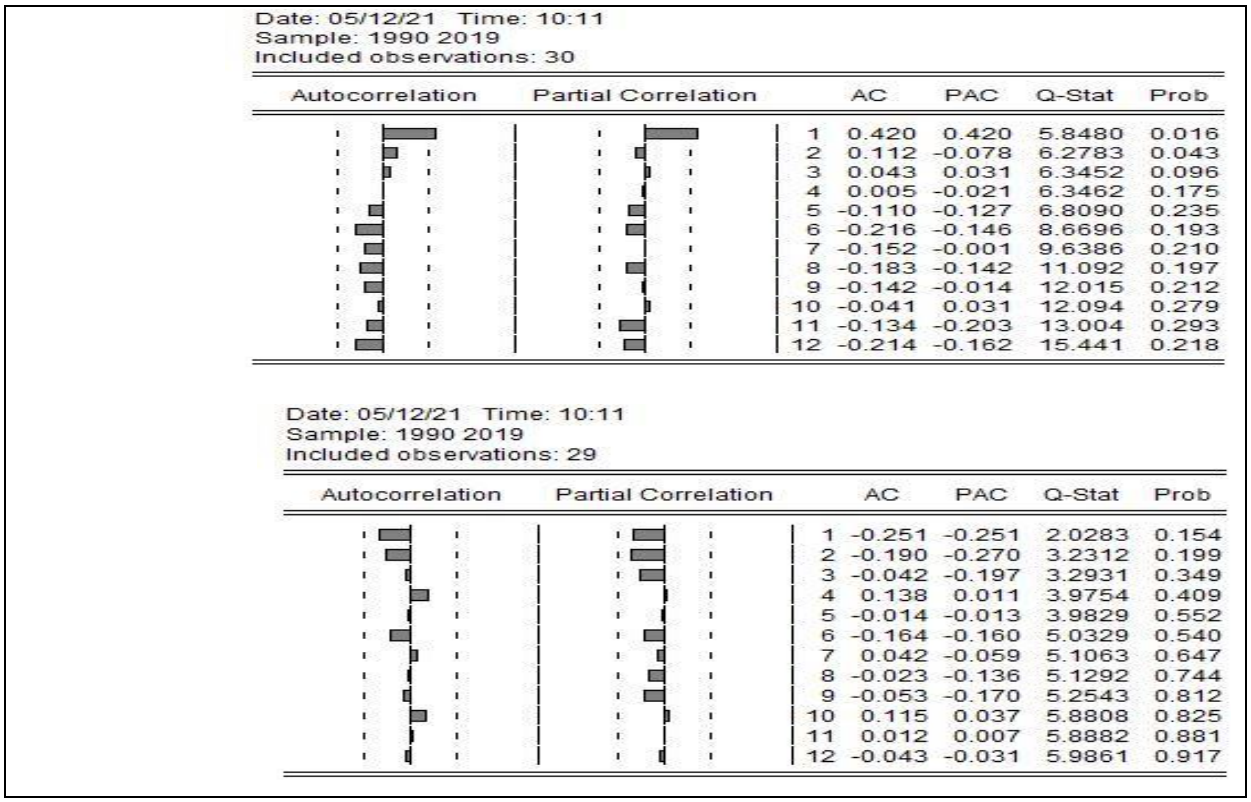

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه:

الجزء العلوي:دالة الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية لسلسلة exo

نلاحظ أن معاملات الإرتباط المحسوبة من أجل الفجوات h=12 أغلبها غير معنوية (تقع داخل مجال الثقة)، ويظهر عدم استقرارية السلسلة مع الانخفاض لقيم دالة الإرتباط الذاتي مع تزايد قيم التأخيرات.

الجزء السفلي: دالة الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية لسلسلة Dexo

نلاحظ أن معاملات الإرتباط الذاتي المحسوبة من أجل الفجوات h=12 كلها ذات معنوية إحصائية معدومة (تقع داخل مجال الثقة)، وبالتالي يمكننا قبول الفرضية البديلة بمستوى معنوية 5% والإقرار باستقرارية السلسلة الزمنية.

كما أن الاحتمال عند التأخر h=12 يساوي 0.917 أي أكبر من 5% إذن سنرفض الفرض البديل ويمكن بذلك أن تكون السلسلة مستقرة ولنتأكد من ذلك سنجري اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP) على السلسة الزمنية.

وبغرض القيام باختبارات ديكي فولر المطور أو فيليب بيرون لجذر الوحدة يجب في البداية تحديد درجة التأخير (L) والتي تقابل أقل قيمة للمعيار (SCH). والتي توافق (L=8) بالنسبة للسلسلة (exo)، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (02-14): تحديد درجة التأخير للسلسلة (exo) بالاعتماد على أقل قيمة لـ (SCH)

L	0	1	2	3	4	5	6	7	8
SCH	4.9962	4.9465	5.0954	5.1452	5.0413	5.1911	4.8343	4.7637	4.4174*

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10 (أنظر الملحق 17).

L: درجة التأخير.

نستعمل اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (pp) من أجل معرفة استقرارية السلسلة من عدمها، والجدول التالي يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة.

جدول رقم (02-15):نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام ADF وPP لـ exo

الاختبار	صنف النموذج	القيم الحرجة عند 5%	المستوى	الفرق الأول t_{φ_l}
ديكي فولر المطور (ADF)	Trend-Intercept	-3.644963	-2.003875 (0.5658)	-3.839415 (0.0346)
	Intercept	-3.012363	-1.851233 (0.3472)	-2.438005 (0.1441)
	None	-1.958088	-1.260430 (0.1842)	-2.513433 (0.0147)
فيليب بيرون (PP)	Trend-Intercept	-3.574244	-3.167351 (0.1106)	-7.423369 (0.0000)
	Intercept	-2.967767	-3.244236 (0.0274)	-7.727382 (0.0000)
	None	-1.952910	-3.316456 (0.0017)	-7.874379 (0.0000)

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10 (أنظر الملحق 18 والملحق 19).

نلاحظ من خلال الجدول السابق بمقارنة t_{φ_l} المحسوبة بالمجدولة t_{tab} عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ أن القيمة المحسوبة لاختبار ديكي فولر أو فيليب بيرون أكبر من القيمة المجدولة عند المستوى I(0)، وبالتالي فإن السلسلة exo مستقرة عند المستوى.

ومنه يمكن القول أن سلسلة exo متكاملة من الدرجة الأولى I(0).

يتضح لنا مما سبق أنه لا يمكننا رفض فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات بها جذر للوحدة، مما يعني أن بعض المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر I(0) والبعض متكاملة من الرتبة الأولى I(1). الخلاصة أن جميع السلاسل بعضها ساكنة عند المستوى I(0) (mpf، gro، exo) وبعضها غير ساكنة لكن عند القيام بالفرق الأول

استقرت I(1) (pov ،cho ،inf) عند مستوى معنوية 5%، ولا وجود لمتغيرات مستقرة عند الفرق الثاني I(2)، وهذا شرط أساسي يجب توفره لتقدير نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).

2- تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) لأثر بعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية على معدلات الفقر

بناء على نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (البعض مستقرة عند المستوى والبعض الآخر مستقرة عند الفرق الأول) يمكن إجراء التكامل المشترك باستعمال طريقة منهج الحدود (The Bounds Test). ويعتبر نموذج (ARDL) الأكثر ملائمة لحجم العينة المستخدمة في هذه الدراسة والمقدرة بـ 30 مشاهدة. وعليه، سنقوم بتقدير نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) وذلك وفق المعادلة التالية:

$$\Delta pov_t = c + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta pov_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 \Delta mpf_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta inf_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3} \beta_4 \Delta gro_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_4} \beta_5 \Delta cho_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_5} \beta_6 \Delta exo_{t-i} + \alpha_1 pov_{t-1} + \alpha_2 mpf_{t-1} + \alpha_3 inf_{t-1} + \alpha_4 gro_{t-1} + \alpha_5 cho_{t-1} + \alpha_6 exo_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

C: الحد الثابت Δ: تشير إلى الفروق من الدرجة الأولى $p، q_2، q_3، q_4، q_5$: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغيرات pov، mpf، inf، gro، cho، exo على التوالي في النموذج t: إتجاه الزمن ε_t: حد الخطأ العشوائي $\beta_1، \beta_2، \beta_3، \beta_4، \beta_5، \beta_6$: معاملات العلاقة القصيرة الأجل (تصحيح الخطأ) $\alpha_1، \alpha_2، \alpha_3، \alpha_4، \alpha_5، \alpha_6$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

قبل البدء في تقدير نموذج (ARDL) وتحليل نتائجه، يتعين القيام ببعض الاختبارات الأساسية والضرورية بغرض التأكد من تحقق كل الشروط اللازمة التي تثبت صحة النموذج.

2-1- اختبار الحدود لنموذج ARDL (Bounds Test): يهدف اختبار الحدود Bound Test إلى كشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات، ويوضح الجدول أدناه نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (02-16): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bound Test للنموذج.

البيان	$F_{statistic}$ المحسوبة	الإحتمال	النتيجة
النموذج	18.64497		وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود علاقة تكامل مشترك)
القيم الحرجة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
عند مستوى معنوية 1%	3.06	4.15	
عند مستوى معنوية 5%	2.39	3.38	
عند مستوى معنوية 10%	2.08	3	

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10 (أنظر الملحق 20).

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن قيمة إحصائية F لاختبار الحدود هي 18.64497 وهذا يتجاوز القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% و10%، وفقا لذلك يتم رفض فرضية العدم التي تنص بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وهذا يعني وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في النموذج.

وتم تقدير نموذج (ARDL) كما يظهره الملحق رقم (21). حيث بلغت القوة التفسيرية له 99.95%.

3- اختبار جودة النموذج: للتأكد من جودة النموذج سيتم الاعتماد على ثلاثة اختبارات أساسية وهي: اختبار عدم الإرتباط الذاتي بين الأخطاء، اختبار عدم ثبات التباين واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

3-1- اختبار عدم الإرتباط الذاتي بين الأخطاء: للكشف عن وجود مشكلة الإرتباط الذاتي نعتمد على اختبار LM Test، أما عن مشكل عدم ثبات التباين فنعتمد على اختبار Breusch-Pagan-Godfrey، وبالنسبة للتوزيع الطبيعي للبواقي نستعمل اختبار Jarque-Bera.

لابد أن تكون الأخطاء مستقلة بشكل تسلسلي، وهذا ما يدعم جودة النموذج ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02-17): نتائج اختبار الإرتباط الذاتي

Breusch-godfrey serial correlation LM Test			
$F_{statistic}$	0.669655	Prob f(2,1)	0.8538
Obs*R-squared	15.45814	Prob Chi-square	0.0004

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10 (أنظر الملحق 22)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Prob Chi-square أقل من 5% أي 0.0004<0.05، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص بعدم وجود إرتباط ذاتي بين البواقي ونقبل الفرضية البديلة.

2-3- اختبار عدم ثبات التباين: للكشف عن عدم ثبات التباين بين حدود الأخطاء، يمكن استخدام عدة اختبارات، ويعتبر Breusch-Pagan-Godfrey أحدثها، من خلال اختبار فرض العدم بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر، مقابل الفرض البديل بعدم ثبات التباين. ويظهر الجدول الموالي نتائج اختبار عدم ثبات التباين.

الجدول رقم (02-18): نتائج اختبار عدم ثبات التباين.

Heteroskedasticity est : Breusch-pagan-Godfrey			
$F_{statistic}$	0.464827	Prob f(23,3)	0.8786
Obs*R-squared	21.08371	Prob Chi-square	0.5760

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات Eviews 10 (أنظر الملحق 23).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Prob Chi-square أكبر من 5% أي 0.5760>0.05، وهذا ما يؤكد فرضية العدم بعدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين.

3-3- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: من أجل التحقق من أن البواقي المقدرة تتبع التوزيع الطبيعي يمكن استخدام عدة اختبارات منها Kurtosis، Skewness، Jarque-Berra. وسيتم فيما يلي استخدام إحصائية جاك بيرا Jarque-Berra من خلال اختبار فرضية العدم التي مفادها أن بواقي معادلة الإنحدار موزعة طبيعياً. وفيما يلي جدول يظهر نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

الشكل رقم (02-13): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

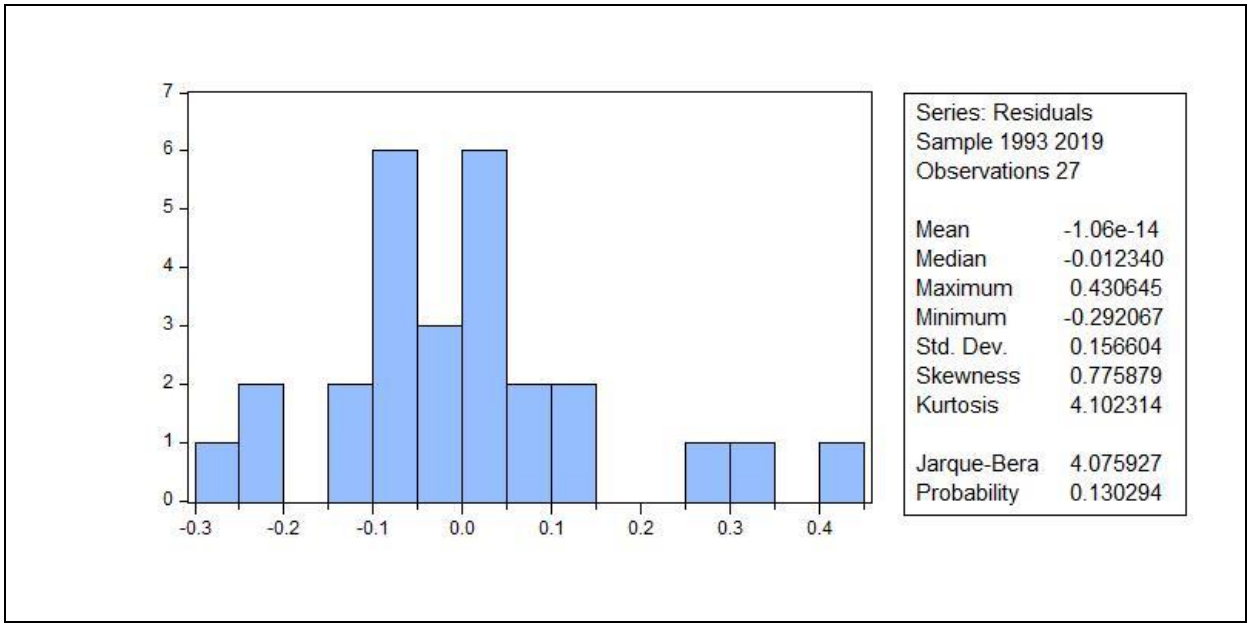

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10

من خلال هذا الجدول يتبين لنا أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي حيث تشير قيمة P-value (0.130>0.05)

4- اختبار استقرار النموذج: لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، استخدامنا اختبار المجموع التراكمي للبواقي (Cusum)، وكذا اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cusum of squares). ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل.

ويتحقق ذلك إذا وقع الشكل البياني داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (02-14): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات للبواقي.

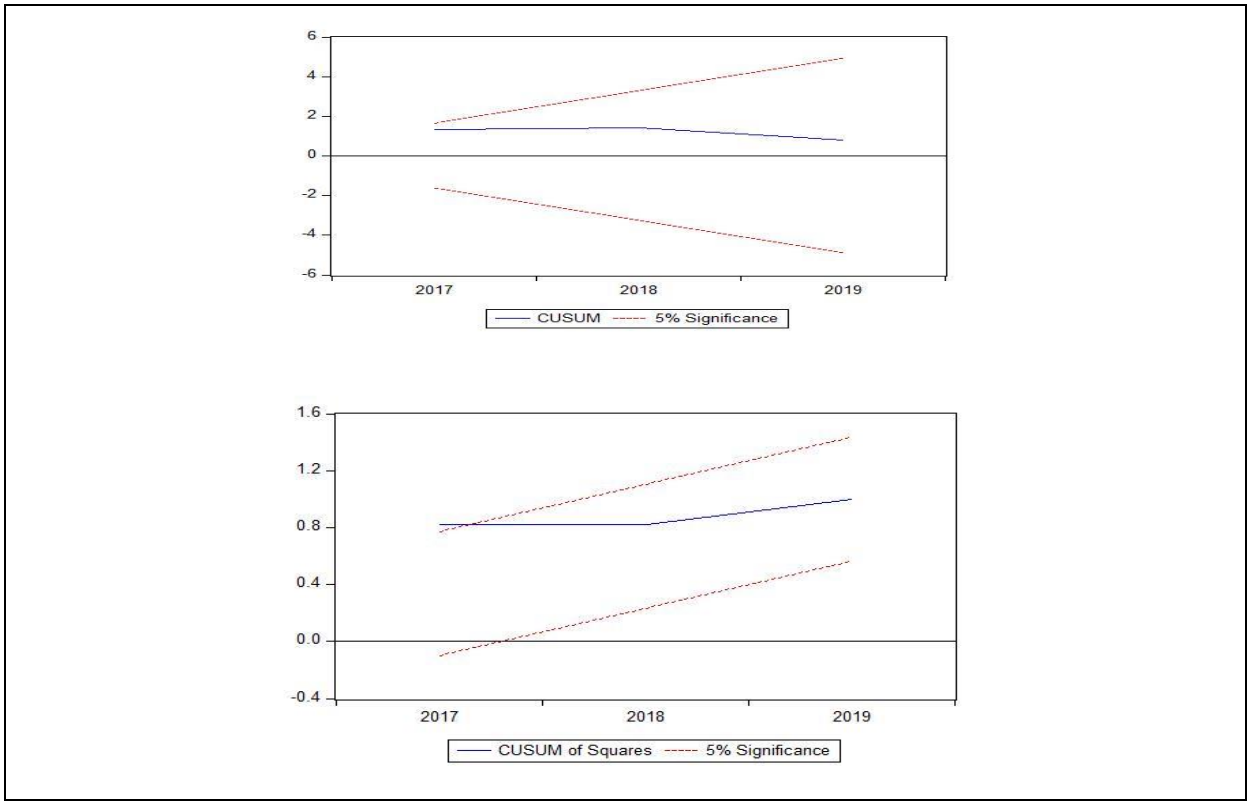

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10

من خلال الرسم البياني الموضح في الشكل أعلاه نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي هو عبارة عن خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة، وهذا يشير إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5% كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي هو كذلك عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة. وبالتالي ما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقرار وانسجام بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير، وبالتالي لا وجود لأي تغيير هيكلي في بيانات النموذج خلال فترة الدراسة.

المطلب الثالث: نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل

يقوم نموذج تصحيح الخطأ على فرضية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، تتحدد في ظلها القيمة التوازنية في إطار محدداته، ولكن قد تكون قيم النموذج المقدر للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تختلف عن قيمها التوازنية، مما ينجم عنه خطأ التوازن الذي يمكن أن يتم تعديله أو تصحيحه في الأجل الطويل.

1- نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل: يوضح الجدول الموالي تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل.

الجدول رقم (02-19): نتائج التقدير.

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(POV)
Selected Model: ARDL(3, 3, 3, 3, 3, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/12/21 Time: 17:43
Sample: 1990 2019
Included observations: 27

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(POV(-1))	0.384810	0.052767	7.292584	0.0053
D(POV(-2))	-1.066812	0.066501	-16.04193	0.0005
D(MPF)	-0.593540	0.027268	-21.76659	0.0002
D(MPF(-1))	1.142059	0.065118	17.53824	0.0004
D(MPF(-2))	0.447970	0.033181	13.50086	0.0009
D(INF)	-0.442171	0.025109	-17.60981	0.0004
D(INF(-1))	-0.045204	0.029829	-1.515459	0.2269
D(INF(-2))	-0.234522	0.019403	-12.08679	0.0012
D(GRO)	-0.020272	0.053764	-0.377046	0.7312
D(GRO(-1))	0.676636	0.080653	8.389450	0.0036
D(GRO(-2))	0.912563	0.068454	13.33113	0.0009
D(EXO)	-0.348979	0.026698	-13.07132	0.0010
D(EXO(-1))	-0.221380	0.035207	-6.288049	0.0081
D(EXO(-2))	-0.353040	0.025667	-13.75461	0.0008
D(CHO)	0.275728	0.026171	10.53555	0.0018
D(CHO(-1))	0.224352	0.045978	4.879554	0.0165
D(CHO(-2))	0.092914	0.033793	2.749481	0.0708
CointEq(-1)*	-0.177302	0.008960	-19.78748	0.0003

R-squared	0.994064	Mean dependent var	-0.662963
Adjusted R-squared	0.982850	S.D. dependent var	2.032541
S.E. of regression	0.266175	Akaike info criterion	0.425398
Sum squared resid	0.637644	Schwarz criterion	1.289290
Log likelihood	12.25712	Hannan-Quinn criter.	0.682279
Durbin-Watson stat	3.174206		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	18.64497	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول والذي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ (العلاقة قصيرة الأجل) والمرونات بين متغيرات النموذج، أن معظم المتغيرات ذات معنوية إحصائية بين المستوى 5% و10%، وقد كان تأثير المتغيرات بين الإيجابي والسلبي، كل حسب فترة إبطاءه نلاحظ:

بالنسبة لمتغير مؤشر السياسة المالية في بداية الفترة قد أثر بشكل سلبي على معدل الفقر في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية عند مستوى 5% (0.0002)، حيث تؤدي زيادة مؤشر السياسة المالية بحوالي 1% إلى تخفيض معدل الفقر بـ 0.593%، بينما أثر مؤشر السياسة المالية المبطأة لفترة واحدة أي (t=1) بشكل إيجابي على معدل الفقر في الأجل القصير، وذو معنوية إحصائية عند مستوى 5% (0.0004)، حيث تؤدي زيادة متغير مؤشر السياسة المالية بحوالي 1% إلى زيادة معدل الفقر بـ 1.14%.

بالنسبة لمتغير مؤشر السياسة النقدية في بداية الفترة قد أثر بشكل سلبي على معدل الفقر في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى 5% (0.0004)، حيث تؤدي زيادة مؤشر السياسة النقدية بحوالي 1% إلى تخفيض معدل الفقر بـ 0.442%، بينما أثر مؤشر السياسة النقدية المبطأة لفترة واحدة أي (t=1) بشكل سلبي على معدل الفقر في الأجل القصير، وليس لها معنوية إحصائية عند مستوى 5% (0.226)، حيث تؤدي زيادة متغير مؤشر السياسة النقدية بحوالي 1% إلى انخفاض معدل الفقر بـ 0.045%.

بالنسبة لمتغير معدل النمو الاقتصادي في بداية الفترة قد أثر بشكل سلبي على معدل الفقر في الأجل القصير وليس لهمعنوية إحصائية عند مستوى 5% (0.7312)، حيث تؤدي زيادة معدل النمو الاقتصادي بحوالي 1% إلى تخفيض معدل الفقر بـ 0.020%، بينما أثر معدل النمو الاقتصادي المبطأة لفترة واحدة أي (t=1) بشكل إيجابي على معدل الفقر في الأجل القصير، وذو معنوية إحصائية عند مستوى 5% (0.0036)، حيث تؤدي زيادة معدل النمو الاقتصادي بحوالي 1% إلى زيادة معدل الفقر بـ 0.676%.

بالنسبة لمتغير معدل البطالة في بداية الفترة قد أثر بشكل إيجابي على معدل الفقر في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى 5% (0.0018)، حيث تؤدي زيادة معدل البطالة بحوالي 1% إلى زيادة معدل الفقر بـ 0.275%، بينما أثر معدل البطالة المبطأة لفترة واحدة أي (t=1) بشكل إيجابي أيضا على معدل الفقر في الأجل القصير، وذو معنوية إحصائية عند مستوى 5% (0.0165)، حيث تؤدي زيادة متغير معدل البطالة بحوالي 1% إلى زيادة معدل الفقر بـ 0.224%.

بالنسبة لمتغير مؤشر التوازن الخارجي في بداية الفترة قد أثر بشكل سلبي على معدل الفقر في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى 5% (0.0010)، حيث تؤدي زيادة مؤشر التوازن الخارجي بحوالي 1% إلى تخفيض معدل الفقر بـ 0.348%، بينما أثر مؤشر التوازن الخارجي المبطأة لفترة واحدة أي (t=1) بشكل سلبي أيضا على معدل الفقر في الأجل القصير، وذو معنوية إحصائية عند مستوى 5% (0.0004)، حيث تؤدي زيادة متغير مؤشر التوازن الخارجي السياسة النقدية بحوالي 1% إلى تخفيض معدل الفقر بـ 0. 221%.

أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ معنوية حد تصحيح الخطأ عند معنوية 5%، وهذا يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل، وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتعكس هذه هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من إختلالات الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل، وتشير هنا معلمة تصحيح الخطأ (0.177-) في النموذج إلى أن معدل الفقر يعتدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة بنسبة 17.7% من اختلال التوازن المتبقي في الفترة (t-1)، أي أنه عندما ينحرف معدل الفقر خلال الفترة القصيرة الأجل (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 17% من هذا الإنحراف في الفترة (t).

2- شكل العلاقة طويلة الأجل: يوضح الجدول الموالي شكل العلاقة الطويلة الأجل.

الجدول رقم (02-20): شكل العلاقة طويلة الأجل.

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(POV)
Selected Model: ARDL(3, 3, 3, 3, 3, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/12/21 Time: 17:40
Sample: 1990 2019
Included observations: 27

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.618345	2.076447	3.668933	0.0350
POV(-1)*	-0.177302	0.150535	-1.177810	0.3238
MPF(-1)	-1.621719	0.295627	-5.485690	0.0119
INF(-1)	-0.095101	0.122348	-0.777304	0.4936
GRO(-1)	-0.848936	0.389659	-2.178666	0.1175
EXO(-1)	0.489271	0.281225	1.739784	0.1803
CHO(-1)	-0.184900	0.101018	-1.830371	0.1646
D(POV(-1))	0.384810	0.224794	1.711836	0.1854
D(POV(-2))	-1.066812	0.177162	-6.021687	0.0092
D(MPF)	-0.593540	0.120852	-4.911287	0.0162
D(MPF(-1))	1.142059	0.198031	5.767068	0.0104
D(MPF(-2))	0.447970	0.087307	5.130996	0.0143
D(INF)	-0.442171	0.109725	-4.029797	0.0275
D(INF(-1))	-0.045204	0.108758	-0.415640	0.7056
D(INF(-2))	-0.234522	0.100120	-2.342413	0.1010
D(GRO)	-0.020272	0.199198	-0.101767	0.9254
D(GRO(-1))	0.676636	0.298819	2.264364	0.1085
D(GRO(-2))	0.912563	0.244163	3.737514	0.0334
D(EXO)	-0.348979	0.096952	-3.599508	0.0368
D(EXO(-1))	-0.221380	0.150930	-1.466772	0.2387
D(EXO(-2))	-0.353040	0.131666	-2.681335	0.0750
D(CHO)	0.275728	0.105083	2.623910	0.0787
D(CHO(-1))	0.224352	0.134039	1.673786	0.1928
D(CHO(-2))	0.092914	0.150412	0.617730	0.5805

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MPF	-9.146660	7.895331	-1.158490	0.3305
INF	-0.536381	1.070341	-0.501131	0.6507
GRO	-4.788087	4.867147	-0.983756	0.3978
EXO	2.759540	2.363091	1.167768	0.3273
CHO	-1.042858	1.421339	-0.733715	0.5163
C	42.96825	40.92706	1.049874	0.3709

EC = POV - (-9.1467*MPF -0.5364*INF -4.7881*GRO + 2.7595*EXO -1.0429 *CHO + 42.9682)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	18.64497	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Actual Sample Size	27		Finite Sample: n=35	
		10%	2.331	3.417
		5%	2.804	4.013
		1%	3.9	5.419
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.407	3.517
		5%	2.91	4.193
		1%	4.134	5.761

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10

يبين الجدول أعلاه العلاقة طويلة الأجل بين معدل الفقر والمتغيرات المستقلة محل الدراسة، والمعبر عنها بالمعادلة أدناه

$$pov = 42.96 - 9.14mpf - 0.53inf - 4.78gro - 1.04cho + 2.75exo$$

اعتماداً على المعادلة المقدرة أعلاه نلاحظ:

بالنسبة لمتغير مؤشر السياسة المالية قد أثر بشكل سلبي على معدل الفقر في الأجل الطويل وليس لها معنوية إحصائية، حيث أن زيادة مؤشر السياسة المالية بحوالي 1% يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر بـ 9.14%.

بالنسبة لمتغير مؤشر السياسة النقدية قد أثر بشكل سلبي على معدل الفقر في الأجل الطويل وليس لها معنوية إحصائية $0.65>0.05$ ما يفسر ضعف العلاقة بين مؤشر السياسة النقدية و معدل الفقر في الجزائر، حيث أن زيادة مؤشر السياسة النقدية بحوالي 1% يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر بـ 0.53%.

بالنسبة لمتغير معدل النمو الاقتصادي فهو غير معنوي ما يفسر ضعف العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل الفقر في الجزائر، على العموم يؤثر معدل النمو الاقتصادي بشكل عكسي على معدل الفقر في المدى الطويل، حيث أن زيادة متغير معدل النمو الاقتصادي بحوالي 1% يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر بـ 4.78%.

بالنسبة لمتغير معدل البطالة فهي غير معنوية ما يفسر ضعف العلاقة بين معدل البطالة ومعدل الفقر في الجزائر، على العموم تؤثر معدل البطالة بشكل عكسي على معدل الفقر في المدى الطويل، حيث أن زيادة متغير معدل البطالة بحوالي 1% يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر بـ 1.04%.

بالنسبة لمتغير مؤشر التوازن الخارجي قد أثر بشكل طردي على معدل الفقر في الأجل الطويل، وليس لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، حيث أن زيادة متغير مؤشر التوازن الخارجي بحوالي 1% يؤدي إلى زيادة معدل الفقر بـ 2.75%.

من خلال ما سبق، يتضح بالنسبة لمؤشر السياسة المالية فالملاحظ من النتائج السابقة التأثير القوي للسياسة المالية في تخفيض معدلات الفقر سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل، ويرجع السبب في ذلك إلى مختلف البرامج التنموية الموضوعة من طرف الدولة.

بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي ساهم في تخفيض معدل الفقر بنسب مقبولة في الأجلين القصير والطويل.

بالنسبة لمعدل البطالة فالملاحظ عدم تأثيرها على معدل الفقر في الأجل القصير، لكن ساهمت في تخفيض معدل الفقر في الأجل الطويل

بالنسبة لمؤشر السياسة النقدية تساهم في تخفيض معدلات الفقر ولكن بنسبة ضئيلة في الأجلين القصير والطويل

أما بالنسبة لمؤشر التوازن الخارجي فالملاحظ هو فعالية تأثيرها على معدلات الفقر في الأجل القصير، لكن في الأجل الطويل لاحظنا أنه كل ما يزيد مؤشر التوازن الخارجي بحوالي 1% إلى زيادة معدل الفقر بـ 2.75.

خلاصة الفصل

سعت الدراسة في هذا الفصل إلى محاولة قياس أثر بعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية على معدلات الفقر في الجزائر للفترة: (1990-2019) باستعمال نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) وخلصنا من خلال الدراسة القياسية إلى النتائج التالية:

1- تبين من خلال التحليل الكمي أن نتائج اختبار السكون للمتغيرات (اختبار ديكي فولر الموسع واختبار فيليب بيرون) أن بعض المتغيرات (مؤشر السياسة المالية، مؤشر التوازن الخارجي، معدل النمو الاقتصادي) مستقرة عند المستوى I(0)، وبعض المتغيرات (معدل الفقر، مؤشر السياسة النقدية، معدل البطالة) مستقرة عند الفرق الأول I(1).

2- بعد تقدير النموذج حول أثر بعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية على معدلات الفقر في إطار نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) تبين أنه:

– توجد علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين بعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية على معدلات الفقر في الجزائر بالرغم من وجود اختلالات في المدى القصير، من خلال اختبار الحدود Bound Test؛

– أظهر تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن مؤشر السياسة النقدية تساهم في تخفيض معدلات الفقر ولكن بشكل ضعيف على المديين القصير والطويل، وأن تأثير مؤشر السياسة المالية على معدلات الفقر أكبر من تأثير مؤشر السياسة النقدية، وهذا الأمر طبيعي فالسياسة النقدية تلعب دور المرافق للسياسة المالية في الجزائر، لاعتماد الاقتصاد الجزائري بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية؛

– توجد علاقة سالبة (أي علاقة عكسية) في المدى الطويل بين كل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل الفقر، حيث أن زيادة معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر بنسبة مقبولة؛

– توجد علاقة موجبة (أي علاقة طردية) في المدى الطويل بين كل من مؤشر التوازن الخارجي ومعدل الفقر، حيث أن زيادة مؤشر التوازن الخارجي يؤدي إلى زيادة معدل الفقر؛

– توجد علاقة سالبة (أي علاقة عكسية) في المدى الطويل بين كل معدل البطالة ومعدل الفقر، حيث أن زيادة معدل البطالة يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تشمل هذه الخاتمة على الخلاصة العامة اختبار صحة الفرضيات والنتائج ثم المقترحات والتوصيات، فآفاق البحث.

نذكر بالإشكالية المطروحة: " **ما مدى تأثر معدلات الفقر ببعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر؟**"

❖ **الخلاصة العامة:**

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم المشاكل التي واجهتها المجتمعات والحكومات والنظريات الاجتماعية منذ زمن طويل، وفي القديم ارتبط الفقر بفقدان الموارد أو الحروب التي تؤدي إلى الإستبعاد والقهر، وانحصر على مجرد قلة الدخل أو الحصول على الحاجات الأساسية، ولكنه اليوم أصبح يعني قصور القدرة الإنسانية عن تحقيق مستوى الرفاه الإنساني المستحق للناس وعليه يمثل قصور في إمتلاك الموارد المالية والمادية والبشرية، ومع توسع مفهوم الفقر تعددت أسبابه وإختلفت طرق قياسه.

وعلى الرغم من التحسن الذي عرفته المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري إلا أن الوضع الاجتماعي عرف تدهورا ناجماً عن الإنتقال إلى اقتصاد السوق وتطبيق سياسات الإصلاح وقد أصبح هذا التدهور مستديماً مما يتناقض مع تحسن التوازنات الاقتصادية والمالية ويستوقف السلطات العمومية فيما يخص نجاعة السياسات الاجتماعية وفعاليتها سواء من حيث وسائلها أو أهدافها.

❖ **اختبار صحة الفرضيات:**

بعد التطرق للملخص، نحاول اختبار الفرضيات الموضوعة في مقدمة هذا البحث:

الفرضية الأولى: تم التحقق من صحتها، وذلك في الفصل الأول والفصل الثاني من الدراسة من خلال مفهوم الفقر، فلقد حضي مفهوم الفقر اهتمام الباحثين كما عرف اجتهادات كثيرة وتعاريف مختلفة ومتنوعة، وذلك باختلاف دارسيها ووجهات نظرهم وكذا تعدد أبعادهم. فأسباب الفقر عديدة ومتنوعة وتختلف من مكان لآخر ومن زمان لزمان آخر، وفي دراستنا قسمت الأسباب إلى أسباب اقتصادية وأخرى اجتماعية، فالأسباب الاقتصادية تمثلت في البطالة، التضخم، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وأما الأسباب الاجتماعية متمثلة في الحالة الديموغرافية والنمو السكاني، وكذا الصحة والتعليم.

الفرضية الثانية: تم التحقق من صحتها وذلك في الفصل الأول والتي تمحورت حول مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية والتي تتمثل في الإجراءات والخطوات المتخذة من طرف الدولة والتي ترمي باستخدام جملة من الوسائل

إلى تحقيق أهداف اقتصادية معينة متمثلة في محاربة التضخم، تحقيق التوازن الخارجي، تحقيق التشغيل الكامل وتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع مستخدمة في ذلك أدوات السياسات الاقتصادية الكلية باعتبارها كل ما يتعلق بإتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف.

الفرضية الثالثة: إجمالاً تهتم هذه الفرضية بجزء كبير من البحث، وتأكدنا من صحتها من خلال المطلب الثالث من الفصل الأول.

– يعد مؤشر السياسة المالية في الجزائر المؤشر الأكثر تأثيراً على معدلات الفقر من خلال العلاقة المباشرة مع الإنفاق الاجتماعي، والذي ساهم التوسع فيه بتحسن أغلب مؤشرات التنمية البشرية المتمثلة في التعليم والصحة ومستوى المعيشة اللائق. مقابل ذلك نرى أن العلاقة غير المباشرة التي تربط الفقر بكل من السياسة النقدية والتجارة الخارجية قد حدّ من أثر السياستين، بل كان سلبياً من خلال أثر كل من التضخم والانفتاح التجاري.

الفرضية الرابعة: بنفس الملاحظة السابقة فهذه الفرضية يتم الإجابة عنها من خلال الفصل الثاني، فهي جزء مهم من الدراسة، ولقد تمت الإجابة عنها وتأكدنا من صحتها بعد تقدير النموذج حول أثر بعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية على معدلات الفقر في إطار نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) تبين من خلالها:

– وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين بعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية على معدلات الفقر في الجزائر بالرغم من وجود اختلالات في المدى القصير، من خلال اختبار الحدود Bound Test.

❖ نتائج البحث:

من خلال بحثنا هذا توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها:

1- النتائج النظرية:

– يعني الفقر شيئاً واحداً وهو الحرمان سواء أكان حرماناً مادياً أو حرماناً من فرص العيش بحرية وكرامة.

– تعتبر البطالة في الجزائر والتي بلغت 9.3% في سنة 2013 من الأسباب الأساسية لاستفحال ظاهرة الفقر في الجزائر.

– تعد السياسة الاقتصادية الإستراتيجية التي تقررها الدولة لبلوغ أهدافها المنشودة والمتمثلة في المربع السحري لكالدور (النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، استقرار المستوى العام للأسعار والتوازن الخارجي).

– تؤثر السياسة المالية بصورة مباشرة وغير مباشرة في الفقر بواسطة القنوات التوزيعية للدخل سواء من خلال آليات سياسة الإنفاق أو الوسائل الضريبية إلا أن الإنفاق العام يعتبر الأكثر أهمية وارتباطا بالفقر لما له من روابط مباشرة مع كل من التفاوت في توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي. هذا النمو وإن كان شرطا ضروريا مهما لتقليص الفقر، إلا أنه لا يعد شرطا كافيا لتحقيق ذلك ما لم يقترن بسياسات اقتصادية تعيد توزيع الدخل بإتجاه تقليل التفاوت.

– تمارس السياسة النقدية تأثيراتها بإتجاه تخفيض الفقر من خلال العلاقة بين النمو والفقر، غير أن الإجراءات التوسعية للسياسة النقدية المؤدية لتخفيض الفقر جراء ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي ومتوسط دخل الفرد وانخفاض البطالة في الأجل القصير، قد تتباين آثارها في الأجل الطويل، حيث تؤثر ارتفاع مستوى التضخم – الذي يزيد من التقلبات في الاقتصاد الكلي– سلبا على دخل الفقراء.

– يعد التضخم أكثر متغيرات السياسة النقدية تأثيرا في الفقر، والضريبة الأكثر قساوة على الفقراء، أولا من خلال انخفاض دخولهم الحقيقية، وثانيا من خلال انحراف توزيع الدخل بعيداً عن دخول عنصر العمل وفي صالح أصحاب رأس المال.

اختلفت الآراء حول نتائج تأثير التجارة الخارجية على الفقر وتوزيع الدخل:

– فقد أكدت بعض الدراسات أن تحرير التجارة والتوسع في الإنفتاح الاقتصادي أحد آليات إنتاج الفقر عندما يسود في بيئة اقتصادية لا تمتلك الشروط الضرورية للكفاءة الإنتاجية والتنافسية. فقد تسببت العولمة في زيادة قابلية رأس المال على الحركة، وترتب عليه زيادة التفاوت بين العمال المهرة وغير المهرة، فإتسعت فجوة الأجور بينهما، وارتفعت معدلات البطالة في القطاعات التي فقدت الحماية نتيجة منافسة الواردات، فضلا عن انخفاض الإيرادات الحكومية جراء انخفاض التعريفات الجمركية مما أثر على الإنفاق الاجتماعي.

– أدى تطبيق تدابير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر إلى تحمل تكلفة اجتماعية باهضة، تمثلت في استفحال ظاهرة الفقر في الجزائر. فقد كان لإجراءات الضغط على النفقات العامة وبالأخص ذات الطابع الاجتماعي، فضلا عن رفع أسعار سلع وخدمات القطاع العام والإتجاه نحو توسيع الوعاء الضريبي من خلال رفع الضرائب غير المباشرة، الأثر البالغ على الظروف المعيشية للمواطنين، وأدى إلى ظهور فقراء جدد نتيجة تفاقم مشكلة البطالة وارتفاع نسبة الإعالة وانخفاض الاستهلاك الفردي، فضلا عن إتساع الفوارق الاجتماعية وعدم المساواة في تقاسم أعباء التقشف المفروض.

– لقد انعكست الإصلاحات الاقتصادية في مجملها سلباً على الظروف المعيشة لفئات واسعة من شرائح المجتمع الجزائري، وأفضت إلى ظاهرة فقر متعددة الأبعاد، لا تقتصر على انخفاض الدخل وحسب، بل تتعداه إلى نقص في التغذية، والإفتقار للمياه الصالحة للشرب، وانعدام التغطية الصحية وفرص الإلتحاق بالتعليم، فضلا عن التهميش والإقصاء الاجتماعي.

– لقد ساهم ارتفاع أسعار النفط بداية الألفية الثالثة في إتباع الجزائر لسياسة مالية ترتكز على التوسع في الإنفاق العام، تجلت من خلال البرامج التنموية (2001-2014) والتي أعطت أولوية لدعم النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر وتحسين إطار معيشة المواطن الجزائري وتأهيله.

– بين تحليل السياسة المالية التركيز الظاهر على الفئات والمناطق المحرومة من خلال عمليات التضامن المدرسي والتوسع في إنجاز المنشآت الصحية القاعدية الخفيفة والسكن الاجتماعي الحضري والريفي، فضلا عن رفع نسبة الربط بالمياه النظيفة بالماء والصرف الصحي الملائم. هذا راجع إلى جانب زيادة التحويلات الاجتماعية المباشرة.

– برغم أن هدف السياسة النقدية في الجزائر هو دعم النمو الاقتصادي والتحكم في معدلات التضخم وزيادة مستوى التشغيل والتي تؤثر كلها إيجاباً على الفقر، فإننا نجد:

* أن النمو المحقق قد ارتبط بشكل كبير بقطاع المحروقات، مما جعله غير مستقراً وخاضعاً لتقلبات الأسعار العالمية للنفط.

* لقد وفقت السياسة النقدية في الحفاظ على مستوى منخفض لمعدل التضخم خاصة في النصف الأول من فترة البرامج التنموية، إلا أنها لم تستطع من كبح التضخم في النصف الثاني، فكانت الزيادة في الأسعار الغذائية هي الزيادة الأقوى من بين جميع المنتجات، مما جعل التضخم أكثر تأثيراً في القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية ذات الدخل الثابت المتوسط والمنخفض والتي يستأثر الغذاء على الجزء الأكبر من دخلها.

2- النتائج التطبيقية:

– بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي لها أثر مباشر على معدلات الفقر، حيث أن 99.95% من التغير في معدلات الفقر راجع للتغير في هذه المؤشرات ونسبة الباقية تفسرها بعض المؤشرات الاقتصادية الغير مدرجة في النموذج.

– وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين بعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية على معدلات الفقر في الجزائر بالرغم من وجود اختلالات في المدى القصير، من خلال اختبار الحدود Bound Test؛

– أظهر تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن مؤشر السياسة النقدية تساهم في تخفيض معدلات الفقر ولكن بشكل ضعيف على المديين القصير والطويل، وأن تأثير مؤشر السياسة المالية على معدلات الفقر أكبر من تأثير مؤشر السياسة النقدية، وهذا الأمر طبيعي فالسياسة النقدية تلعب دور المرافق للسياسة المالية في الجزائر، لاعتماد الاقتصاد الجزائري بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية.

– وجود علاقة سالبة (أي علاقة عكسية) في المدى الطويل بين كل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل الفقر، حيث أن زيادة معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر بنسبة مقبولة.

– وجود علاقة موجبة (أي علاقة طردية) في المدى الطويل بين كل من مؤشر التوازن الخارجي ومعدل الفقر، حيث أن زيادة مؤشر التوازن الخارجي يؤدي إلى زيادة معدل الفقر.

– وجود علاقة سالبة (أي علاقة عكسية) في المدى الطويل بين كل معدل البطالة ومعدل الفقر، حيث أن زيادة معدل البطالة يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر.

❖ الإقتراحات والتوصيات:

بعد تشخيصنا لظاهرة الفقر في الجزائر والسياسات الاقتصادية الكلية المنتهجة كان من الضروري أن نختم هذا البحث ببعض الإقتراحات والمتمثلة فيما يلي:

– إن القضاء على ظاهرة الفقر أو التخفيف من حدتها يستدعي معرفة جيدة بالأسباب والعوامل الأساسية للفقر.

– إن الجزائر مثلها مثل باقي دول النامية عليها أن تضع إستراتيجية شاملة للقضاء على الفقر وإستئصاله من المجتمع وفق طرق متناسقة ذات أمد طويل تتماشى مع سياسات الاقتصاد الكلي وليس اعتماد حلول قصيرة المدى ومؤقتة.

– إتخاذ إجراءات مستعجلة بالإضافة إلى تسطير سياسة تنموية مستديمة لكل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة، وحتى يتم تخفيف الضغط المالي على الاقتصاد الوطني، والكف عن الاعتماد على مورد واحد وهو قطاع المحروقات.

– ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية والتنبؤية بما يخص مختلف الظواهر الاقتصادية بإنشاء مخابر خاصة، وأخذ نتائجها مجمل الجدّ، كي لا تبقى هذه الدراسات فقط حبر على الورق.

❖ آفاق البحث:

لقد تناول هذا البحث موضـوع أثر بعض مؤشـرات السـياسـة الاقتصـادية الكلية على معدلات الفقر في الجزائر، وقد حاولنا تبيان أهمية هذه الأداة في نقل الاقتصـاد الوطني من وضـع أسـوأ إلى وضـع أحسـن، وبعد الوصـول إلى نتائج الدراسـة تبين بأن هناك جوانب مازلت تحتاج إلى بحث ودراسـة أعمق، وهذا راجع إما إلى النقص والقصور في تناول الموضوع، لأنه عمل بشري أو راجع إلى تشعب الموضوع وعدم الإلمام بكل جوانبه، وبالتالي هذا الموضـوع يحتاج إلى دراسـات وبحوث أخرى لتغطية جوانب القصـور فيه، وإثرائه أكثر من خلال إشكاليات أخرى مثل:

- ما هو انعكاسات مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية على الفقر الثلاثي في دول الشرق الأوسط MENA وشمال إفريقيا للفترة: (2000-2025)؟.

- ما هو أثر التفاوت في توزيع الدخل على الفقر في الجزائر للفترة: (1990-2025)؟.

- ما هو انعكاس مؤشـرات السـياسـة الاقتصـادية الكلية على معدلات الفقر في دول الوطن العربي للفترة: (2000-2025)؟.

وفي الأخير نرجو من المولى عزّ وجل أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجه الكريم، نافعاً لغيرنا والحمد للّه الذي تتم بفضله الصالحات.

الملاحق

الملحق رقم (01): يمثل تطور بعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية ومعدل الفقر خلال فترة الدراسة (1990-2019)

السنوات	بعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية					
	Pov	**mpf**	**inf**	**Exo**	**Gro**	**Cho**
1990	26.1	3.1	17.8	3.2	-2.2	24.4
1991	27.2	4.3	25.9	5.5	-0.3	21.1
1992	27	0.7	31.7	1.3	2	23
1993	25.1	-5.9	20.5	3.8	-2.5	23.15
1994	22.1	1.86	29	-10.2	0.3	24.8
1995	25.4	-7.91	29.8	-8.8	3.9	28.1
1996	27.8	3.19	18.7	-4.5	3.8	28
1997	24.2	2.93	5.7	3.5	1.2	28
1998	23.5	-3.57	5	-3.7	5	29.5
1999	19.2	-0.34	2.8	-3.8	3.2	33
2000	14.2	1.61	0.3	6.9	3.8	29.8
2001	13.2	1.61	4.2	3.26	1.9	27.3
2002	12.7	2.6	1.4	2.14	5.2	25.7
2003	10.1	-3.12	2.6	3.24	6.8	23.7
2004	9.8	-4.66	3.6	0.25	5.2	17.7
2005	11.7	-4.47	1.6	2.73	4.7	15.3
2006	12.2	0.8	2.5	3.45	5.3	12.2
2007	11.8	1.62	4.5	4.5	4.8	11
2008	11.1	2.02	4.4	5.6	2.4	11.3
2009	9.8	3.24	5.7	1.25	2.1	10.2
2010	6.2	4.45	3.9	1.76	2.1	10
2011	5.55	3.29	4.5	2.3	2.8	10
2012	5.2	2.76	8.9	1.2	3.3	9.7
2013	5.03	3.19	3.3	0.19	2.7	9.9
2014	6.1	-0.7	2.9	-3.45	4.5	9
2015	5.7	-1.02	4.8	-3.27	3.8	10.6
2016	6.2	-2.75	6.4	-2.43	3.3	11.6
2017	7	-1.85	5.6	-1.22	2.8	11.7
2018	8.7	0.75	2.7	-0.76	1.8	11.2
2019	9.1	-0.8	2.2	-0.3	0.8	0.711

المصدر:

http/www.bank-of-Algeria.dz
http/www.ons.dz
http/www.mf.gov.dz
http/www.un.org
http/www.cnes.dz
http/www.data.albankdawli.org

الملحق رقم (02): درجة التأخير (L) والتي تقابل أقل قيمة للمعيار (SCH) بالنسبة للسلسلة (pov)

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: POV
Exogenous variables: C
Date: 05/12/21 Time: 15:25
Sample: 1990 2019
Included observations: 20

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-49.88058	NA	9.490242	5.088058	5.137844	5.097777
1	-33.06148	30.27438*	1.952170	3.506148	3.605721	3.525586
2	-31.50409	2.647561	1.849310	3.450409	3.599769*	3.479566
3	-30.77601	1.164932	1.906347	3.477601	3.676747	3.516476
4	-29.47053	1.958213	1.858931	3.447053	3.695986	3.495648
5	-28.06440	1.968584	1.799668	3.406440	3.705160	3.464753
6	-27.15851	1.177655	1.838337	3.415851	3.764357	3.483883
7	-27.14811	0.012478	2.063146	3.514811	3.913104	3.592562
8	-26.50905	0.702973	2.186776	3.550905	3.998984	3.638375
9	-23.12855	3.380497	1.774627*	3.312855*	3.810721	3.410044*
10	-23.00907	0.107533	2.013335	3.400907	3.948560	3.507814

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (03): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية pov عند المستوى باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)

Null Hypothesis: POV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.011623	0.9255
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: POV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.666953	0.4360
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: POV has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.121618	0.0348
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: POV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.125484	0.9070
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: POV has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.346137	0.5942
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: POV has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.951676	0.0501
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (04): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية Dpov عند المستوى باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)

Null Hypothesis: D(POV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.889420	0.0268
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(POV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.593429	0.0128
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(POV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.249576	0.0022
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(POV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.144419	0.0150
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(POV) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.958506	0.0052
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(POV) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.721368	0.0006
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (05): درجة التأخير (L) والتي تقابل أقل قيمة للمعيار (SCH) بالنسبة للسلسلة (mpf)

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: MPF
Exogenous variables: C
Date: 05/12/21 Time: 15:42
Sample: 1990 2019
Included observations: 20

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-47.81524	NA	7.719349	4.881524	4.931310	4.891242
1	-42.64057	9.314394*	5.087827	4.464057	4.563631*	4.483495
2	-41.43315	2.052617	4.991412*	4.443315*	4.592675	4.472472*
3	-41.13542	0.476370	5.371622	4.513542	4.712688	4.552417
4	-41.10635	0.043597	5.951147	4.610635	4.859569	4.659230
5	-41.07365	0.045788	6.609626	4.707365	5.006085	4.765678
6	-40.60129	0.614070	7.050786	4.760129	5.108635	4.828161
7	-38.39803	2.643906	6.354886	4.639803	5.038096	4.717554
8	-38.22447	0.190921	7.056649	4.722447	5.170526	4.809917
9	-38.15104	0.073431	7.971231	4.815104	5.312970	4.912292
10	-36.77125	1.241806	7.972601	4.777125	5.324778	4.884033

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (06): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية mpf عند المستوى باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)

Null Hypothesis: MPF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.297751	0.0873
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: MPF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.261173	0.0268
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: MPF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.343860	0.0016
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: MPF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.329667	0.0096
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: MPF has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.392207	0.0017
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: MPF has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.476665	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (07): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية Dmpf عند المستوى باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)

Null Hypothesis: D(MPF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.286262	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(MPF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.410871	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(MPF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.551394	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(MPF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.286262	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(MPF) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.410871	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(MPF) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.551394	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (08): درجة التأخير (L) والتي تقابل أقل قيمة للمعيار (SCH) بالنسبة للسلسلة (inf)

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: INF
Exogenous variables: C
Date: 05/12/21 Time: 15:50
Sample: 1990 2019
Included observations: 20

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-41.32330	NA*	4.033105*	4.232330*	4.282117*	4.242049*
1	-40.81307	0.918423	4.238038	4.281307	4.380880	4.300744
2	-40.70832	0.178071	4.642420	4.370832	4.520192	4.399989
3	-40.37876	0.527299	4.980169	4.437876	4.637022	4.476751
4	-39.11111	1.901471	4.874705	4.411111	4.660044	4.459705
5	-39.11046	0.000911	5.431461	4.511046	4.809766	4.569359
6	-36.96326	2.791360	4.900496	4.396326	4.744832	4.464358
7	-36.93552	0.033293	5.490242	4.493552	4.891844	4.571303
8	-35.85833	1.184900	5.569787	4.485833	4.933913	4.573303
9	-35.66293	0.195399	6.215391	4.566293	5.064160	4.663482
10	-31.72708	3.542273	4.814312	4.272708	4.820360	4.379615

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (09): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية inf عند المستوى باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.845353	0.6563
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.489918	0.5244
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.503870	0.1219
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.845353	0.6563
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.489918	0.5244
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.503870	0.1219
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (10): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية Dinf عند المستوى باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.473543	0.0007
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.493872	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.441955	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.473543	0.0007
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.493872	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.441955	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (11): درجة التأخير (L) والتي تقابل أقل قيمة للمعيار (SCH) بالنسبة للسلسلة (gro)

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GRO
Exogenous variables: C
Date: 05/12/21 Time: 16:00
Sample: 1990 2019
Included observations: 20

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-36.21539	NA	2.419946	3.721539	3.771325	3.731258
1	-32.09244	7.421310	1.771874	3.409244	3.508817*	3.428682
2	-32.00303	0.151992	1.943921	3.500303	3.649663	3.529460
3	-31.88905	0.182373	2.130790	3.588905	3.788051	3.627780
4	-31.69625	0.289198	2.322336	3.669625	3.918558	3.718219
5	-29.57196	2.974012	2.092496	3.557196	3.855915	3.615509
6	-28.92017	0.847323	2.192467	3.592017	3.940523	3.660049
7	-26.58135	2.806583	1.949467	3.458135	3.856428	3.535886
8	-26.54008	0.045398	2.193572	3.554008	4.002087	3.641478
9	-22.63461	3.905471*	1.689100*	3.263461	3.761327	3.360649
10	-21.48773	1.032186	1.729200	3.248773*	3.796426	3.355681*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (12): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية gro عند المستوى باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)

Null Hypothesis: GRO has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.346596	0.3973
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GRO has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.769699	0.0755
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GRO has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.085488	0.2446
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GRO has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.006689	0.1475
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GRO has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.398370	0.0193
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GRO has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.549182	0.1121
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (13): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية Dgro عند المستوى باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)

Null Hypothesis: D(GRO) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.042680	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GRO) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.829765	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GRO) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.956284	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GRO) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.042680	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GRO) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.829765	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GRO) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.956284	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (14): درجة التأخير (L) والتي تقابل أقل قيمة للمعيار (SCH) بالنسبة للسلسلة (cho)

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: CHO
Exogenous variables: C
Date: 05/12/21 Time: 16:10
Sample: 1990 2019
Included observations: 20

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-67.55993	NA	55.60087	6.855993	6.905779	6.865711
1	-46.55250	37.81337*	7.523588*	4.855250*	4.954823*	4.874687*
2	-46.40208	0.255709	8.203916	4.940208	5.089568	4.969364
3	-46.39305	0.014447	9.087437	5.039305	5.238451	5.078180
4	-46.38422	0.013243	10.08824	5.138422	5.387355	5.187016
5	-46.20612	0.249343	11.04275	5.220612	5.519331	5.278925
6	-46.12400	0.106756	12.24858	5.312400	5.660906	5.380432
7	-45.78464	0.407227	13.30161	5.378464	5.776757	5.456215
8	-45.72689	0.063530	14.94254	5.472689	5.920768	5.560158
9	-45.69120	0.035686	16.94301	5.569120	6.066986	5.666309
10	-45.33912	0.316871	18.78010	5.633912	6.181565	5.740820

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (15): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية cho عند المستوى باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)

Null Hypothesis: CHO has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.367362	0.3872
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: CHO has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.147094	0.9638
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: CHO has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.910343	0.3133
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: CHO has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.615648	0.7617
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: CHO has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.042652	0.9552
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: CHO has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.301829	0.1738
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (16): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية Dcho عند المستوى باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)

Null Hypothesis: D(CHO) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.770568	0.2188
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(CHO) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.589785	0.1069
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(CHO) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.407491	0.0180
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(CHO) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.770568	0.2188
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(CHO) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.589785	0.1069
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(CHO) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.407491	0.0180
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (17): درجة التأخير (L) والتي تقابل أقل قيمة للمعيار (SCH) بالنسبة للسلسلة (exo)

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: EXO
Exogenous variables: C
Date: 05/12/21 Time: 16:04
Sample: 1990 2019
Included observations: 20

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-48.46436	NA	8.237052	4.946436	4.996223	4.956155
1	-46.46971	3.590380	7.461558	4.846971	4.946544	4.866408
2	-46.46050	0.015648	8.251986	4.946050	5.095410	4.975207
3	-45.46128	1.598756	8.278948	4.946128	5.145274	4.985003
4	-42.92407	3.805815	7.137449	4.792407	5.041340	4.841001
5	-42.92406	6.46e-06	7.953154	4.892406	5.191126	4.950720
6	-37.85836	6.585417	5.359370	4.485836	4.834342	4.553868
7	-35.65438	2.644780	4.830058	4.365438	4.763730	4.443189
8	-30.69339	5.457089*	3.322980*	3.969339*	4.417418*	4.056808*
9	-30.20145	0.491932	3.599808	4.020145	4.518012	4.117334
10	-30.20145	2.91e-06	4.133112	4.120145	4.667798	4.227053

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (18): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية exo عند المستوى باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)

Null Hypothesis: EXO has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 8 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.003875	0.5658
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: EXO has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 8 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.851233	0.3472
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: EXO has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 8 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.260430	0.1842
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: EXO has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 8 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.167351	0.1106
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: EXO has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 8 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.244236	0.0274
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: EXO has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 8 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.316456	0.0017
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (19): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية Dexo عند المستوى باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)

Null Hypothesis: D(EXO) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 7 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.839415	0.0346
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(EXO) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 7 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.438005	0.1441
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(EXO) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 7 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.513433	0.0147
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(EXO) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 7 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.423369	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(EXO) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 7 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.727382	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(EXO) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 7 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.874379	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (20): اختبار الحدود للنموذج.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	18.64497	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Actual Sample Size	27		Finite Sample: n=35	
		10%	2.331	3.417
		5%	2.804	4.013
		1%	3.9	5.419
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.407	3.517
		5%	2.91	4.193
		1%	4.134	5.761

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (21): تقدير نموذج (ARDL)

Dependent Variable: POV
Method: ARDL
Date: 05/12/21 Time: 17:10
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): MPF INF GRO EXO CHO
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 3072
Selected Model: ARDL(3, 3, 3, 3, 3, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
POV(-1)	1.207509	0.235164	5.134755	0.0143
POV(-2)	-1.451622	0.347404	-4.178479	0.0250
POV(-3)	1.066812	0.177162	6.021687	0.0092
MPF	-0.593540	0.120852	-4.911287	0.0162
MPF(-1)	0.113881	0.081001	1.405912	0.2544
MPF(-2)	-0.694090	0.142892	-4.857436	0.0167
MPF(-3)	-0.447970	0.087307	-5.130996	0.0143
INF	-0.442171	0.109725	-4.029797	0.0275
INF(-1)	0.301866	0.075005	4.024590	0.0276
INF(-2)	-0.189318	0.117697	-1.608523	0.2061
INF(-3)	0.234522	0.100120	2.342413	0.1010
GRO	-0.020272	0.199198	-0.101767	0.9254
GRO(-1)	-0.152028	0.176157	-0.863026	0.4516
GRO(-2)	0.235927	0.152934	1.542674	0.2206
GRO(-3)	-0.912563	0.244163	-3.737514	0.0334
EXO	-0.348979	0.096952	-3.599508	0.0368
EXO(-1)	0.616870	0.178760	3.450830	0.0409
EXO(-2)	-0.131660	0.102575	-1.283554	0.2895
EXO(-3)	0.353040	0.131666	2.681335	0.0750
CHO	0.275728	0.105083	2.623910	0.0787
CHO(-1)	-0.236276	0.164984	-1.432111	0.2475
CHO(-2)	-0.131438	0.151528	-0.867417	0.4495
CHO(-3)	-0.092914	0.150412	-0.617730	0.5805
C	7.618345	2.076447	3.668933	0.0350

R-squared	0.999530	Mean dependent var	12.91407
Adjusted R-squared	0.995927	S.D. dependent var	7.223716
S.E. of regression	0.461029	Akaike info criterion	0.869843
Sum squared resid	0.637644	Schwarz criterion	2.021698
Log likelihood	12.25712	Hannan-Quinn criter.	1.212350
F-statistic	277.3995	Durbin-Watson stat	3.174206
Prob(F-statistic)	0.000308		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (22): نتائج اختبار الإرتباط الذاتي الخطي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.669655	Prob. F(2,1)	0.6538
Obs*R-squared	15.45814	Prob. Chi-Square(2)	0.0004

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (23): نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.464827	Prob. F(23,3)	0.8786
Obs*R-squared	21.08371	Prob. Chi-Square(23)	0.5760
Scaled explained SS	0.403755	Prob. Chi-Square(23)	1.0000

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات Eviews 10

المراجع

1- المراجع باللغة العربية

✓ الكتب:

1- إسماعيل محمد دعيبس، **السياسات الإقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

2- جميس جواريني، **الاقتصاد الكلي، الاختبار العام والخاص**، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ، السعودية، 1999.

3- رضا العدل، وآخرون، **التنمية الاقتصادية**، جامعة عين شمس، مصر، 1999.

4- سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة بالوطن العربي**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2008.

5- صالح تومي، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي: الجزء الثاني**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

6- عبد المجيد قدي، **المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تقييمية وتحليلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

7- عبد المطلب عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997.

8- عبد الله الصعيدي، **النقود والبنوك، وبعض المتغيرات الاقتصادية في التحليل الكلي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

9- عدنان داوود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعمي، **قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

10- علي عزت وبيجو فيتش، **الإسلام في الشرق والغرب**، الطبعة الأولى، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، 1994.

11- علي وهب، **خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث**، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، 1996.

12- فطيمة حاجي، **إشكالية الفقر "دراسة قياسية الجزائر نموذجا"**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2017.

13- كريم النشاشيبي وآخرون، **الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 1998.

14- موسى إبراهيم، **السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة**، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 1998.

15- ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسين ومحمود حامد محمد، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.

16- هادي الخالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، 1996.

17- وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.

✓ **الرسائل والأطروحات الجامعية**

18- أحمد ضيف، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2015/2014).

19- أحمد نصير، "**أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: (1990-2012)**"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، فرع: الإقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3-، 2014/2013).

20- بدر الدين زبيدي، صالح بروبة، نور الدين مادي، **انعكاسات البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة الفترة 2001-2016**"، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2018/2017).

21- بشير معطيب، "**إشكالية الفقر في الجزائر**"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2005/2004).

22- حسيبة مداني، "**أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي**"، (مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة جيلاني اليابس، سيدي بلعباس، 2017/2016).

23- حليمة بحري، "**دراسة قياسية اقتصادية لمحددات الفقر في الجزائر خلال الفترة: 2000-2017**"، (مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، 2019/2018).

24- رشيد بوعافية، "**السياسات الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر، دراسة تحليلية وتقويمية لحالة الجزائر 2000-2010**"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع: النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3-، 2011/2010).

25- عصام الطاهر، "**قياس وتحليل أثر برنامج التكييف الهيكلي على فئات المجتمع ذات الدخل المحدود في الأردن**"، (رسالة الدكتوراه، كلية الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 1999).

26- فطيمة حاجي، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر–بسكرة، 2014/2013).

27- طه بلكراروبي، "**محاولة قياس وتحليل ظاهرة الفقر "حالة ولاية تلمسان**"، (مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكايمي في العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، 2017/2016).

28- مالك علام عفات عودة الدليمي، "**قياس وتحليل محددات الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (1985-2015)**"، (رسالة ماجستير،سنة 2018).

29- محمد أدريوش دحماني، "**إشكالية التشغيل في الجزائر**"، (مذكرة دكتوراه غير منشورة في اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان –الجزائر–، 2013/2012).

30- محمد علي موسى المعموري، "**تحليل سلوك الفقر بين أثر النمو الاقتصادي واتجاهات السياسات الاقتصادية: العراق حالة دراسية**"، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، 2000).

31- مختار بن عابد، "**فعالية قيادة السياسة الاقتصادية الدورية المغلقة: مقاربة قياسية لحالة الجزائر**"، (مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014).

32- مسعود داروسي، "**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، حالة الجزائر:1990-2004**"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005).

- ✓ **المؤتمرات والملتقيات والندوات:**

33- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا**: محاولة بناء بيانات لمؤشرات الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003

34- بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الإثنين 24 ماي 2010.

35- زكريا مسعودي، **فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ 2001**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي: **تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013.

36- عاشور كنتوش، حاج قويدر قورين، مداخلة بعنوان: **مؤشرات الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية والتقارير الرقمية**، ندوة دولية حول: **تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي**، جامعة سعد دحلب، البليدة، 1-3 جويلية 2007.

37- عبيرات مقدم، عبد الرحمن العايب، مداخلة بعنوان: **القياس الكمي لمؤشرات الفقر في إطار مسبباته واستراتيجياته مكافحته: إشارة إلى تجربة ماليزيا**، ندوة دولية حول: **تجارب مكافحة الفقر العالمي العربي والإسلامي**، جامعة سعد دحلب، البليدة، 1-3 جويلية 2007.

38- كريمة كريم، **دراسات في الفقر والعولمة: مصر والدول العربية**، ترجمة سمير كريم، المشروع القومي للترجمة، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005.

39- مبارك بوعشة، **الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية –مقارنة نقدية–**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي: **تقييم برامج الاستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار** كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013.

40- مجدي الشورجي، **العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان**، الملتقى العالمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 27-28 نوفمبر 2007.

41- مصطفى بوشامة، مراد محفوظ، **ظاهرة الفقر في العالم العربي والإسلامي، أسبابها، آثارها**، ندوة دولية حول: **تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي**، جامعة سعد دحلب، البليدة، 1-3 جويلية 2007.

42- ناجية صالحي، **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي 2001-2014**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي: **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013.

✓ **التقارير**

43- البنك الدولي، الفقر، **تقرير عن التنمية في العالم**، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 1990.

44- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر السداسي الثاني**، 2001.

✓ **المجلات**

45- خليل كامل عيدان، **أثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف الأجنبي في العراق للمدة (1990-2012)**، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 17، جامعة واسط، 2015.

46- علي عبد الزهرة حسن وعبد اللطيف حسن شومان، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 9، العدد 34، 2013.

47- كريم زرمان، **التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2019**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع، جوان، 2010.

48- محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد 10، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، 2012.

49- نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000/2010**، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 12،جامعة الشلف، ديسمبر 2012.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

50- Algérie, Chef du Gouvernement, Circulaire nº 05-2001 du 14 juillet 2001, Programme d´Appuis à la Relance économique de 2001 à 2004.
51- Conseil National économique et social, **la maitrise de la globalisation: une nécessité pour les plus faibles, session plénière,** Algérie, mai 2001.
52- Dickey W. Fuller, **likelihood ration statistics for autoregressive series with a unit root**, econometrical, 1981.
53- Hocine Benissad, « **L'ajustement structurel l'expérience du Maghreb** », édition O.P.U, Algérie, 1999.
54- Jaque Muller, **économie manuel d'application**, Dunodi, paris, 2002.
Jean Philipe lotis, **Comprendre la croissance économique**, OCDE, Paris, 2004.
55- Maamar Boudersa, **la ruine de l'économie algérienne sous Chadli**, Algérie : éditions Rahma, 1993.
56- Ministère de la Santé et de la réforme Hospitalière, **Population et développement en Algérie**: pauvreté, journée Mondiale de la population, bibliothèque El Hama, Alger 12 juillet 2002.

57- Philip P and Perron P, **Testing a unit root in Time series Regression**, Biometrica, 75(2), 1988.
58- Régis Bourbonnais, **Économétrie : cours et exercices corrigés**, 9éme édition, Dunod, Paris, 2015.

59- Saida Henni, **pauvreté de la capacité et développement durable en Algérie**: paupérisation des sociétés Maghrébines, volume 4, Cread, 2006.

60- Soren Johansen and Katrina Julius, **Maximum likelihood estimation and inference on cointegration with applications to the demand for money**, Oxford bulletin of economics and statistics, volume 52, Issue 2, 1990.

61- The World Bank, **Attacking poverty**, world development Report Washington, December 2000-2001.